صناديق الإستثمار

فى جمهورية مصر العربية والعالم

دكتور

صلاح جوده

محاسب قانونى - خبير ضرائب

إهـــــــداء٢٠٠٩
دار الكتب و الوثائق القومية
القاهرة



د. صلاح جودة

محاسب قانوني - خبير ضرائب

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

وقارون وفرعون وهامان وقد جاءهم موسى

بالبينات فاستكبروا في الأرض وما كانوا سابقين

لم نجد خير من هذه الكلمات نهديها

لكل من استكبر وظن نفسه قوي قهار .. .. ..

عله يثوب لرشده

د. صلاح الدين نجاة

مقدمة

تعد صناديق الاستثمار أحد روافد السياسة الاقتصادية التي تم اتباعها في العقدين الأخيرين (العقد عشر سنوات) وهي تعد أحد فروع القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ [قانون سوق رأس المال] وتعديلاته لأنه قبل بداية هذا القانون كان الاقتصاد المصري منذ قيام الثورة ومرحلة التمهيد مروراً بمرحلة قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ وحتى بداية أول قانون لاستثمار رأس المال العربي والأجنبي عام ١٩٧٤ لم يكن هناك أي اهتمام بأدوات سوق المال الحديثة وما يتبعها من منشآت تقوم بمساعد هذه السوق الواعدة مثل شركات السمسرة في الأوراق المالية وشركات صناديق الاستثمار وشركات " مدير الاستثمار" وشركات الحفظ المركزي وشركات توريق الديون وخلافه من هذه الشركات.

ونجد أنه منذ عام ١٩٩٥ وحتى الآن تم الاهتمام في مصر بموضوع صناديق الاستثمار خاصة بعد تطبيق سياسة الخصخصة لشركات القطاع العام وشركات بها مشاركة مال عام. ونجد أن عدد صناديق الاستثمار في مصر بدأ على استحياء بصندوقين والآن وصل العدد إلى ٢١ صندوق استثمار.

ونجد أن صناديق الاستثمار بدأت في مصر والدول الصاعدة مثل شرق آسيا بدرجة نمو أعلى من النمو الذي يحدث في صناديق الاستثمار في الدول الأوروبية وأمريكا. وهذا يرجع إلى أنه بعد فترة الإصلاح الاقتصادي حدث نوع من التراكمات المالية لدى البنوك وشركات التأمين نتيجة انتهاج سياسة اقتصادية شجعت هذا الاتجاه، كما أن هذه الأسواق تعد أسواق واعدة ومتعطشة لمثل هذه الأدوات والآليات المالية الجديدة. ولذلك نجد أن معدل النمو في هذه الصناديق أعلى من مثيله في الدول الأوروبية وخاصة في الفترة الأولى من إنشاء هذه الصناديق وتنشيط صناديق الاستثمار هو تنشيط للبورصة المصرية وعلى القائمين أن يضعوا نصب أعينهم الهدف المحدد من استخدام الأدوات المالية، هل الهدف هو تنشيط البورصة

المصرية فقط ؟ هل الهدف هو جعل البورصة المصرية قبلة البورصات العربية والمستثمرين العرب؟ أم أن الهدف الاسمي هو تدويل البورصة وجعلها بورصة دولي يشار إليها كما يشار إلى بورصة لندن ونيويورك وطوكيو وخلافه.

وفي حالة تحديد الهدف للبورصة المصرية وهي بمثابة الأصل سيتم بالتالي تحديد أهداف الفروع صناديق الاستثمار - شركات السمسرة - شركات المقاصة مشروعات التوريق وخلافه......] وفي هذا الكتاب سنوضح بقدر الإمكان والمعلومات التامة لنا كيفية نشأة صناديق الاستثمار وطبيعة عملها ومدير الاستثمار وطبيعة عمله وعدد صناديق الاستثمار في مصر وميزانية كل صندوق والتحليل المالي لكل صندوق وما هي الصناديق المالية وكيفية وصول صناديق الاستثمار المصرية إلى طريق العالمية وما هو الواجب على البنوك وشركات التأمين وخلافه من تنشيط البورصة وتنشيط الصناديق وخلا فه.

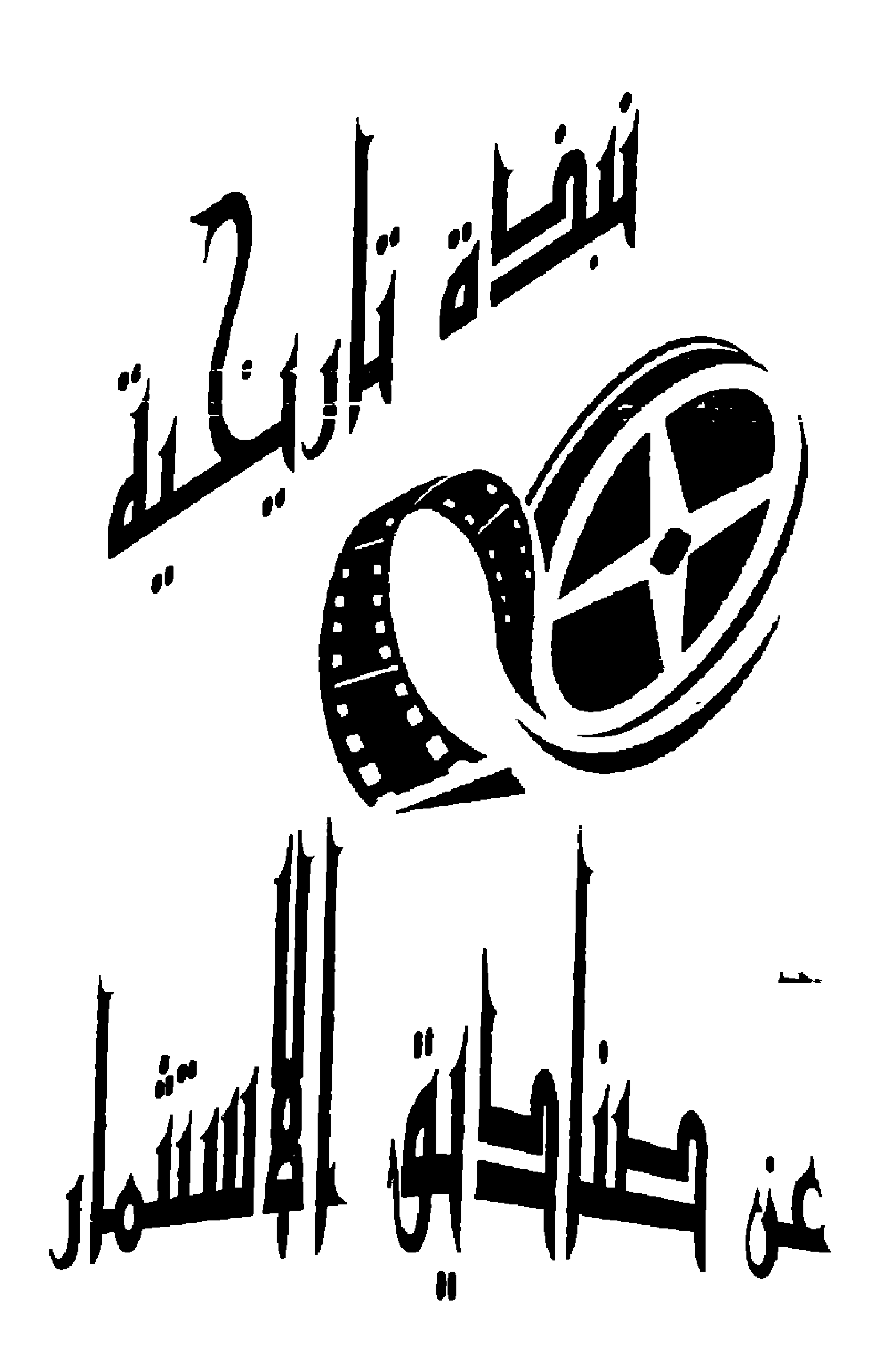
ونسأل الله أن يوفقنا لما فيه الخير وأن يكون هذا الكتاب

بمثابة مرجع لكل من يريد المعرفة عن صناديق الاستثمار

د. صلاح جودة

مصر الجديدة

٢٠٠٣/٧/١


نبذة تاريخية
عن صناديق الاستثمار

- **نبـــذة تاريخـــيه :**

- **إن صناديق الاستثمار هي عبارة عن أوعية تتولى تجميع المدخرات ثم استثمارها، وتقوم بإدارة هـــذه المدخرات خبرات متخصـــصة بحـــيث تتـــولى استثمـــارها في أوراق مـــاليـــة [أسهم أو سندات] وأذون خزانة، حيث تبيع وتشترى هذه الأوراق لكي تحقق أكبر عائد ممكن للمستثمر الذي اقتنـى وثائق هذا الصندوق.**

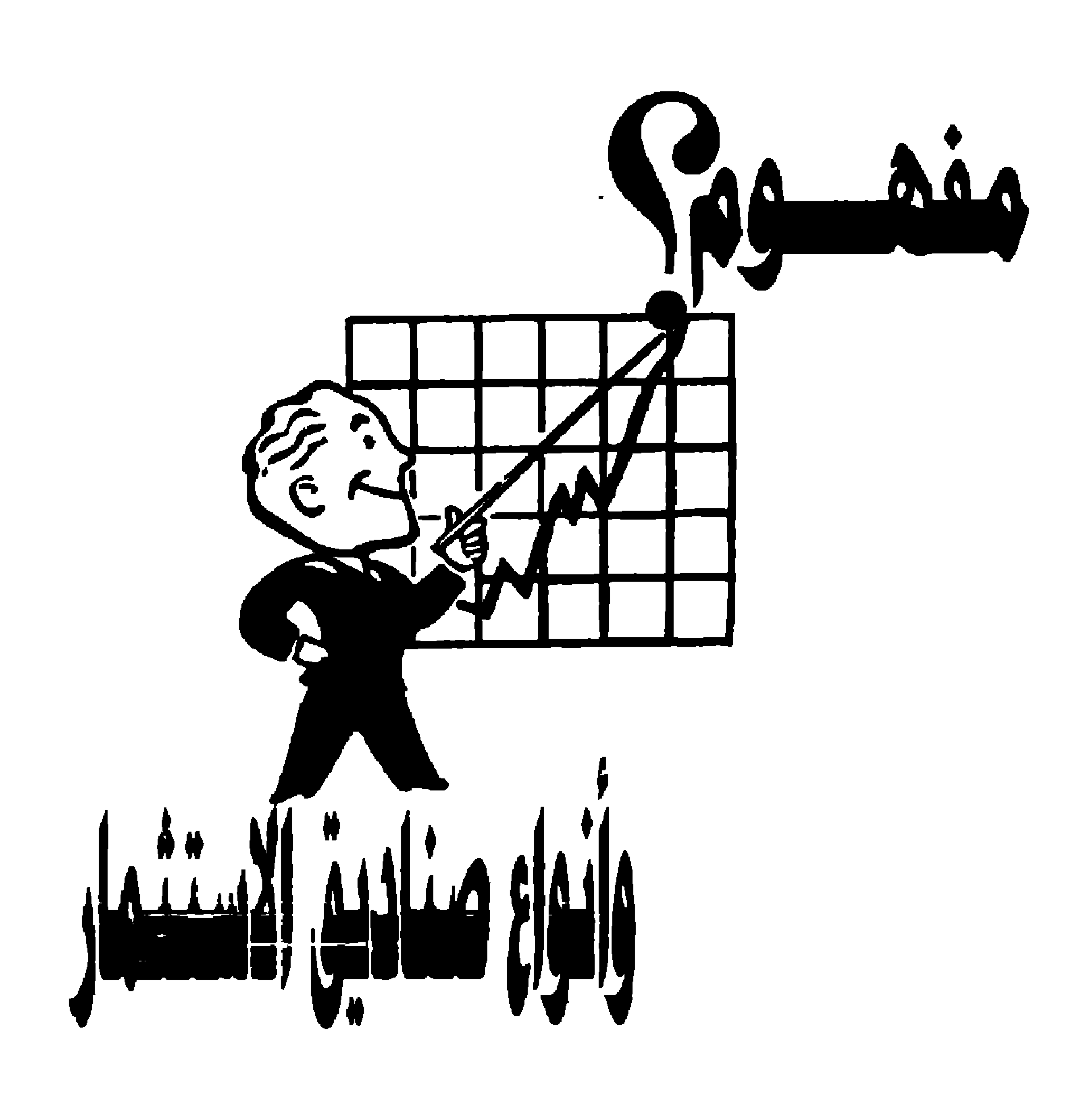
- **تعود نشأة صناديق الاستثمار إلى "الاسكتلندين" الذين قاموا بابتكار الصناديق المغلقة *Closed end*، أو شركات الاستثمار ذات رأس المال الثابت وذلك عام ١٨٧٠ وفى نفس الوقت أخذ عدد من صغار المدخرين بإيداع أموالهم ومدخراتهم الصغيرة لدى شركات إدارة الأموال *trusts* لتدار بواسطة محترفين فى أعمال البورصات.**

- **وفى عـــام ١٩٢٩ أنشأ الأمريكيون ما يسمى بالصناديق المفتوحة *open ends*، حيث أخذت الصناديق المغلقة فى الاختفاء.**

- **ثم أخذت الصناديق تنتشر فى الكثير من الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية.**

- وفى مصر استحدث قانون رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ صناديق الاستثمار كمؤسسة مالية تستهدف تجميع المدخرات واستثمار أموال المدخرين.

فنجد أنه فى فرنسا تم إنشاء أول صندوق استثمار عام ١٩٤٥ ثم فى المانيا عام ١٩٥٠ ثم انتشرت بعد ذلك فى دول أوروبا كلها وأصبح هناك قوانين خاصة بصناديق الاستثمار فى أمريكا وأوروبا تضع ضوابط العمل وأداء الصناديق وتتطور من فترة لأخرى وفقاً لاحتياجات العمل الاساسية وبذلك نجد أن التجربة المصرية لصناديق الاستثمار سبقتها تجارب قوية على مراحل زمنية طويلة – ويجب علينا الاستفادة من الخبرة السابقة لأصحاب هذه الصناديق فى تلك البلاد.


مفهوم؟
وأنواع صناديق الاستثمار

مفهوم وأنواع صناديق الاستثمار:

إن صناديق الاستثمار هي عبارة عن أوعية تتولى تجميع المدخرات ثم استثمارها، وتقوم بإدارة هذه المدخرات خبرات متخصصة بحيث تتولى استثمارها في أوراق مالية (أسهم / سندات) وأذون خزانة، حيث تبيع وتشتري هذه الأوراق لكي تحقق أكبر عائد ممكن للمستثمر الذي اقتنى وثائق هذا الصندوق.

- **وسوف نشير تفصيلاً إلى مفهوم الصناديق وأنواعها .**

أولاً : مفهوم صناديق الاستثمار:

تعود نشأة صناديق الاستثمار إلى "الاسكتلنديين" الذين قاموا بابتكار الصناديق المغلقة ***(Closed end)*** أو وشركات الاستثمار ذات رأس المال الثابت وذلك عام ١٨٧٠ وفي نفس الوقت أخذ عدد من صغار المدخرين بإيداع أموالهم ومدخراتهم الصغيرة لدى شركات إدارة الأموال trusts لتدار بواسطة محترفين في أعمال البورصات.

وفي عام ١٩٢٩ أنشأ الأمريكيون ما يسمى بالصناديق المفتوحة حيث أخذت الصناديق المغلقة في الاختفاء.

ثم أخذت الصناديق تنتشر في الكثير من الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي مصر استحدث قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ صناديق الاستثمار كمؤسسة مالية تستهدف تجميع المدخرات واستثمار أموال المدخرين

ثانياً : أهداف صناديق الاستثمار :

النمو : ولتحقيق ذلك فإن جزءاً من استثمارات الصندوق يوجه إلى شراء الأسـهم العاديـة فقط بغرض الحصول على أكبر قيمة رأسمالية ممكنة.

الحصول على عائد ثابت :

ولتحقـيق ذلـك يوجه جزءاً من استثمارات الصندوق إلى شراء الأسـهم التـي تدر أرباحاً مرتفعة ومستمرة وهي أسهم الشركات الكبيرة المستقرة، كذلك في السندات الحكومية أو التي تصدها كبرى المؤسسات المالية.

تحقيق عوائد متوازنة :

ولتحقـيق ذلـك يتم تقسيم الأموال المخصصة إلى قسمين شراء الأوراق المالـية ذات الـدخل الثابت (السندات والأسهم الممتازة) وشراء الأسهم العادية منخفضة درجة المخاطرة.

تحقيق عوائد مرتفعة نسبياً مع الاحتفاظ بسيولة الاستثمارات :

ويتم الاستثمار في أدوات النقد قصيرة الآجل مثال أذون الخزانة، والأوراق المالية المخصومة.

توفـير السـيولة :

يمكـن لحامـل الوثـيقة استرداد قيمتها في أي وقت وذلك وفقاً الأسعار المعلنة لكل وثيقة.

[١] أهم خصائص المستثمر في وثائق صناديق الاستثمار :

يمكن القول أن صناديق الاستثمار تناسب المستثمرين التاليين:

- الذين ليس لديهم الوقت الكافي لمتابعة البورصة، ويبحثون عن جهة متخصصة تنوب عنهم في إدارة استثماراتهم.
- الذين يرغبون في تنويع استثماراتهم، ولكنهم لا يستطيعون القيام بذلك بمفردهم .
- الذين ليس لديهم الخبرة والمعرفة لأساليب التعامل في أسواق المال وتقييم الفرص الاستثمارية.
- الذين لديهم مبالغ صغيرة من المال ولكنهم لا يستطيعون توظيفها بأنفسهم ويرغبون في الاستفادة منها والمحافظة عليها.

[٣] عمولات الشراء وعمولات الاسترداد لوثائق الاستثمار :

- **تختلف الصناديق فيما بينها وفقا للتصنيف الآتي :**

(١) عدم تحميل حامل الوثيقة بأي عمونة.

(٢) تحميل حامل الوثيقة بعمولة شراء فقط.

(٣) تحميل حامل الوثيقة بعمولة إسترداد فقط.

(٤) تحميل حامل الوثيقة بعمولة شراء وعمولة استرداد.

[٣] أنواع صناديق الاستثمار في مصر:

النوع الأول *Open - End funds* [مفتوح]:

جاءت هذه التسمية "النهاية المفتوحة" من أن حجم الأموال المستثمرة في الصندوق غير محدد. لأنه يجوز إصدار المزيد من الوثائق وبيعها فضلاً عن أن هذه الوثائق غير متداولة في سوق رأس المال بل إن الشركة المصدرة تكون دائماً على استعداد لإعادة شراء ما سبق وأصدرته من وثائق.

النوع الثاني *Closed - End funds* [مغلق]:

عدد الوثائق المصدرة منذ بدء الصندوق ثابتة لا تتغير. والمستثمر الذي يرغب في بيع ما يملكه من تلك الوثائق. أو الذي يرغب في شراء تلك الوثائق عليه القيام بذلك عن طريق شركات السمسرة حيث أن هذه الوثائق مقيدة يتم تداولها بالبورصة.

النوع الثالث - صناديق الاستثمار المباشر:

تهدف إلى تعظيم الأرباح الرأسمالية والعائد الدوري لتوزيعه على حملة الوثائق التي يصدرها الصندوق من خلال الاستثمار المباشر متوسط وطويل الأجل في مجموعة متنوعة من الاستثمارات كالآتي:

(أ) رؤوس أموال شركات قطاع الأعمال العام المدرجة ببرنامج الخصخصة، والشركات الخاصة المقيدة وغير المقيدة ببورصة الأوراق المالية والتي تتمتع بمزايا تنافسية بالنسبة لمنتجاتها والتي تديرها مجموعات إدارة قوية.

(ب) الاستثمار في الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية.

(ج) كافة فرص الاستثمار في شركات مساهمة جديدة أو شركات أشخاص بشرط تحويلها على شركات مساهمة خلال سنة على الأكثر.

هذا مع الأخذ في الاعتبار عدم زيادة حجم الاستثمار في الشركة الواحدة على ١٥٪ من حقوق ملكية الإصدار الأول للصندوق إلا بموافقة مجلس إدارة الإصدار.

(د) يتم طرح إصدارات مغلقة لصندوق الاستثمار المباشر الواحد.

(هـ) يطرح وثائق صندوق الاستثمار المباشر عن غير طريق الاكتتاب العام وتتساوى الوثائق في حقوق والالتزامات وتشارك حاملوها في الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستثمار كلاً بنسبة ما يملكه من وثائق.

لجنة إدارة الإصدار:

يتولى إدارة كل إصدار من إصدارات الصندوق لجنة مؤلفة من ثلاث أعضاء على الأقل وسبعة أعضاء على الأكثر على أن تكون أغلبية أعضاء اللجنة ممن ليس لهم مصلحة بالإصدار وأن يكونوا من ذوى الخبرة في الأوراق المالية وبالنسبة لباقي الأعضاء فيجب أن يكونوا من حملة وثائق الإصدار يملكون عدداً من الوثائق لا تقل عن (...) وثيقة لكل عضو وتنحصر مهام لجنة إدارة الإصدار للصندوق فيما يلي:

- **المراقبة والإشراف على نشاط الإصدار الأول للصندوق وأعمال شركة الإدارة.**
- **اعتماد الموازنة السنوية المقدمة من قبل شركة الإدارة.**
- **الموافقة على الاستثمار بنسبة أعلى من ١٥٪ من حقوق ملكية الإصدار الأول للصندوق في أي قطاع شركة بناء على توصية مدير الاستثمار.**
- **التوصية لجماعة حملة وثائق الإصدار الأول للصندوق لتوزيع أو إعادة استثمار الأرباح المحققة من بيع استثمارات الإصدار الأول للصندوق.**

البيانات الدورية :

يرسل الصندوق أي كل مكتتب كشف ربع سنوي يوضح تلخيص أداء الصندوق متضمنة الأوراق المختلفة التي يستثمر فيها الإصدار الأول للصندوق وقيمة كل وثيقة تحمي هي في آخر تقييم معتمد من مراقبي الحسابات.

أسواق المال : تنقسم إلى أسواق رأس المال وأسواق النقد.

أسواق رأس المال : هي الأسواق التي يتم فيها التعامل مع أوراق مالية طويلة الآجل (أسهم وسندات).

أسواق النقد : هي الأسواق التي تتداول فيها الأوراق المالية قصيرة الآجل.

الأوراق المالية : خاصة الأسهم والسندات التي تصدرها مؤسسات الأعمال، تعد السلعة الرئيسية المتداولة في أسواق رأس المال.

وتمثل الورقة المالية صك يعطي لحامله الحق في الحصول على جزء من الأرباح أو الحق في جزء من أصول المؤسسة، أو الحقين معاً.

أهم تصنيفات الأوراق المالية :

[١] أسهم عادية:

صك ملكية يعطي لحامله الحق في الحصول على توزيعات إذا ما حققــت المؤسسة أرباح، وقررت الإدارة توزيعها كلها أو جزء منها، كما أنه ليس من حق حامل السهم المطالبة به طالما أن المؤسسة مستمرة.

[٢] ســــند :

صك مديونية يعطي لحامله الحق في فوائد دورية، فضلاً عن حقه في استمرار قيمة الدين في تاريخ محدد.

[٣] سهم ممتاز:

صك يحمل صفات الملكية كما يحمل صفات المديونية، فهو يشبه الســـهم العادي في أنه مستند ملكية وليس له تاريخ استحقاق ويشبه السند في أنه قد ينص على استدعائه في وقت لاحق وأن له الحق في توزيعات سنوية تحدد بنسبة مئوية ثابتة.

[٤] الأوراق المالية القابلة للتحويل :

يقصد بها السندات والأسهم الممتازة التي يمكن تحويلها إلى أسهم عادية إذا ما رغب حاملها في ذلك.

أنواع صناديق الاستثمار حسب الجهة القائمة بتأسيس الصندوق

(١) أن يقوم على إنشاء الصندوق أفراد مساهمون وبذلك يقيم الصندوق شركة مساهمة وذلك في ظل شروط خاصة لأنها مختلفة إلى حد ما عن الشركات المساهمة العادية.

(٢) أن يقوم بإنشاء الصندوق أحد البنوك، باعتبار أن الأخيرة مؤسسات مالية قادرة ولديها من الإمكانات – سواء المالية أو البشرية أو المعلوماتية – ما يسمح بإقامة صندوق استثمار ناجح، كما أنه حريص على سمعته واسمه في سوق المال.

ومن أمثلة هذا النوع من الصناديق :

صندوق استثمار بنك مصر[الأول-الثاني]

صندوق استثمار البنك الأهلي المصري [الأول والثاني]

صندوق استثمار بنك القاهرة [الأول]

صندوق استثمار بنك الإسكندرية [الأول]

صندوق استثمار البنك المصري الأمريكي

(٣) أن يتولى إنشاء الصندوق إحدى شركات التأمين العاملة في البيئة المصرية سواء بشكل مستقل أو بالتعاون مع أحد البنوك العاملة في القطاع المصرفي ومثال ذلك صندوق استثمار " شركة المستثمرون المتحدون للتأمين"ي والذي أنشأته شركة " المستثمرون المتحدون للتأمين" بالتعاون مع بنك قناة السويس.

أنواع صناديق الاستثمار حسب نوع العائد المستهدف تحقيقه

يمكن تقسيم صناديق الاستثمار حسب نوعية وطبيعة العائد المستهدف تحقيقه وذلك على النحو الآتي:

- **صناديق الاستثمار ذو العائد الدوري أو الدخل الدوري :**

والذي نعني به أن إدارة الصندوق تستهدف من خلال الاستثمار في محفظة الأوراق المالية المحلية والدولية سواء كانت أسهم أو سندات ومن خلال تنويع المحفظة لتقليل المخاطر – تقديم عائد دوري ربع سنوي في نهاية شهر مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر من كل عام أو عائد دوري نصف سنوي في نهاية يونيو وديسمبر للمستثمرين من صافي الأرباح المحققة عن الفترة.

ومن أمثلة الصناديق:

- **صندوق استثمار البنك الأهلي المصري الثاني**
- **صندوق استثمار بنك مصر الأول.**

صناديق الاستثمار ذو العائد التراكمي أو ذو النمو الرأسمالي :

نعني به أن إدارة الصندوق تعمل على إعادة استثمار العوائد المحققة وذلك في كافة أنواع الأوراق المالية المتاحة في سوق المال في مصر، والتي يتم التعامل عليها في سوق الأوراق المالية سواء كانت أسهماً عادية لشركات مساهمة أو سندات حكومية أو سندات لشركات أو أذون خزانة أو أية أوراق تطرأ مستقبلاً في سوق المال نتيجة تنشيطه وتطويره، ويتم اختيار تلك الأوراق وفقاً لمعايير فنية سواء كانت تتعلق بالربحية أو بنسبة التوزيع أو تطويره التاريخي أو بالمخاطرة المتعلقة بتلك الأوراق.

- **ومن أمثلة الصناديق التي أسست وفقاً لذلك:**
- **صندوق استثمار البنك الأهلي المصري الأول.**
- **صندوق استثمار بنك القاهرة الأول.**
- **صندوق استثمار بنك مصر الأول.**

صناديق الاستثمار ذو العائد الدوري والنمو الرأسمالي أو ذو العائد الدوري والتراكمي

يستهدف هذا الصندوق الاستثمار في محفظة أوراق مالية متنوعة من الأسهم والسندات المحلية والأجنبية والأوراق المالية الحكومية وتدار بمعرفة متخصصون لتعظيم العائد المحقق للمستثمرين تمهيداً لتوزيعها على حملة الوثائق.

هذا وبالإضافة إلى حق حملة الوثائق في استرداد وثائقهم أو بعضاً منها في اليوم الأول للعمل المصرفي من كل أسبوع فإن الصندوق يوزع دخلاً دورياً ربع أو ونصف سنوي على المستثمرين من صافي الأرباح المحققة عن الفترة المالية ويتم توزيعها بنسبة ما من صافي الأرباح السالف الإشارة إليها ويتم تحديد هذه النسبة في الترخيص الصادر من الهيئة العامة لسوق المال – ثم يتم إعادة استثمار باقي الأرباح في صندوق الاستثمار وبذلك يجمع هذا النوع من الصناديق بين توزيع عائد دوري وبين استثمار باقي الأرباح المحققة في الأصول المالية للصندوق والذي يعود على حملة الوثائق عند نهاية أو تصفية الصندوق.

ومن أمثلة هذا النوع من الصناديق:

صندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول

صندوق استثمار شركة المستثمرون المتحدون للتأمين.

صندوق استثمار بنك مصر الثاني

صندوق استثمار البنك المصري الأمريكي.

أنواع صناديق الاستثمار حسب مجال الاستثمار

صناديق الاستثمار الخاصة بالاستثمار في الأوراق المالية

قد تستهدف بعض صناديق الاستثمار الاقتصار على استثمار أموال الصندوق في الأوراق المالية [الأسهم – السندات] وبالتالي لا يجوز لها مزاولة أية أعمال مصرفية وعلى وجه الخصوص أقراض الغير، أو ضمانه. أو المضاربة في العملات أو المعادن النفيسة، كما لا يجوز لهذا النوع من الصناديق أن تتعامل في القيم المالية المنقولة الأخرى أو في غيرها من مجالات الاستثمار إلا بترخيص خاص من مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال.

صندوق الاستثمار الذي يتعامل في الأوراق المالية وفي مجالات الاستثمار الأخرى

الأصل في صناديق الاستثمار وهو التعامل في الأوراق المالية ولكن يجوز في حالة الترخيص لها من الهيئة العامة للاستثمار ممارسة نشاطات أخرى بالإضافة إلى محفظة الأوراق المالية، على أن يتم ذلك في حدود نسبة الاستثمار التي يقررها على أن يقدم الصندوق.

دراسة تتضمن بياناً بمجالات القيم المنقولة وغيرها من المجالات الأخرى التي يرغب الاستثمار فيها، ومبررات ذلك والنتائج المتوقعة للاستثمار.


أهداف

أهداف صناديق الاستثمار:

أولاً:

النمو ولتحقيق ذلك فإن جزءاً من استثمارات الصندوق يوجه إلى شراء الأسهم العادية فقط بغرض الحصول عل أكبر قيمة رأسمالية ممكنة. وأن تكون هذه الأسهم لشركات لها سمعة طيبة في السوق وذلك بعد القيام بعمليات تحليل مالي للأسهم ومتابعة دورية لعائد الأسهم وقوته بخلاف العائد للمتحصل منه والمتوقع منه.

ثانياً:

الحصول على عائد ثابت:

ولتحقيق ذلك يوجه جزءاً من استثمارات الصندوق إلى شراء الأسهم التي تدر أرباحاً مرتفعة ومستمرة وهي أسهم الشركات الكبيرة المستقرة، وكذلك في السندات الحكومية أو التي تصدرها كبرى المؤسسات المالية.

ثالثاً:

تحقيق عوائد متوازنة.

ولتحقيق ذلك يتم تقسيم الأموال المخصصة إلى قسمين شراء الأوراق المالية ذات الدخل الثابت (السندات والأسهم الممتازة) وشراء الأسهم العادية منخفضة درجة المخاطرة.

رابعاً:

تحقيق عوائد مرتفعة نسبياً مع الاحتفاظ بسيولة الاستثمارات:

- ويتم الاستثمار في أدوات النقد قصيرة الآجل مثل أذون الخزانة. والأوراق المالية المخصومة وذلك لفترات قصيرة حتى لا يؤثر ذلك على السيولة المطلوبة للصندوق..

خامساً :

<u>توفير السيولة</u> :

يمكن لحامل الوثيقة استرداد قيمتها في أي وقت وذلك وفقاً للأسعار المعلنة لكل وثيقة وقت الاسترداد.

سادساً:

<u>أهم خصائص المستثمر في وثائق صناديق الاستثمار</u>:

يمكن القول أن صناديق الاستثمار تناسب المستثمرين التاليين:

- **الذين ليس لديهم الوقت الكافي لمتابعة البورصة. ويبحثون عن جهة متخصصة تنوب عنهم في إدارة استثماراتهم.**
- **الذين يرغبون في تنويع استثماراتهم، ولكنهم لا يستطيعون القيام بذلك بمفردهم.**
- **الذين لديهم مبالغ صغيرة من المال، ولكنهم لا يستطيعون توظيفها بأنفسهم ويرغبون في الاستفادة منها والمحافظة عليها.**

عمولات الشراء
وعمولات الاسترداد لوثائق الاستثمار

<u>تختلف الصناديق فيما بينها وفقاً للتصنيف الآتي</u>:

(١) عدم تحميل حامل الوثيقة بأي عمولة.

(٢) تحميل حامل الوثيقة بعمولة شراء فقط.

(٣) تحميل حامل الوثيقة بعمولة استرداد فقط.

توسيع قاعدة الملكية:

من خلال جزء من أسهم الشركات والبنوك في البورصة للجمهور وفـــي مصر نجد أن صناديق الاستثمار لها عدة أهداف تحاول من خلالها تحقـــيق الـــتوازن بين أهداف المدخرين والدولة والبنوك إلا أنه يجب أن يكون هدفها الرئيسي هو تنمية رأس المال حتى يتم تحقيق إيراد متوازن للعملاء ويمكن حصر هذه الأهداف في الآتي:

- **النمـــــــــــــو.**
- **الحصول على عائد مناسب.**
- **تحقيق عوائد متـــــوازنة.**
- **تحقيق عوائد مع الاحتفاظ بسيولة الاستثمارات.**
- **توفـــــر الســــــيولـــــة.**
- **تدوير محافظ الأوراق المالية للبنوك.**
- **تجمــــيع أمـــــوال المدخرين.**
- **تنشيط بورصـــــة الأوراق المالية.**

- **وسنوضح كل هدف من هذه الأهداف بالتفصيل .**

لصناديق الاستثمار عدة أهداف يجب أن يحققها كل صندوق وهذه الأهـــداف تكون من خلال مناخ اقتصادي متكامل صالح للعمل أي يكون هـــناك تحرير للسياسة النقدية والائتمانية ويكون على رأسها تحرير سعر الفائدة والأقراض ويكون هناك برنامج زمني لخصخصة شركات القطاع العام وطرح وحداته للبيع وتوجيها لمجال استثمار غير بنكي حيث يؤدي ذلك إلى نشاط وفاعلية سوق الأوراق المالية لأن الصندوق غالباً ما يقوم

بتجميع مدخرات صغار المستثمرين سواء للمقيمين داخل مصر أو العاملين بالخارج وهذا في النهاية يؤدي إلى الحفاظ على المدخرات الوطنية .. ونجد أن هذه الصناديق تعد بديلاً حسناً عن شركات توظيف الأموال حيث أنه قبل ظهور شركات توظيف الأموال في بداية الثمانينيات لم يكن هناك أمام المستثمر الصغير سوى أوعية ادخارية سوى أوعية ادخارية عبارة عن صناديق التوفير والشهادات البنكية ذات العائد المنخفض .. ولكن مع ظهور القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وظهور صناديق الاستثمار أصبح أمام المستثمر الصغير عدة أدوات استثمارية بديلة.

سابعاً :

تدوير محافظ الأوراق المالية للبنوك

ويقصد بها زيادة فاعلية محفظة الأوراق المالية التي تمتلكها البنك لأن تدوير المحفظة من طريق بيع وشراء الأسهم ذاتها أو غيرها وخاصة التخلص من أسهم الشركات الصغيرة وشراء أسهم للشركات الكبيرة والمستقرة يعمل على زيادة ربحية الصندوق نتيجة فروق تقييم الأسهم.

ثامناً :

تجميع أموال المدخرين

بذلك تجمع أموال صغار المدخرين ويقصد الإصلاح الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بعملية الخصخصة التي لم يتحقق لها النجاح إذا لم يكن هناك سوق مال مؤهل وقوي وله أدواته وعلى رأسها صناديق الاستثمار وهذا يسهل عملية توسيع قاعدة الملكية ومشاركة المواطنين في الممارسات الاقتصادية للدولة.


صناديق الاستثمار
داخل
جمهورية مصر العربية

صناديق الاستثمار داخل جمهورية مصر العربية :

م	اسم الصندوق	تاريخ بدء النشاط	القيمة الاسمية	نوع الصندوق	مدير الاستثمار
١	البنك الأهلي المصري الأول	١٤ سبتمبر ٩٤	٥٠٠,٠٠	ذات العائد التراكمي	الأهلي لإدارة صناديق الاستثمار
٢	البنك الأهلي المصري الثاني	٣ أكتوبر ٩٥	١٠٠,٠٠	ذات العائد الثابت	الأهلي لإدارة صناديق الاستثمار
٣	بنك مصر الأول	١ فبراير ٩٥	١٠٠,٠٠	ذات العائد الدوري	كونكورد انترناشيونال لإدارة صناديق
٤	بنك مصر الثاني	١٧ سبتمبر ٩٥	٦٦,٦٧	نمو رأسمالي	كونكورد انترناشيونال لإدارة صناديق الاستثمار
٥	بنك مصر الدولي	١ مارس ٩٨	١٠٠,٠٠	ذات العائد التراكمي	كونكورد انترناشيونال لإدارة صناديق الاستثمار
٦	بنك الإسكندرية	٢٣ أكتوبر ٩٤	١٠٠,٠٠	ذات التوزيع الدوري	هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار
٧	بنك أمريكان أكسبريس الأول	٢ إبريل ٩٧	١٠٠,٠٠	ذات العائد التراكمي	هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار
٨	بنك القاهرة	٢٦ نوفمبر ٩٥	١٠٠,٠٠	ذات العائد التراكمي	هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار
٩	البنك المصري الخليجي	٢٩ إبريل ٩٧	١٠٠,٠٠	ذات التوزيع الدوري	هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار
١٠	البنك المصري الأمريكي	١٥ أكتوبر ٩٤	١٠٠,٠٠	ذات التوزيع الدوري	المجموعة المصرية لإدارة صناديق الاستثمار
١١	المستثمرون المتحدون	٢١ أغسطس ٩٥	٥٠٠,٠٠	ذات التوزيع الدوري	شركة برايم انفستمنت لإدارة صناديق الاستثمار
١٢	بنك الشركة المصرفية الأول	٣ يونيو ٩٦	٥٠٠,٠٠	ذات التوزيع الدوري	شركة برايم انفستمنت لإدارة صناديق الاستثمار
١٣	بنك الشركة المصرفية الثاني	١٥ أكتوبر ٩٧	١٠٠,٠٠	ذات التوزيع الدوري	شركة برايم انفستمنت لإدارة صناديق الاستثمار
١٤	بنك الشركة المصرفية الثالث	٢١ فبراير ٩٩	١٠٠,٠٠	ذات التوزيع الدوري	شركة برايم انفستمنت لإدارة صناديق الاستثمار
١٥	البنك المصري لتنمية الصادرات	٧ أكتوبر ٩٨	١٠٠,٠٠	ذات التوزيع الدوري	القاهرة لإدارة صناديق الاستثمار
١٦	بنك قناة السويس	٨ ديسمبر ٩٦	٥٠٠,٠٠	ذات التوزيع الدوري	اجيبشيان انجلو لإدارة صناديق الاستثمار
١٧	صندوق استثمار العقاري العربي المباشر	١٤ فبراير ٩٦	١٠٠٠,٠٠	ذات العائد التراكمي	اجيبشيان انجلو لإدارة صناديق الاستثمار
١٨	بنك مصر اكستريور	١ يونيو ٩٨	١٠٠٠,٠٠	ذات التوزيع الدوري	لازارد اسيت مانجمنت
١٩	بنك أمريكان اكسبريس الثاني	٢٢ يونيو ٩٩	١٠٠٠,٠٠	ذات التوزيع الدوري	لازارد اسيت مانجمنت
٢٠	بنك مصر ايران	٢٧ أغسطس ٩٨	٦٠٠,٠٠	ذات التوزيع الدوري	لازارد اسيت مانجمنت
٢١	أورينت تراست	٢٣ فبراير ٩٧	١٠٠,٠٠	ذات العائد التراكمي	أورينت لإدارة صناديق الاستثمار

صناديق الاستثمار داخل جمهورية مصر العربية

Fund	Management	Capital Of fund	Book value	N. Of Units	Type of divdends
N.B.I الأهلي الأول	الأهلي لإدارة صندوق الاستثمار	200.000.000	500	400.000	Growth
E.A.B المصري الأمريكي	المجموعة المصرية	200.000.000	100	2.000.000	Semi Annually
Alex. B. الإسكندرية	المجموعة المصرية	200.000.000	100	2.000.000	Semi Annually
Misr 1 مصر الأولى	كونكورد انترناشيونال	400.000.000	1000	400.000	Quarterly
Allied المجموعة العربية للتأمين	برايم انفستمنت	100.000.000	500	200.000	Semi Annually
Misr 2 مصر الثاني	كونكورد انترناشيونال	300.000.000	1000	300.000	Growth
N.B.2 الأهلي الثاني	الأهلي لإدارة صناديق الاستثمار	300.000.000	100	3.000.000	Quarterly
Cairo .B.o بنك القاهرة	هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار	100.000.000	100	1.000.000	Growth
Saib 1 الشركة المصرفية العربية	برايم انفستمنت	50.000.000	500	100.000	Growth
Export Dev. B. تنمية الصادرات	القاهرة لإدارة صناديق الاستثمار	100.000.000	100	1.000.000	Semi Annually
S.C.B. قناة السويس	اجيبشيان انجلو لإدارة صناديق الاستثمار	100.000.000	500	200.000	Semi Annually
AM. EX.B. امريكان اكسبريس	هيرميس أنجلو لإدارة صناديق الاستثمار	300.000.000	100	3.000.000	Semi Annually
Eg. & Gu.B المصري الخليجي	هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار	100.000.000	100	1.000.000	Semi Annually
Caib.2 الشركة المصرفية العربية	برايم انفستمنت	130.000.000	100	1.300.000	Semi Annually
Misr Iran Dev.B مصر إيران	لزار أست مانجمنت " ايجبت"	100.000.000	100	1.000.000	تراكمي مع توزيع نصف سنوي
Orient Trust أورينت تراست	المصرية للاستثمار والأعمال	50.000.000	1000	50.000	Growth
MIB مصر الدولي	كونكورد انترناشيونال	250.000.000	100	2.500.000	Growth
Delta	H. F. M	50.000.000	100	500.000	تراكمي مع توزيع نصف سنوي
Extrior مصر اكستريور	لازار أست مانجمنت "ايجبت"	117839.000	1000	117.839	تراكمي مع توزيع نصف سنوي
Saib 3 المصرفية العربية	برايم أنفستمنت	50.0000.000	100	500.000	Quarterly
Am. Ex. B 2 امريكان اكسبريس	لازار أست مانجمنت " ايجبت"	100.000.000	1000	100.000	ذات عائد يومي تراكمي
Arab Land العقاري العربي	اجيبشان أنجلو لإدارة صناديق الاستثمار	100.000.000	10000	100.000	ذات عائد تراكمي ودوري



أداء الصناديق العا
في الســـــوق المصري

Fund	Rank	Return of Week	Rank	Return of Month	Rank	Return Of 3 months	Rank	Return Of 6 month	Rank	Return Of 12 month	Rank	Return Of 2003
National Bank (1)	13	-1.082%	5	-0.151%	6	6.897%	6	16.489%	9	24.389%	11	19.940%
National Bank (2)	5	-0.361%	6	-0.147%	15	1.699%	14	16.489%	15	6.753%	14	5.375%
Banque Misr (1)	7	-0710%	9	-0.393%	19	0.839%	17	4.107%	20	0.073%	15	4.222%
Banque Misr (2)	9	-0.841%	4	-0.061%	14	1.891%	15	2.922%	21	-0.647%	16	4.040%
Bank of Alexandria	12	-0.940%	13	-1.285%	5	7.015%	9	3.284%	5	29.933%	7	22.300%
Egyptian Amer. Bank	10	-0.898%	12	-1.100%	7	6.530%	11	15.023%	6	28.997%	9	21.736%
Arab Misr Insurance Grp.	11	-0.905%	7	-0.264%	13	2.999%	13	8.175%	13	8.236%	13	11.320%
Banque Du Caire	15	-1.31%	17	-1.831%	2	10.007%	4	19.888%	3	51.140%	4	33.692%
SAIB (1)	17	-1.703%	11	-1.015%	11	5.148%	8	15.322%	12	20.556%	8	22.274%
Exports Dev. Bank	6	-0.647%	8	-0272%	4	8.931%	2	24.132%	4	46.854%	2	34.437%
Suez Canal Bank	8	-0.749%	15	-1.607%	21	-1.419%	21	-1.811%	19	1.744%	21	0.675%
American Exp. Bank	14	-1.225%	16	-1.643%	3	9.999%	3	21.788%	2	51.240%	3	33.833%
Egyptian Gulf. Bank	16	-1.658%	19	-2.637%	1	11.609%	1	26297%	1	59.876%	1	41.420%
SAIB (2)	20	-1.838%	10	-0.694%	8	6.478%	5	17.474%	11	22.935%	6	22.759%
Misr Extierior Bank	18	-1.731%	20	-3.097%	10	5.210%	7	16.473%	8	26.743%	5	24.653%
Misr Int. Bank	21	-2.008%	18	-1.996%	9	6.148%	10	14.988	7	28.879%	10	20.476%
Misr Iran Bank	19	-1.786%	21	-3.129%	12	4.187%	12	13.893%	10	23.484%	12	19.108%
Orient Trust	3	0.100%	3	0.356%	17	1.233%	18	2.095%	17	3.465%	19	2.208%
SAIB (3)	2	0.111%	14	-1.330%	20	-0.111%	20	1.427%	16	5.163%	20	2.102%
Arab Land Bank	4	0.000%	1	0.567%	18	1.197%	19	1.487%	18	3.001%	18	2.470%
American Exp. Bank (2)	1	0.145%	2	0.560%	16	1.695%	16	3.203%	14	7.151%	17	3.802%

EGYPTIAN INVESTMENT MANAGEMENT ASSOCIATION
PERFORMANCE OF EGYPTIAN MUTUAL FUNDS
As of 10- Jul – 03

Open End – Balanced Funds:

National Bank 1	Al-Ahly Funds Management	Sep-94	500	655.33	4.02%	2	28.24%	1	27.41%	1	12.94%
AMIG (allied investors)	Prime investment	Aug-95	500	313.00	4.33%	3	16.04%	4	15.09%	4	9.48%
National Bank 2	Al-Ahly funds Management	Oct – 95	100	57.85	0.87%	4	16.71%	3	21.82%	2	11.67%
Suez Canal Bank	Copex	Dec-96	500	206.20	0.99%	5	4.56%	5	2.82%	5	-19.04%
SAIB 2	Prime Investment	Oct-97	100	114.00	3.64%	1	25.58%	2	21.15%	3	18.20%

Open End – Balanced Funds:

Egyptian American Bank	Hermes Funds Management	Oct - 94	100	110.09	5.98%	3	43.91%	2	60.83%	2
Bank of Alexandria	Hermes Funds Management	Dec - 94	100	120.96	6.14%	2	43.49%	3	60.59%	3
Banque Misr 1	Concord International	Feb - 95	100	79.11	3.025	11	10.56%	11	2.44%	11
Banque Misr 2	Concord International	Sep – 95	66.67	50.86	5.23%	9	10.49%	12	2.38%	12
Banque du caire	Hermes Funds Management	Nov – 95	100	227.30	5.67%	6	39.08%	6	59.30%	6
SAIB 1	Prime Investment	Jun – 96	500	720.00	4.35%	10	25.94% .	10	52.925	10
EDBE	Cairo Funds Management	Oct – 96	100	101.72	2.30%	12	42.41%	4	59.06%	5
Amex 1	Hermes Funds Management	Apr – 97	100	103.37	5.59%	8	39.22%	5	58.85%	6
Egyptian Gulf Bank	Hermes funds management	May – 97	100	113.81	6.48%	4	48.46%	1	69.89%	1
MIB Bank	Concord International	Feb – 97	100	85.67	5.73%	5	27.11%	9	34.60	9
Misr Exterior	Lazard Asset Management	Dec – 97	1000	1063.41	5.66%	7	32.43%	7	38.025	7
Misr Iran	Lazard Asset Management	Jul – 98	100	113.86	5.73%	4	28.66%	8	35.30%	8

EGYPTIAN INVESTMENT MANAGEMENT ASSOCIATION
PERFORMANCE OF EGYPTIAN MUTUAL FUNDS
As of 10- Jul – 03

Open End – Fixed income funds :

SAIB 3	Prime investment	Feb – 99	100	100.50	0.79%	1	2.71%	2	9.14%	2
Amex 11	Lazard Asset Management	Jun – 99	1000	1050.12	0.77%	2	462%	1	9.24%	1

Open End – Fixed Income funds :

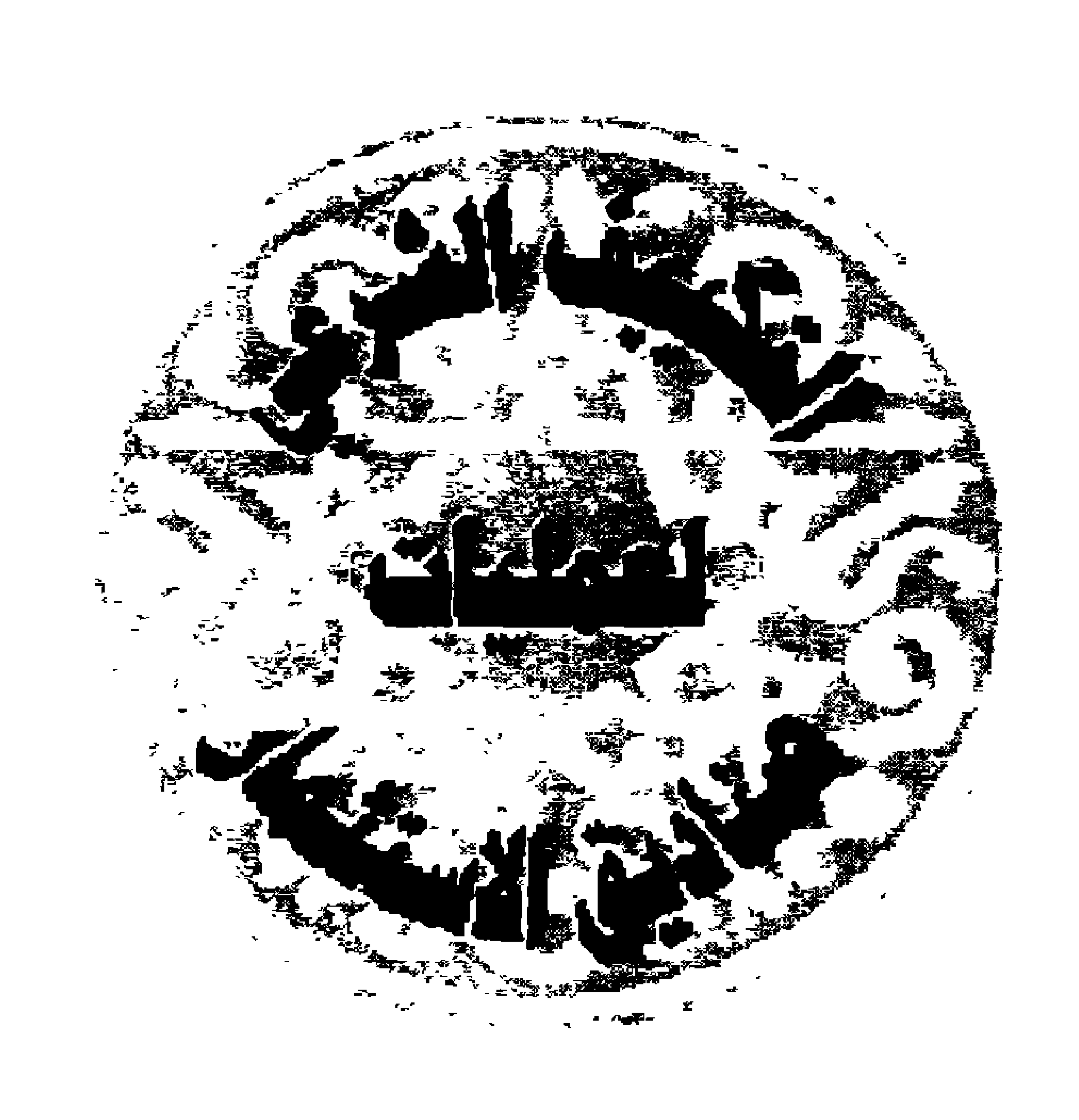
Orient Trust	Egyptian investment co.	Jan – 97	1000	1117.93	0.30%	1	2.08%	1	3.16%	1

Market Return :

CASE 30	01-01- 98	1000.25	831.41	13.09%	68.69%	74.89%	36.24%	45.34%
HFI			9058.61	12.78%	68.64%	68.88%	48.61%	-2.17%
EFGI			4198.38	10.79%	82.02%	89.75%	45.16%	-3.45%

- *A split of 10 to 1 for Banque. Misr 1 .*
- *Split of 15 to 1 for Banque Misr 11 .*





التكييف الشرعي لعمليات

صنـــــاديق الاستثمـــار

أولاً: مفهـــــوم الإسلام للتنمية الاقتصادية :

يهـتم الإســلام بمشكلة التنمية الاقتصادية وعلاج حالات التخلف المختلفة، إلا أنه يعالجها كجزء من مشكلة أوسع وأعم، هي مشكلة تنمية الإنســان نفسه وبيئته الاجتماعية والاقتصادية، لذا فإن له تقديره لمشكلة التخلف والعوامل المسببة لها، ومن هذا التقدير فإن المنهج الإسلامي لهذا التخلف والعوامل المسببة لها، ومن هذا التقدير فإن المنهج الإسلا ي لهذا الـتخلف والعـوامل المسببة لها، يختلف عن المناهج الأخرى التي تسود الفكر الاقتصادي الحالي في مرتكزاتها الأساسية وأن كان يتفق مع بعضها ويســتفيد منها في بعض المسائل الفرعية والثانوية مثل بعض السياسات والأدوات والمعاييـــر الفنـــية التـــي يمكن تضمينها الإطار الإسلامي بما يتناسب مع أسسه ويخدم أهدافه ويخدم أهدافه.

- وقد ظن البعض أن مفهوم الاقتصاد يقتصر على الربا المتمثل في فوائد البنوك في السنوات العشرين الأخيرة منذ بدء انتشار البنوك الإسلامية في مصر والعالم العربي والإسلامي .. بل أمتد التطبيق في نهجها إلى بعض البلدان الغربية ذلك أن القواعد الإسلامية لها تطبيقات في نواحي الاقتصاد المختلفة ابتداء من علاقة الفرد مع ربه سبحانه وتعالى في المال، ثم علاقته بالمجتمع ومع شركائه.. الخ ، فوضع الإسلام المبادئ العامة التي يمكن أن ينبثق منها ما يصلح تطبيقه في كل عصر.

- ولا شك أن موضوع البحث عن صناديق الاستثمار والتكييف الشرعي لهـــا، خاصة بعد استعراضنا لنشاطها وأهميته في التنمية، فإن الفكر الاقتصــــادي الإســــلامي لا يقف حائلاً أمامها، سوى بعض الضوابط والروابط وتنقيتها مما لا يتطابق وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

ثانياً: الأصول الشرعية في المسائل الاقتصادية:

لقــد استجدت معاملات كثيرة في العصر الحديث بكل ما فيه من تعقـيدات ومشـــاكل إذا أن كثيــراً من هذا التظلم في المعاملات نشأ في أحضان غريبة عن الإسلام.

- بيد أن المجتمع الإسلامي – نظراً لعوامل كثيرة – أصبح يتعامل بهذه الـــنظم حتى يساير الركب خاصة في النواحي والشئون الاقتصادية.. ولق ظهرت صحوة عند المسلمين وأصبح كل من يهمه الأمر يتساءل : أيـــن هذه المعاملات المعاصرة من الإسلام ؟ وهذا التساؤل في حد ذاتـــه ظاهــرة طيـــبة وصحية ، لأنه يدل على الثقة الكبيرة في الفقه الإسلامي.

في نشاط البنوك الإسلامية:

ونعـــود بالذاكرة إلى نشأة البنوك الإسلامية في النصف الثاني من القرن العشرين الذي نعيشه، وكيف خرجت الدراسات والأبحاث وانعقدت المؤتمـــرات والندوات تثبت أن أحكام الشريعة الإسلامية الغراء تمتد إلى جمـــيع مجـــالات الحـــياة وهي صالحة لكل زمان ومكان وفيها ما يسعد البشرية في الدارين [الدنيا – الآخرة].

في مسائل بورصة الأوراق المالية :

بورصـــة الأوراق المالــية كمـــا هـــو معروف مكان تنعقد فيه اجــتماعات مـــن نوع معين لإبرام صفقات تجارية حول الأوراق المالية ويهمـــنا قبل توضيح الأصول الشرعية في معاملات البورصة أن نوضح أهم الوظائف التي تقوم بها، وأيضاً أشكال العمليات التي تتم بالبورصة.

أهم الوظائف التي تقوم بها البورصة :

- إيجـــاد أســـواق دائمـــة بصـــرف النظر عن مقدار الثمن، وذلك لأن البورصـــة تباع وتشتري فيها الأوراق المالية وتخضع فيها الأسعار لنظـــرية العـــرض والطلب والبورصة بذلك تحقق العديد من الفوائد لسرعة تداول الأوراق المالية ومعرفة ثمنها وتحويل قيمتها إلى نقود أو بـــالعكس، وأيضـــاً لسهولة قبول الدائن الأسهم والسندات كضمان لقرضه مما يجعله آمناً على حاله.

المضـــاربة في البورصـــة :

المضـــاربة في البورصة وظيفة أخرى تعني المخاطرة بالبيع أو الشـــراء، بـــناء علـــى التنبؤ بتقلبات الأسعار بغية الحصول على فارق الأســـعار، وقد يؤدي هذا التنبؤ إذا أخطأ في دفع فروق الأسعار بدلاً من قبضها، والواقع أن معظم العمليات الأصلية التي تتم بالبورصة تقوم على هـــذا الأســـاس المضـــاربة أو المخاطرة، مع السماح لهؤلاء المضاربين بالـــتعامل المكشوف، بمعنى السماح بالبيع وعقد الصفقات دون أن يكون المضارب مالكاً للسلع، مع أن من بين هذا الصفقات ما ليس بيعاً حقيقياً، لأنـــه لا يجـــري فيها تسليم أو تسلم حقيقيان، والمسألة كلها تنحصر في قـــبض أو دفـــع فـــروق الأسعار وهي عمليات لا تعدو أن تكون مقامرة صريحة.

أشكـــال العمليات التي
تتم داخل البورصـــــة

الشكل الأول:

وهـــي العمليـــات الآجلـــة وهذه العملـــيات يعقدها من يرغبون في اســتثمار أمــوالهم بشراء أوراق مالـــية، وبـــيع تلك الأوراق عند توافـــر فرصـــة للربح أو أملاً في الحصول على الجوائز التي تعطي لبعض السندات.

الشكل الثاني:

وهـــي العملـــيات الآجلة، إما أن تكـــون العمليات الشرطية البسيطة وهـــي التي يكون فيها للمضارب حق فسخ العقد في ميعاد التصفية أو قبله إذا تقلبت الأسعار في غير صالحه، أو ينفذ العملية إذا تقلبت الأســـعار لصالحه وفي مقابل ذلك يدفـــع المضار تعويضاً وهو مبلغ يتفق عليه يدفع ولا يرد إليه.

أو أن تكـــون العملـــيات الشرطية مـــركبة أو الخـــيارية المزدوجة، وهـــي التي يكون فيها للمضارب الحق في أن يكون مشترياً أو بائعاً أو أن يفسخ العقد إذا رأى أن ذلك في مصلحته عند التصفية أو قبلها.

الشكل الثالث:

وهـــي العمليات المضاعفة، وفيها يكـــون للمضـــارب الحـــق فـــي مضـــاعفة الكمية التي اشتراها أو باعها وذلك بسعر يوم التعاقد، إذا رأى أن التصفية في صالحه، وفي مقابـــل ذلك يدفع تعويضاً مناسباً يـــتفق علـــيه، ولا يرد إلى دافعه، وتخـــتلف قـــيمة هـــذا التعويض باختلاف نسبة الكمية المضاعفة.

- وهكـــذا نجد أن المضارب في البورصة هو سمسار صاحب المـــال، وينفذ أوامره ويكون ملكـــه تمامـــاً داخل البورصة نظير عمولة (أجر معين) لكن هذا المضارب أو هذا العميل

قـد يتاجـر لنفسه، وقد يكون وكيلاً عن شركة.

ويتلخص دور البنوك التجارية في هـذه العملـيات في أنها تقدم ما يسـمى (بالتغطـية)، والمـراد بالتغطـية مـبلغ مـن المـال أو الصـكوك التي يسهل تحويلها إلى نقود، يتسلمها السمسار في العقود الآجلـة مـن عملية المشتري أو الـبائع كي يقوم بتعهداته المتعلقة بتنفيذ الصـفقة، وللسمسـار الحـرية في تحديد مقدار التغطية فـي حـدود الثمن وبذلك يستطيع السـمار التأثير في المضاربة أو التعامل على المكشوف.

حكم الشرع الإسلامي في مسائل البورصة

أولاً :

مـا يطلـق عليه المضاربة في البورصـة معـناها المخاطـرة علـى سـعر السـلعة في البورصـة في تصـفية معيـنة، وهـي إمـا مضـاربة علـى الصعود ومعناها أن المضارب يشـتري السـلعة بسـعر وهـو يخاطـر في أنـه سـيرتفع فيبـيع (حـالاً) مـا اشـتراه مـؤجلاً بالسـعر المرتفع ويقبض الفرق، وإما مضاربة على الهبوط ومعناها أن شخصاً يبيع سلعة بسـعر وهـو يخاطر في أنـه سـينخفض يوم التصـفية حـيث يبـيع بالـثمن الحالـي ويشتري ما اتفق عليه مؤجل ويقبض الربح وهـذه المضـاربة بهـذه الكيفـية حـرام لأن فـيها يبـيع مـا لا يملكه البائع كما أن فيها يبـيع المشتري قبل قبضه وهما غير جائزين شرعاً.

- **أمـا المضـاربة الشرعية "القراض" فهي تقـوم علـى أساس المشاركة بين العامل وصـاحب المـال (العمـل مـن جانـب، والمـال مـن جانـب آخـر) ويتفقان على تقسيم الربح بينهما بنسبة معلومة**

ثانياً:

مـن الفقهـاء المحـدثين مـن أجـاز شراء وبيع الأوراق المالية باعتبارها لون من ألـوان المضـاربة الشـرعية، كالإمـام محمـد عبده والأستاذ عبد الوهاب خلاف معتبرين أن تحديـد الـربح أصبح ضـرورياً بعد فساد الـذمم عند الكثير من الناس كما أن فقهاء آخـرون رفضـوا هـذا طبقاً لقاعدة التشـريع الإسـلامي، أن كـل قـرض جـر نفعـاً فهو ربا وهـذا قـرض جـر ربحـاً ثابـتاً فهـو من الربا الواضـح.

يقول الشيخ محمود شلتوت:

وأما السندات (وهي القرض بفائدة معينة ثابتة لا تتبع الربح والخسارة) فإن الإسلام لا يبيحها إلا حيث دعت الضرورة الواضحة التي تفوق أضرار السندات التي يعرفها الناس ويقررها الاقتصاديون.

آراء وفتاوى صادرة عن الأوراق المالية

الآراء:

يجب أن تتم المعاملات في الأوراق المالية أو غيرها سواء في تجارة أوراق مالية أو أي نشاط آخر في دائرة الحلال على كافة مستويات التعامل الفردي أو الجماعي أو الدولي، وفقاً للاعتبارين التاليين:

(١) عدم التعامل في أوراق مالية تكون تابعة لمنشآت ذات منتجات تحرمها الشريعة الإسلامية كأنواع الخمور المختلفة ولحم الخنزير والميتة والأصنام (أي التماثيل) وغيرها.

(٢) الاقتصار في المعاملة بالأوراق المالية الدولية التابعة للمؤسسات التي تنتج اللحوم المباحة على الدول التي تعتقد بالعقائد السماوية

لقوله تعالي عز وجل

ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق

الآية ١٢١ من سورة الأنعام

ولقول الرسول الكريم ﷺ

"إن الله حرم بيع الخمر والميتة"

رواه البخاري

يجوز الاتفاق على بيع حصص أو أسهم في شركات ذات موجودات حقيقية ليست مقتصرة على الديون والنقود أو أحدهما بشرط احتفاظ البائعين باسم الشركة المبيعة ويعتبرون بهذا الشرط بمثابة رب المال في المضاربة الشرعية بشروطها.

الفتاوى في حكم بيع أسهم الشركات مع الاحتفاظ بحق الإدارة

يجوز شراء أسهم الشركات المساهمة ذات الغرض المشروع وتتعامل مع البنوك بالقروض : في حالة شراء أسهم الشركات العاملة في البلاد الإسلامية لقصد العمل على أسلمة معاملاتها أمر مطلوب لما فيها من زيادة مجالات التزام المسلمين بأحكام الشريعة الإسلامية أما في حالة شراء أسهم الشركات العاملة في البلاد غير الإسلامية فهو أمر جائز للمستثمرين إذا لم يجدوا بديلاً خالصاً من الشوائب.

الأسهم التفضيلية

- أما بالنسبة لشراء أسهم الشركات من قبل مؤسسات مالية إسلامية فهو أمر جائز إذا كان محدداً بهدف استثمار السيول الفائضة أو إنشاء صناديق استثمارية مخصصة لمساعدة الأفراد على دخول هذا المجال.





رأى الفقه في الأسهم التفضيلية التي تعطي بعض الأسهم امتياز الأولوية في الحصول على الأرباح وفي حالة عدم تحقيق أرباح في تلك السنة ينقل الحق إلى السنة التالية، أن هذا الامتياز غير جائز شرعاً لأنه يقطع المشاركة في بعض الحالات.

مشروع إنشاء
صندوق إسلامى

مشروع إنشاء صندوق استثمار إسلامي :

تنظم العلاقة التعاقدية بين إدارة الصندوق أو الإصدار ما تتضمنه فـــيها أو نظامها الأساسي أو اللوائح المكملة لها، وفي تلك اللوائح تدرج الكثير من الأحكام الخاصة بعقد المضاربة أو عقد الوكالة بالاستثمار.

- وهناك مسائل أساسية تتصل بتكوين الصندوق أو الإصدار، بعيداً عما تـــتم مزاولته داخلهما من الصيغ الاستثمارية المشروعة، لأنها تحدد الحقوق والواجبات لكل من المدير والمشاركين.

ويقســـــم رأس مـــــال الصـــــندوق إلى وحـــــدات
تمـــــثل حصصـــــاً شـــــائعة في رأس المـــــال
وذلـــك ليـــتلاءم وضـــع المضـــاربة مـــع تحـــدد رب المـــال فـــيها
وتـــتحدد ملكية كل مشارك بحسب الحصة المملوكة له على الشيوع
ويســـاعد هـــذا علـــى توزيـــع الـــربح وتحمـــيل الخســـارة،
حســـب نظـــام الصـــناديق مـــع الحصـــة في الملكـــية

- ويجـــوز مساهمة الجهة المنشئة للصندوق أو الإصدار في رأس مال الصندوق ويكون استحقاقها نصيباً من الربح بصفتها مضارباً ونصيباً آخر بمقدار مساهمتها في رأس المال، والأصل في هذه المساهمة من الجهة أو من المشاركين أن تكون بالنقود ولا مانع من تقديم مساهمة عينية من الجهة كعقارات أو معدات على أن تحدد قيمتها.

- وقـد يسـمح نظام الصندوق بدفع قيمة المساهمة على أقساط، وبذلك تـتحقق مصلحة المشارك بالتيسير عليه وتمكينه من المتابعة وتقويم الأداء ومصلحة الجهة أيضاً بمعرفة السيولة لإمكانات التوظيف، وإذ العبرة بما يدفع فعلاً من الحصة التي اكتتب بها المشارك، وهذا يتفق والمذهب الحنبلي في عدم اشتراط تسليم كل رأس المال للمضاربة بل يصح أن يبقى مع رب المال أو وضعه عند أمين، لأن هذا الشرط لا يحول دون عمل المضارب، فكلما احتاج لمبلغ من المال أخذه.

كمـا يمـثل صـك الـوحدة الاستثمارية ملكية حصة شائعة في الصـندوق أو الإصـدار وتستمر هذه الملكية طيلة مدتها ويترتب عليها جمـيع الحقوق والتصرفات المقررة شرعاً للمالك في ملكية من بيع وهبة وإرث وغيرها.

- فـيحق للمشـارك التصـرف بالوحدة بالبيع ولكن عليه إعلان مدير الصـندوق ولـه شرعاً أن يبيع بالقيمة المتراضي عليها بينه وبين المشـتري سـواء كانت ممثلة للقيمة الأساسية أو السوقية أو أكثر أو أقل.

أمـا مـن ناحـية ضـمان رأس مال الصندوق، فإن من أحكام المضـاربة وكـذا الوكالة أن المضارب أو الوكيل لا يضمن ما بيده من الأموال المستثمرة إلا بالتقدير أو التقصير أو مخالفة الشروط التي تفيد بها ، فلا يجوز اشتراط ضمان رأس المال أو ضمان ربح مقطوع أو منسوب إلـى رأس المال فإن وقع النص على ذلك صراحة أو ضمناً بطل شرط الضـمان واسـتحق المضـارب ربح مضاربة المثل، ويجوز أن يتطوع المشارك بالضمان منفصلاً عن عقد المضاربة أي بعد تمام العقد، فلا يبني دخول المشارك على وجود ذلك للضمان.

- وبالنسبة لمصروفات تأسيس الصندوق من أتعاب التخطيط وتنظيم هيكله ورسوم الترخيص وأية مصروفات أخرى، فإنها تحمل على حساب الصندوق، فهي إما أن يطالب بها المشاركون عند الاكتتاب وإما أن تخصم من صافي الأرباح تستحق بعد ذلك وقبل التوزيع فيتحمل أثرها كل من المضارب وأرباب الأموال.

ومن المقرر شرعاً أنه لا ربح إلا بعد استرداد رأس المال وتغطية المصاريف والأصل أن تحمل مصاريف التشغيل على الوعاء الاستثماري (الصندوق).

- ولابد عند إنشاء صندوق استثمار إسلامي أن تشتمل لوائحه على كيفية توزيع أرباحه بين المضارب والمشاركين، ويجب أن تكون النسبة معلومة شائعة دون تحديد مبلغ مقطوع لأحد الطرفين أو منسوباً إلى مبلغ المشاركة، إلا إذا كانت إدارة الصندوق تتم بطريقة الوكالة فيحدد أجر الوكيل بمبلغ مقطوع أو بنسبة من مبلغ المشاركة والربح على ما يتفق عليه الطرفان بأي معادلة كانت ما دام لا يقطع المشاركة في الربح أو الخسارة فهي على أرباب المال بمقدار حصصه في رأس المال.

وفيما يلي أعرض نموذج

لصندوق استثمار إسلامي قائم نمـــــوذج

لصنـــــــدوق استثمـــــار إســـــلامي

شـــركة التوفيـــق للصنــــاديق الاستثمــــارية :

تعتبر شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية أول شركة مساهمة بحرينية مقفلة معفاة ذات رأسمال متغير أنشأت في عام ١٩٨٦ يتاح لها (لأول مرة في تاريخ التشريع القانوني السائد في البلاد العربية والإسلامية) تأسيس شركات مساهمة تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وتصدر نوعين من الأسهم أحدهما يملك حق التصويت (أسهم الإدارة) والثاني يملك حق المشاركة في الأرباح دون التصويت (أسهم المشاركة).

تكوين رأس المـــــال :

وقد حدد رأس مال الشركة المصرح به، من أسهم الإدارة وأسهم المشاركة، بمقدار مائتي مليون دولار أمريكي لا غير، موزعة على مليوني سهم، قيمة كل سهم منها مائة دولار أمريكي وهو يتألف من نوعين من الأسهم هما:

أسهم الإدارة :

- وهي عبارة عن رأس المال الثابت، وعددها مائتا ألف سهم صادرة بالكامل وقيمتها عشرون مليون دولار أمريكي، وهي تمثل ملكية رأس المال وتخول أصحابها حق التصرف والإدارة والتصويت واتخاذ القرارات اللازمة للشركة وغير ذلك من التصرفات، وقد تم الاكتتاب برأس المال الصادر المتمثل في أسهم الإدارة بكاملها على النحو التالي :

- بنك البركة الإسلامي للاستثمار [البحرين] يملك ١٩٩,٠٠٠ سهم.
- شركة البركة للاستثمار والتنمية [جدة] تملك ١,٠٠٠ سهم.
- المجموع بالكامل = ٢٠٠,٠٠٠ سهم.

أسهم المشاركة :

وهي عبارة عن رأس المال المتغير، وعددها مليون وثمانمائة ألف سهم، وقيمتها مائة وثمانون مليون دولار أمريكي، وهي تمثل رأس المال المشارك في الأرباح الناتجة عن زيادة قيمة موجودات الشركة وما تحققه عملياتها من أرباح سنوية دون أن يكون لمالكيها حق.

الأهداف الرئيسية للشركة :

تهدف الشركة إلى طرح أدوات استثمارية قابلة للتداول بالبيع والشراء وذلك باعتبار أن هذه الأدوات تمثل حصصاً في موجودات معينة من موجودات الشركة في صناديقها أو عملياتها.

وتتعامل الشركة بمختلف وجوه المعاملات الشرعية المستمدة من احكام الفقه الإسلامي بمختلف مذاهبه ومصادرة، وتقوم حسب الغايات التي يتضمنها نظامها الأساسي بممارسة أعمالها في المجالات الأربعة التالية والمذكورة على سبيل المثال ليس الحصر.

المرابحة :

تدخل المراجعة في عموم عقود البيع

لقوله تعالى عز وجل

"أحل الله البيع"

وقد أجاز النبي ولقول الرسول ﷺ السلعة بأكثر من رأس المال في قوله

"إذا اختلف الجنسيان فبيعوا كيف شئتم"

المرابحة :

وهي تعني الاتفاق على التبايع بالثمن المعتبر أنه رأس المال، أي سعر التكلفة زائداً الربح بنسبة معينة أو بمقدار محدد، ويجوز أن يكون الشراء بأمر الطالب لسلعة معينة على أساس ان الآمر يعد بشراء ما آمر به، ويكون ذلك مفيداً بشرط نفاذ عقد البيع الأول الذي يثبت به التملك ليتبعه نفاذ عقد البيع الثاني الذي تنتقل به ملكية البيع للطرف الآمر بالشراء.

السـلم :

السـلم في الشـرع اسـم لعقـد يـوجب الملك في الثمن آجلاً أي أنه بيع آجل بعاجل، فالآجـل هـو السلعة المباعة الغائبة والعاجل هو الثمن.

- السلم: وهـو يعني التعاقد على شراء أو بـيع سـلع أو منـتجات تسـلم في المسـتقبل وذلـك علـى أسـاس الدفـع المعجـل للـثمن بحسـب الشـروط الشـرعية التي تشترط أن يكون الثمن والآجـل معلـومين وأن يكـون المبـيع معيناً في مقداره وأوصافه.

الإجـارة :

الإجارة في اصـطلاح الفقهـاء عقـد علـى مـنفعة مقصـودة معلـومة قابلـة للـتداول والإباحـة بعـوض معلـوم ويعـني ذلك أن عقـد الإجارة يصح في كل عين وجد في منفعتها شروط الصحة وهو يوجب أجرة معلومة ويحل استيفاء المنفعة.

الإيجار :

وهـو يعـني القـيام بـتأجير أيـة اصـول مملـوكة للشركة أو م مسـتأجرة من قـبلها وذلـك بهـدف تحقـيق عـوائد ربحـية مناسبة.

المشـروعـات :

وهـي تشـمل أي مشـروع يمكـن للشـركة أن تتبـناه لدراسـته وتسـويقه وتمـويله أو بـيعه حصصاً مجزأة سواء على شكل صناديق أو أسهم حقوق ملكية وذلك بأية صورة معتبرة شرعاً وقانوناً.

- الامتـيازات الـتي تحققهـا الشـركة للمسـتثمرين:

تمكـن الشـركة المستثمرين من الأفراد مـن امـتلاك حصـص في صورة أسهم قابلة للـتداول والتسـجيل ومكـنهم في نفـس الـوقت مـن المشـاركة برأس المال القليل في عملـيات كـبيرة لم يكـن بإسـتطاعتهم أن يشـاركوا فيها لولا توزيعها في صورة أسهم المشـاركة.

كمـا تفـتح المجـال للبـنوك الإسـلامية والمؤسسـات المالـية وبـيوت الـتمويل ذات الالتـزام الشـرعي لاستثمار السـيولة الفائضـة لديها عن طريق الشراء أسهم المشاركة الـتي تحقق لها ربحاً في فترة الاقتـناء وتكـون قابلة للتسييل عند الحاجة للسيولة النقدية.

مقترحـات :وفـيما يلـي بعـض المقترحـات المحـددة لإنعـاش صـناديق الاسـتثمار في مصر:

أولاً : في مجـــــال إنشاء صناديق استثمار إســلاميــــة :

- العمل على تجميع الفتاوى الشرعية في الاقتصاد والمعاملات الصادرة عن جهات الفتوى الصادرة عن المؤسسات الدينية، وهيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات والمصارف الإسلامية، خاصة عن أسواق راس المال في مصر والبلدان الإسلامية الأخرى للاستفادة منها والاسترشاد بها عند تأسيس مثل هذه الشركات والصناديق الاستثمارية.

- ضرورة استكمال الجهود المبذولة نحو إنشاء أسواق مالية إسلامية للنقد ورأس المال، وتشجيع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية على طرح أوراق إسلامية تكون قابلة للتداول ويسهل تسييلها بطرق مناسبة.

ثانياً: في مجال عمل ومراجعة ومراقبة صناديق الاستثمار :

تنص المادة رقم ٤٠ : من الفصل الثاني [صناديق الاستثمار] من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ م على أن يتولى مراجعة حسابات الصندوق مراقبان يختاران من المقيدين في سجل يعد لهذا الغرض بهيئة سوق المال بالتشاور بين الهيئة والجهاز المركزي للمحاسبات.

- واشترطت هيئة سوق المال في المحاسبين الذين لهم الحق في القيد بالسجل المعد لهذا الغرض لمراقبة حسابات صناديق الاستثمار شروط ثلاثة من بينها قيام المحاسب القانوني بمراجعة حسابات أحد البنوك أو أكثر لفترة عشر سنوات على الأقل .

<u>وإني أرى تعديل هذا الشرط بإضافة النص لآتي :</u>

أو من المحاسبين القانونيين من ذوى الخبرة المصرفية الطويلة لمدة لا تقل عن ٢٥ سنة مثلاً :



على المراكز والجمعيات والهيئات المهنية والعلمية المهتمة بالدراسات التجارية والاقتصادية والمحاسبة والمراجعة مواصلة الاهتمام بتوفير برامج تدريبية للعاملين في حقل صناديق الاستثمار والأوراق المالية،

بتوفير نظام جيد ومبرمج للمعلومات الاستثمارية لتزود المستثمرين بجميع المعلومات الضرورية اللازمة، وكيفية تقييم الاستثمارات بطريقة موضوعية .. الخ.


مزايا صناديق الاستثمار

أولاً: دور الصناديق في الاقتصاد القومي ويمتد هذا الدور ليمثل مساهمة فعالة على مستوى المجتمع والأفراد والوحدات الانتاجية.

(١) فعلى مستوى المجتمع تمثل الصناديق أحد أهم الأساليب والمؤسسات الوليدة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي في مصرنا الغالية والتي بدأت تؤتي ثمارها بما يعود على الجميع بالخير والتقدم، ويتمثل دور هذه الصناديق في وجود إضافة جديدة لمؤسسات القطاع المالي في المجتمع، ليست إضافية كمية فقط وإنما إضافة من حيث الأسلوب أيضاً، بما يؤدي إلى زيادة المدخرات القومية وتوجيهها لتصب في النشاط الإنتاجي ، فضلاً عما تقوم به هذه الصناديق في المساعدة على تنشيط سوق رأس المال في مصر.

(٢) وعلى مستوى الأفراد فإن هذه الصناديق تقدم لهم مجالاً مناسباً لاستثمار مدخراتهم تتميز بالربحية العالية التي فاقت العائد على جميع الأوعية الادخارية الأخرى والسيولة حيث يمكن لحامل وثائق صناديق الاستثمار استرداد القيمة الجارية للوثائق في أي وقت، ثم الضمان ممثلاً في جماعية الاستثمار بين حملة الوثائق والحد من المخاطر. وتعهد البنك المنشئ للصندوق بإعادة شراء ما قد يعرض عليه من وثائق بالسعر الجاري.

(٣) أما على مستوى الشركات والوحدات الإنتاجية بالدولة والتي تحتاج إلى التمويل فإن وجود هذه الصناديق يمثل مصدراً هاماً لتوفير هذا التمويل في صورة شراء أسهم هذه الشركات ووجود طلب مستمر ومتزايد عليها.

(٤) من جانب آخر فإن صناديق الاستثمار تمثل أحد الأساليب العالمية في التحول في مجال التمويل والاستثمار من اقتصاديات الإقراض بفائدة ثابتة إلى اقتصاديات المشاركة، ذلك أن الاقتصاد العالمي سار وحتى نهاية

الثمانينيات سواء على مستوى الاقتصاد الدولي أو الاقتصاديات المحلية في دول العالم، على أسلوب الإقراض لتوفير التمويل اللازم للاستثمارات، ثم بدأ على اقتصاديات المشاركة في هذا المجال، فعلى سبيل المثال فإن حجم التمويل بالديون الخارجية على المستوى العالمي كان قد وصل إلى ٨٠٪ والتمويل بالمشاركة أو الاستثمار بالمباشر ٢٠٪ وتحويل الأمر الآن فأصبح التمويل الدولي المباشر ٧٥٪ والتمويل بالديون الخارجية ٢٥٪ والتمويل بالمشاركة يمثل الأسلوب الذي تعتمده الشريعة الإسلامية سواء في صورة الشركة أو المضاربة أو المساقاة والمزارعة.

- وبما أن عمل صناديق الاستثمار في تجميعي الموارد يقوم على مشاركة حملة الوثائق في الربح والخسارة لذلك فإنها من هذا الوجه توافق أحكام الشريعة الإسلامية مما يلزم معه تشجيع إنشاءها وانتشارها على نطاق واسع في الدول الإسلامية.

(٥) **من جانب ثالث فإن التطبيق العملي لهذه الصناديق يجد سنده الواضح في أحكام المضاربة في الفقه الإسلامي، وهنا أود أن أنبه إلى مفهوم المضاربة في الفقه يختلف عن المضاربة كما يجري في البورصات الآن ذلك أن الأخيرة يراد بها المخاطرة بشراء السلع والأوراق المالية من البورصة ومحاولة بيعها بأعلى من سعر الشراء والحصول على فروق الأسعار أما المضاربة في الفقه الإسلامي فتعني كما جاء بالنص " دفع المال إلى أخر ليتصرف فيه والربح بينهما على ما اشترطا" فهي مشاركة بين اثنين أحدهما بالمال والآخر بالعمل وتقسيم الربح بينهما وهذا ما يتم في صناديق الاستثمار.**

ومـــن جانب آخر فإن حكمة مشروعية المضاربة كما يوردها الفقهاء هـــي أنـــه يوجد من يملك المال ولا يحسن تنميته واستثماره، ويوجد من يحسنها ويقدر عليها، وليس لديه مال، وبالتقاء مال ذلك وقدرة هذا تتحقق مصلحة كل منهما".

- وهذا ما تقوم عليه فلسفة صناديق الاستثمار حيث يوجد المال مع المدخـــرات والخبـــرة لـــدى إدارة الصندوق، هذا فضلاً عن أن صناديق الاستثمار تتفق تماماً مع إحدى صور المضاربة الشرعية وهـــي المضاربة المقيدة أو المخصصة والتي تقوم على اشتراط استثمارا المال في مجال معين.
- ومن أجل كل ما سبق كان اختيارنا لموضوع صناديق الاستثمار بهدف التعريف بها وبدورها. ثم تقديم مقترحات لترشيد هذا الدور وصولاً بها إلى الأفضل.
- والعمـــل علـــى التوسع في إنشاء هذه الصناديق وذلك من خلال زيـــادة عـــددها، والإعـــلان عنها مع التركيز على جانب موافقة أعمالهـــا للشريعة الإسلامية ، ثم تخفيض قيمة الوثائق المصدرة علـــى الحـــد الأدنـــى الذي اشترطه القانون وهو عشرة جنيهات ليتمكن صغار المدخرين من الاكتتاب فيها وشرائها وتحميل حامل الوثيقة بعمولة شاء وعمولة استرداد.

مزايا صناديق الاستثمار

لصناديق الاستثمار مزايا متعددة سواء للمستثمرين أو للاقتصاد القومي وهي مزايا وضعها القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وسنوضحها تفصيلاً بالنسبة للمستثمرين :

(١) التنويع حيث تقوم صناديق الاستثمار بتكوين تشكيله واسعة من الأوراق المالية، الأمر الذي يقلل المخاطرة الكلية التي قد تعرض لها استثمارات الصناديق، كما أن المستثمر الصغير لا يستطيع تكوين محفظة الأوراق متنوعة إضافة إلى ارتفاع تكاليف الشراء (مثل عمولة السمسرة) نظراً لإنخفاض حجم الكمية المشتراة.

(٢) يطمئن المستثمر لإدارة الصندوق بواسطة (مدير الاستثمار الذي يتميز بالخبرة والكفاءة في هذا المجال.

(٣) السيولة العالية لوثائق الاستثمار، إذا يمكن لحملة وثائق الصندوق استرداد قيمة استثماراتهم بالكامل بسهولة ويسر وفقاً لبنود نشرة الاكتتاب، ولا تؤثر كمية الوثائق المستردة على سعر الوثيقة بعكس صاحب الأسهم الذي عليه الانتظار عند البيع حتى يجد مشتري بالكمية والسعر المعروض.

(٤) سهولة الاستثمار فبمجرد تحرير طلب الاكتتاب في الصندوق يستطيع الحصول على الوثائق المتاحة للبيع.

(٥) الملائمة في زيادة عدد صناديق الاستثمار وتعددت أنواعها وأهدافها مما يتيح فرصة أكبر للمستثمر لعملية الاختيار.

(٦) تعتبر وثائق صناديق الاستثمار أدوات استثمارية طويلة الآجل مما يجعلها تستفيد من مميزات الاستثمار في الآجل الطويل والحصول على عائد مرضي خلال فترة زمنية كافية.

(٧) الاستفادة من العديد من المزايا التي تمنحها صناديق الاستثمار لمستثمريها مثل منح حملة الوثائق حقق التحويل من صندوق استثمار لآخر بدون تحميله أي رسوم أو أعباء إضافية، وهي ميزة تتلاءم مع التغيير الذي يحدث للسياسة الاستثمارية للمستثمر بمرور الوقت، فإذا أراد المستثمر أن يستثمر بهدف تمويل نفقات زواج أحد أبنائه فإنه يختار صندوق نمو، ثم يتحول إلى أحد صناديق سوق النقد للحصول على عائد لتدبير احتياجاته اليومية، كما تتلاءم هذه الميزة مع المتغيرات التي تحدث في السوق .. الخ .

أضف إلى ذلك أن صناديق الاستثمار تلتزم بالقوانين التي تقضي بإرسال كشف حساب لحملة وثائقها المصدرة يتضمن كافة العمليات التي تمت على وثائقهم طرف الصندوق، كما يتم إرسال التقرير السنوي والنصف سنوي الخاص بالصندوق والذي يوضح ما حدث للمحفظة خلال الفترة.

- **أما بالنسبة للاقتصاد القومي هناك عدة مزايا لصناديق الاستثمار على المستوى القومي وتتمثل في :**

(١) تساهم صناديق الاستثمار في تنشيط سوق رأس المال عن طريق جذب المستثمرين خاصة صغارهم للاستثمار في الأوراق المالية.

(٢) تعبئة الموارد المالية والقيام بتوجيهها نحو تمويل المشروعات المختلفة لخدمة الاقتصاد القومي.

(٣) توسيع قاعدة الملكية، خاصة المشروعات العملاقة.

(٤) يمثل صندوق الاستثمار قوة شرائية في سوق رأس المال، مما يساعد الشركات على اللجوء إلى سوق المال لتمويل أنشطتهم.

(٥) تسهل صناديق الاستثمار المفتوحة عمليات الاستثمار قصيرة الآجل وذلك بالنسبة للأموال التي تقبض من العمليات الجارية لبعض المؤسسات والأفراد بصفة مؤقتة، لثقتهم التامة على قدرتهم على تسييل هذه الاستثمارات في الوقت المناسب.

- **بجانب المزايا المتعددة السابق بيانها، فإن صناديق الاستثمار تتيح لحمل وثائقها إمكانية إضافة التوزيعات على وثائقهم إلى حساب أو جهة يحددها حامل الوثيقة مما يوفر الوقت والجهد عليه، كما يمكنها شراء وثائق إضافية بواسطة أجهزة الحاسب الشخصي التي يمتلكها المتعاملين معها.**


معايير الاستثمار
1

- **نص القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ قانون سوق رأس المال واللائحة التنفيذية له وتعديلاتي القانون على مجموعة من الاعتبارات لابد وأن يكون عليها مدير الاستثمار في شركات صناديق الاستثمار وأوضح ذلك في المواد من ١٦٣ – ١٧١ حيث أوضح شروط مدير الاستثمار وطريقة طلب القيد لمدير الاستثمار والتزامات عقد الإدارة وخلافه وهذه المواد هي:**

يجب على الشركة الدعوى إلى هذا الاجتماع خلال أسبوع من التاريخي الذي ينخفض فيه عدد الوثائق إلى الحد المشار إليه وإلا قامت الهيئة بالدعوة إلى هذا الاجتماع.

- وفي جميع الأحوال يجب أن يعقد الاجتماع خلال الأسبوع التالي لتوجيه الدعوة ، وينقضي الصندوق في جميع الأحوال إذا انخفض عدد الوثائق عن ٢٥% من العدد المكتتب فيه.

مادة ١٦٢ مكرر: **لا تسري نسب ومجالات الاستثمار الواردة بهذه اللائحة على صناديق الاستثمار المباشر.**

مادة ١٦٣: يجب على الصندوق أن يعهد بإدارة نشاطه كله إلى جهة ذات خبرة في إدارة صناديق الاستثمار، ويطلق على هذه الجهة اسم مدير الاستثمار

مادة ١٦٤: يشترط في مدير الاستثمار ما يأتي:

(١) أن يكون شركة مساهمة مصرية لا يقل المدفوع نقداً من رأسمالها عن مليون جنيه، أو جهة أجنبية متخصصة وفقاً لما يحدده مجلس إدارة الهيئة.

(٢) أن تتوافر في القائمين على مباشرة النشاطي والمسئولين عن الخبرة والكفاءة اللازمة لإدارة نشاط صناديق الاستثمار.

(٣) ألا يكون قد سبق لأعضاء مجلس إدارة الشركة ومديرها والعاملين لديها أو المدير ممثل مدير الاستثمار الأجنبي وأعضاء الجهاز العامل لديه.

(٤) أن يشتري أسهماً غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية في مصر وذلك فيما عدا أسهم شركات قطاع الأعمال العام، وأن يشتري أوراقاً مالية غير مقيدة في بالبورصة بالخارج أو مقيدة في بورصة غير خاضعة لإشراف سلطة رقابية حكومية بالخارج.

(٥) استثمار أموال الصندوق في وثائق صندوق آخر يقوم على إدارته.

(٦) إذاعة أو نشر بيانات أو معلومات غير صحيحة أو غير كاملة، أو حجب معلومات أو بيانات هامة.

(٧) إجراء أو اختلاق عمليات بهدف زيادة عمولات السمسرة أو غير ذلك من المصروفات والأتعاب.

مادة ١٧٠: يجب على مدير الاستثمار أن يحتفظ بحسابات مستقلة لكل صندوق يتولى إدارة نشاطه، وأن يمسك الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة نشاطه بالإضافة إلى الدفاتر والسجلات التي تحددها الهيئة، وعليه أن يزود الهيئة بالمستندات والبيانات التي تطلبها.

مادة ١٧١: يجب على مدير الاستثمار أن يبذل في إدارته لأموال الصندوق عناية الرجل الحريص، وأن يعمل على حماية مصالح الصندوق في كل تصرف أو إجراء بما في ذلك ما يلزم من تحوط لإخطار السوق وتنويع أوجه الاستثمار وتجنب تضارب المصالح بين حملة الوثائق والمساهمين في الصندوق والمتعاملين معه.

ويعتبر باطلاً كل شرط يعفي مدير الاستثمار من المسئولية أو يخفف منها.

مادة ١٦٨: إذا رخص لصندوق استثمار بممارسة نشاط آخر وفقاً لأحكام المادة (١٤٠) من هذه اللائحة في غير الأوراق المالية فلمدير الاستثمار بعد موافقة الهيئة أن يعهد إلى جهة متخصصة بإدارة هذا النشاط ويظل مدير الاستثمار مسئولاً عن هذه الجهة.

مادة ١٦٩: يحظر على مدير الاستثمار القيام بالعمليات الآتية:

- جميع الأعمال المحظورة على الصندوق الذي يدير نشاطه
- استخدام أموال الصندوق في تأسيس شركات جديدة أو شراء أوراق مالية لشركات تحت التصفية أو في حالة إفلاس.
- الحصول له أو لمديريه أو للعاملين لديه على كسب أو ميزة من العمليات التي يجريها.
- أن تكون له مصلحة من أية نوع مع الشركات التي يتعامل على أوراقها المالية لحساب الصندوق الذي يديره
- أن يشتري المدير أو العاملون لديه وثائق استثمار للصناديق التي يدير نشاطه.
- أن يقترض من الغير، ما لم يسمح له عقد الإدارة بذلك وفي الحدود المقررة بالعقد.



مفهوم إدارة محفظة الاستثمارات في صناديق الاستثمار:

تتضمن محفظة الاستثمارات خاصة التي تتكون من أوراق مالية سواء في البنوك التجارية أو في المؤسسات المالية الأخرى أوراق مالية مختلفة بغرض أساسي وهو الحصول على دخل. وفي بعض المؤسسات المالية ومنها صناديق الاستثمار وشركات التأمين – نجد أن الأوراق المالية تمثل النسبة الغالبة في إجمالي أصولها، وبالمقارنة بالبنوك التجارية وبمعظم المؤسسات المالية المعتمدة أساساً على ودائع المودعين فإن الاستثمار في الأوراق المالية يحتل مرتبة ثانية بعد القروض، بل قد يكون في بعض الأوقات بديلاً للقروض والائتمان.

ولذا فإنه عندما يكون هناك طلباً كبيراً على الائتمان فإنها تقتني أوراق مالية أقل، بل ستعمل على بيع بعض الأوراق المالية التي كانت لديها بغرض تمويل القروض فإن تلك البنوك تتوسع في استثماراتها من الأوراق المالية، وذلك يعني أن إدارة محفظة الأوراق المالية يمثل مهمة صعبة للغاية حيث تكتنفه الكثير من المخاطر والخسائر

أولاً : دوافع تكوين محفظة الأوراق الماليـــة :

هناك أربعة أسباب تدعو المؤسسات المالية ومنها صناديق الاستثمار لشراء وتكوين محفظة أوراق مالية وهي:-

الدخـــــل :

حيث أن:	**معـــدل العــــائـــد**	R =
	سعر الورقة المالية في المدة [t – ١]	P_1 =
	سعر الورقة المالية في المدة [t – ١]	P_1 – ١ =
	الفائـدة المدفـــوعـــة	١ =

المخــــاطرة :

ينبغـــي على إدارة الإسيتثمار في مختلف المؤسسات المالية ومنها صـــناديق الاســـتثمار أن تعرف أن أسعار السندات في المحفظة ستختلف لعـــدة عـــوامل ومنها مخاطر الائتمان أو التوقف عن السداد، والمخاطر الـــناجمة عن التغيير في مستويات معدلات الفائدة .. الخ. وهذه العوامل هامـــة للغايـــة في تأثيرها على استراتيجية الاستثمار الخاصة بصناديق الاستثمار.

مخــاطر الائتمــان :

يشـــير هذا النوع من المخاطر إلى مصدر السند قد لا يستطيع أو لا يرغب في دفع الفائدة أو في سداد الأصل كما اتفق عليه، وبالتالي يمكن القـــول أن ذلك ينطبق على جميع السندات المتداولة باستثناء الصادرة من الدولة.

ومن المهم التأكيد على أن القيمة السوقية للسند في السوق الثانوي سيختلف وفقاً لمخاطر الائتمان لهذه الورقة، فمثلاً لو زادت مخاطر الائتمان لسند ما تم شرائه بمعرفة مدير الاستثمار لأحد الصناديق فإن هذا السند سيتم إعادة بيعه بعد ذلك بسعر أقل (وذلك بافتراض عدم تغيير أسعار الفائدة السائدة).

هذا وقد قامت مؤسستي ***Moody's standard and poor's*** بتصنيف السندات بناء على درجة جودة مخاطرها الائتمانية، وذلك بناء على أربعة معايير:

- **سنـــــدات ذات جودة عالية**
- **سندات ذات جودة متوسطة**
- **سندات ذات جودة منخفضة**
- **سندات تحمل مخاطر ائتمانية وأصدرتها شركات مفلسة**

ويتضمن الجدول الآتي التصنيف بناء على تلك المعايير:

جدول يبين تصنيف السندات وفقاً لعدد من المعايير

مستوى جودة السندات	تصنيف Moody	تصنيف Standard & Poor	بدل مخاطرة
(١) سندات ذات جودة عالية	Aaa Aa A	AAA AA A	الأقل
(٢) سندات ذات جودة متوسطة	Baa Ba B	BBB BB B	
(٣) سندات ذات جودة منخفضة	Caa Ca C	CCC CC C	
(٤) سندات تحمل مخاطر ائتمانية وأصدرتها شركات مفلسة	– – –	DDD DD D	الأعلى

وإذا كان الأمر لا بأس به بالنسبة للسندات ذات الجودة العالمية والمتوسطة فإن الأمر ليس طيباً تماماً للنوعين الأخيرين، وإن كانت السندات التي تحمل مخاطر ائتمانية وأصدرتها شركات مفلسة هو أسوأها آثاراً، حيث تحمل في طياتها خسائر يتحملها حمل السند وذلك نتيجة تكلفة الإفلاس الناتجة

- *عن الشركة المصدرة والمتمثلة في نتيجتين هما :*

تصفية الشركة المفلسة وإعادة تنظيم الشركة المفلسة

حيث نجد عند التصفية يتم بيع أصول الشركة بالكامل إلى شركة أخرى أو في مزاد، ولاشك أن المصروفات القضائية وأسعار الأصول المتدنية تقلل جميعاً من ناتج التصفية والذي يدخل حاملي السندات فيه كقسمة غرماء.

هذا وعند إعادة التنظيم للشركة المفلسة فإما أن تدمج في شركة أخرى أو أن يسمح لها باستئناف نشاطها ويرجع ذلك كله إلى ما تراه المحكمة والقضاء. وفي كلا الحالتين فإن الدائنين يفقدون جانباً من أصل ديونهم ومستحقاتهم من الفوائد بسبب السمعة المنهارة للشركة والتي أدت إلى تواضع إيرادات التشغيل للشركة، وكذلك بسبب المصروفات القضائية الواجب سدادها.

مخاطر الفائدة أو مخاطر السوق

هناك جانبين لمخاطرة الفائدة هما.

الأول:

أن أسعار السندات تتحرك عكسياً مع أسعار الفائدة حيث أن أسعار الفائدة المتزايدة تؤدي إلى انخفاض في أسعارها بينما أن أسعار الفائدة المتجهة إلى الانخفاض تؤدي إلى زيادة في أسعار السندات.

الثاني:

أن تقلب أسعار السندات يزيد مع طول تاريخ الاستحقاق.

ولـذا نجـد أن مديـري الاسـتثمار للصـناديق الـراغبين في تقلـيل مخاطـر أسـعار الفائـدة يخـتارون محفظـة أوراق مالية ذات آجال استحقاق أقصر نسبياً، ولكن المديرين الراغبين في قبول مخاطر أسعار فائـدة أعلـى سـيختارون محفظة أوراق مالـية ذات آجال استحقاق الأول. ولـذا يمكـن القـول إنـه يمكن استخدام تحلـيل الآجـال لقـياس مخاطـرة أسـعار الفائـــدة لمخـــتلف الأوراق المالـــية [السندات]

مخاطر السيولة

تتمثل هذه المخاطر في مقدرة حامل السند على بيعه أو تصفيته دون تذبذب في أسعاره

<u>وهناك جانبين في مخاطر السيولة هما</u>.

<u>الأول</u>:

ما إذا كان يوجد سوق ثانوي للـــورقة من عدمه، حيث في حالة عـــدم وجود هذا السوق فإن درجة السيولة تزداد.

<u>الثاني</u>:

حتـــى لـــو وجد هذا السوق الـــثانوي فإن نوعية هذا السوق قد تكـــون شديدة التغير، فمثلاً السوق الـــثانوي لأذون الخزانة نامي جداً بيـــنما أن هـــذا الســـوق للسندات الأخرى غير الحكومية قد لا يكون كذلك.

هذا ولا شك فيه أن .....

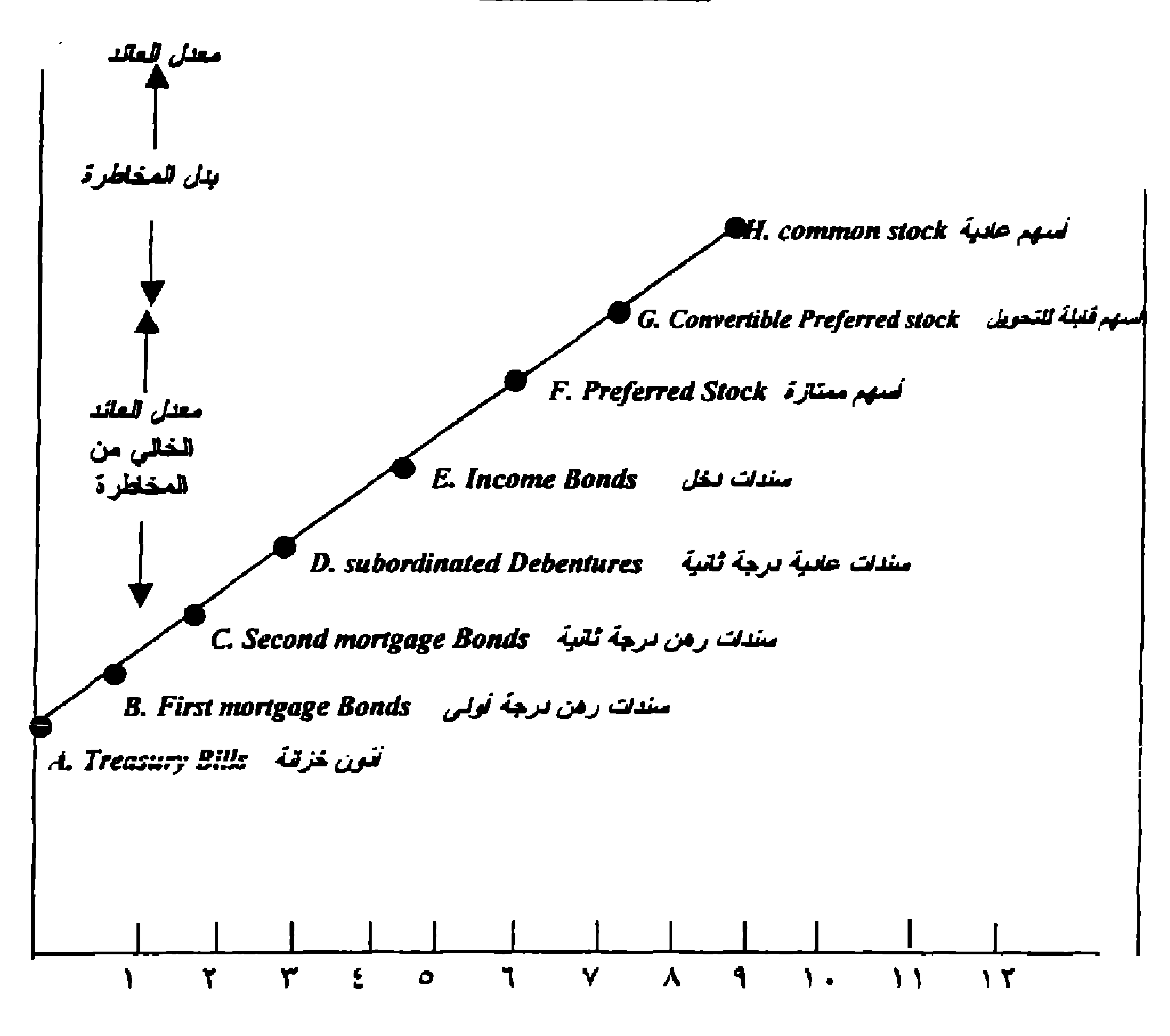
مفهوم العائد والمخاطرة هو جوهر

عملية إدارة محفظة الاستثمـــار

ويوضح الشكل الآتي التوازن بين العائد والمخاطرة

بالنســـبة لمكـــونات محفظة الأوراق المـــالية

سواء أسهم/ سندات



درجات مخاطر المستثمرين

شكل [٩] يبين

التوازن بين العائد والمخاطرة ومكونات المحفظة

ثالثاً: توازن العوائد والمخاطر في صناديق الاستثمار المصرية:

يتضـــح من خلال تحليل ما ورد في قانون سوق المال في مصر رقـــم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بخصوص صناديق الاستثمار أن هناك توازناً بين العوائد والمخاطر والتي تتضح في الجوانب الآتية:

[١] حدود وضوابط الاستثمار:

- ينص القانون على ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشـــركة واحدة على ١٠% من أموال الصندوق، وبما لا يجاوز ١٥% مـــن أوراق تلك الشركة، وكذلك ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصـــندوق في وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى على ١٠% من أمواله وبما لا يجاوز ٥% من أموال كل صندوق مستثمر فيه.
- لا يجـــوز لصـــندوق الاســـتثمار أنـــا يصدر وثائق استثمار عن حصص عينية أو معنوية أياً كان نوعها.
- يتم حساب قيمة الأوراق المالية التي تستثمرها صناديق الاستثمار عـــند إعداد القوائم المالية على أساس القيمة السوقية لها على أن يجـــنب ٥٠% علـــى الأقـــل مـــن صافي الزيادة للقيمة السوقية كاحتياطي رأسمالي.
- يعطـــي هـــذا النمط من الأوعية الادخارية والاستثمارية أولوية وفرصـــة أمام أصحاب الدخول غير الكبيرة والراغبين في تنمية دخـــولهم واســـتثمارها فـــي أفضـــل استثمار، بذلك تحرص هذه الصناديق على توسيع قاعدة المشاركة في الاستثمار.

تحجيم المخاطر وتعظيم العوائد

أن وثائق صناديق الاستثمار لا يتم تداولها بين المتعاملين في الأوراق المالية، بل إن التعامل يكون مع إدارة الصندوق أو والشركة المديرة مباشرة منعاً لأي مضاربات أو مقامرة تضر بحملة هذه الوثائق.

- **أن الوثيقة قابلة للربح والخسارة، ولكن استعانة صندوق الاستثمار بشركة إدارة متخصصة تختار مجالات الاستثمار الجيدة يجعل فرص الربح أعلى وتعمل إدارة الصندوق على أن يكون عائد الوثيقة أعلى ما تحققه الودائع بالبنوك التجارية بل وأعلى من سعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي المصري لكي تقرض البنوك على أساسه.**

وأن من يرغبون في الحصول على عائد دوري جنباً إلى جنب مع نمو أموالهم ورأسمالها يجدون أن الوثيقة تحقق ذلك، كما أن يخدم أولئك الذين ليس لديهم خبرة في إدارة محفظة الأوراق المالية ويخشون مخاطر الاستثمار في أوراق مالية معينة، ونجد أن تنوع محفظة الصندوق يجنبهم هذه المخاطر ويزيد من فرص زيادة أرباحهم.

- **أن الاستثمار الجيد في البورصة لا يتحقق إلا بالتنويع في الأوراق المالية التي يتم الاستثمار فيها وذلك لتقليل المخاطر. وبحيث إذا انخفضت أسعار بعض الأوراق المالية فإن ارتفاع أسعار أنواع أخرى من الأوراق داخل التشكيلة الخاصة بالمستثمر يمكن أن يعوض تلك الخسائر، وكلما كان الاختيار للأوراق المالية قائماً على الدراسة والتحليل الفني زادت فرص تحقيق الأرباح وتخفيض الخسائر.**

ولا يستطيع المستثمر الصغير بموارده المحدودة سوى شراء نوع معين من الأسهم أو نوعين خاصة مع ارتفاع القيمة السوقية لبعض الأسهم فكم يستطيع المستثمر الصغير أن يشتري من أسهم البنك التجاري الدولي الذي وصل سعره إلى ٣٥٠ جم للسهم الواحد؟ وكذلك أسهم شركة إيبيكو التي وصل سعر سهمها ١٥٠جم؟ والشركة ا لعربية المتحدة للغزل التي وصل السعر السوقي لسهمها إلى ١١٥جم ؟ وهذه أسهم جيدة في السوق يسعى غالبية المستثمرين لشرائها، وإذا كان المستثمر الصغير يعجز عن شراء مجموعة من تلك الأسهم فإن عجزه سيكون أشد عندما يريد أن يشتري تشكيلة من تلك الأسهم لكي يقلل من المخاطر التي يتعرض لها.

إدارة محفظة استثمارات الصندوق

أوجب القانون على صندوق الاستثمار أن يعهد بإدارة نشاطه إلى جهة ذات خبرة وكفاءة في هذا المجال وأطلق عليه اسم مدير الاستثمار. واشترط فيه أن يكون شركة مساهمة مصرية أو جهة أجنبية، وفقاً لما يحدده مجلس إدارة هيئة سوق المال على ألا يقل المدفوع نقداً من رأسمالها عن مليون جم.

أن يحمل مدير الإستثمار على حماية مصالح الصندوق بما في تلك الحيطة لإخطار السوق، وتنويع أوجه الاستثمار، ولا يجوز إعفائه بمسئوليته فعن الإدارة.

- لا يجــوز للصـــندوق استثمار أمواله في صناديق الاستثمار الأخرى المنشأة بذات البنك أو شركة التأمين أو تلك التي تنشئها أو تساهم فيها بنوك أ و شركات يساهم فيها ذات البنك أو شركات التأمين.
- وتكون أموال الصندوق واستثماراته وأنشطته مفرزة عن أموال البنك أو شركة التأمين.
- وأن تتوافــر في القائمين على مباشرة النشاط والمسئولين عن الخبرة والكفاءة اللازمة لإدارة نشاط صناديق الاستثمار.

يحظر على ..

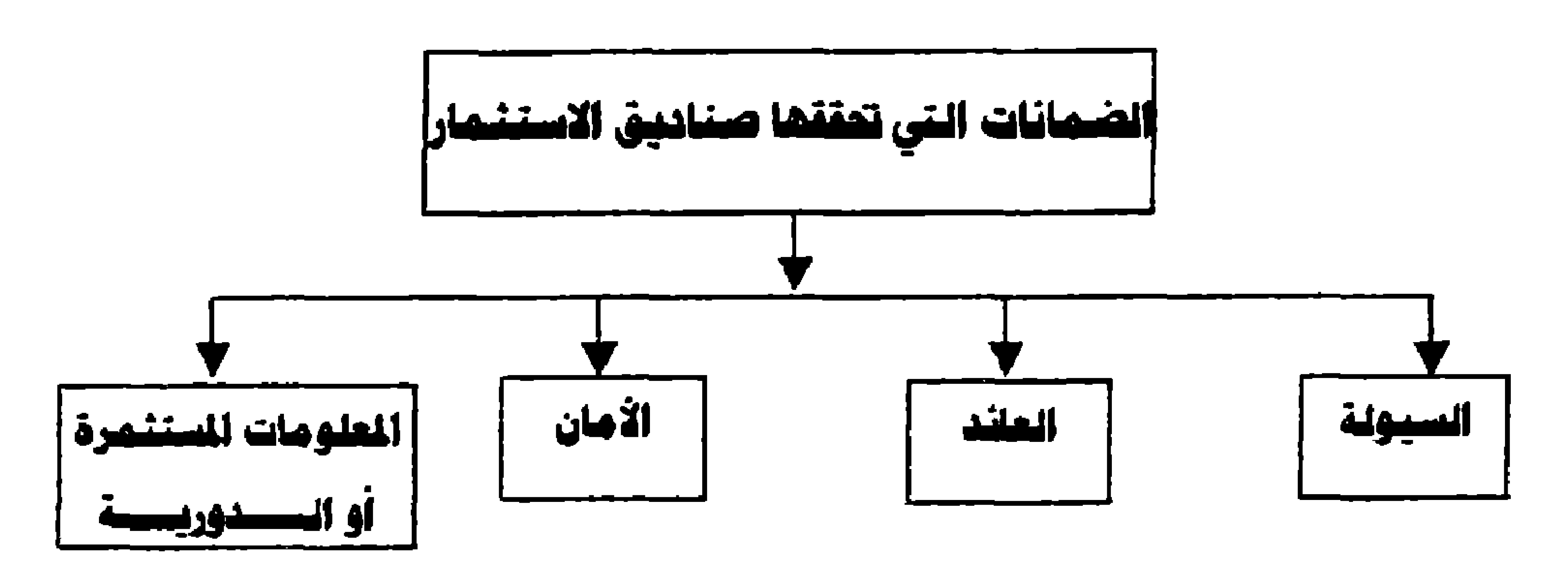
مدير الاستثمار

القيام بالعمليات الآتية

- **جميع الأعمال المحظورة على الصندوق الذي يدير نشاطه.**
- **استخدام أموال الصندوق في تأسيس شركات جديدة أو شراء أوراق مالية لشركات تحت التصفية أو في حالة إفلاس.**
- **الحصول له أو لمديريه أو للعاملين لديه على كسب أو ميزة من العمليات التي يجريها.**
- **أن تكون له مصلحة من أي نوع مع الشركات التي يتعامل على أوراقها المالية لحساب الصندوق الذي يديره.**
- **أن يشتري المدير أو العاملون لديه وثائق استثمار للصناديق التي يدير نشاطها.**
- **أن يقترض من الغير، ما لم يسمح له عقد الإدارة بذلك وفي الحدود المقررة بالعقد.**
- **أن يشتري أوراق مالية غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية في مصر وذلك فيما عدا الأوراق المالية الحكومية والأوراق المالية لشركات قطاع الأعمال العام.**
- **استثمار أموال الصندوق في وثائق صندوق آخر يقوم على إدارته إذاعة أو نشر بيانات أو معلومات غير صحيحة أو غير كاملة أو حجب معلومات أو بيانات هامة.**
- **إجراء أو اختلاق عملياتي بهدف زيادة عمولات السمسرة أو غير ذلك من المصروفات والأتعاب.**

- **هذا وهناك ضمانات أساسية تحققها عمليات صندوق الاستثمار :**

التي تتمثل في الشكل الآتي :



- **هذا ويمكن شرح كل من الضمانات السابقة فيما يلي :**

الأمان : *Security* :

نعني بذلك : **إدارة أصول الصندوق لحساب طرف ثالث فصل وظائف جهة الإيداع عن مدير الاستثمار**

السيولة : *Liquidity* :

ونعني بذلك : **تنفيذ طلبات استرداد الوثيقة في أي وقت.**

العائد : *Return*:

ونعني بذلك : **تحقيق عائد لحملة الوثائق**

المعلومات : *Information*

والتي ينبغي توفيرها سواء عند الاكتتاب أو طوال فترة الاستثمار والاحتفاظ بالوثيقة

رابعاً: أهمية المعلومات في إدارة محفظة الاستثمارات :

يقصد بالمعلومات الأرقام والحقائق التي تساعد الإدارة على تصــور ما يحيط بها من مواقف، وتفسـير مـا يحدث من ظواهر وأحداث وصولاً إلى التنبؤ الدقيق لما يمكن أن يقع في المستقبل.

وكمــا تقيم الإدارة الفعالية المــوارد البشــرية والتكنولوجية والمالــية فإنهــا تقيم وتهتم بمورد المعلــومات، حــيث تعتمد جميع وظائــف الإدارة على المعلومات، وعلى الاستخدام الفعال لها، فمثلاً تــتطلب وظيفة التخطيط معلومات عــن البيئة وعن قدرات المنظمة، وتعتمد القيادة على المعلومات منذ إعطــاء العاملين ردود الفعل حتى تحقيق الأهداف الاستراتيجية، كما يرتبط الهيكل التنظيمي بشكل وثيق بالمعلــومات ولذا قد نجد أن أهم المشــاكل في تصميم التنظيم هو عدم التدفق السليم للمعلومات، كما لا يمكــن للإدارة أن تحقق الرقابة الفعالــة بدون معلومات دقيقة وفي توقيت سليم عن أداء المنظمة، كما نجــد أن المعلومات عن الاقتصاد وكفــاءة شــركات قطاع الأعمال وقــوة العمل والتكنولوجيا الجديدة جمــيعاً معلــومات حيوية لنجاح المــنظمات خاصــة المــنظمات المالــية، وعلــى رأسها صناديق الاســـتثمار وشـــركات إدارة استثمارات تلك الصناديق.

ومــن المهم التعرف على اقتصــاديات نظام المعلومات فإنه رغــم أهمــية المعلــومات لمتخذ القرار إلا أنه من المهم النظر إليها مــن منظور اقتصادي، حيث أن المعلــومات سلعة لها نفقة تتحملها المنظمة، وينبغي على الإدارة أن تراعــي الحصول على المعلومات وتوفيــرها بأقل نفقة ممكنة بحيث يزيد العائد منها على تكلفتها.

ولـــذا ينبغـــي على إدارة المنظمة أن تقارن تكلفة إقامة نظام للمعلـــومات تتمثل بنوده في وجود وحـــدة تنظيمـــية فـــي هـــيكلها التنظيمي، تضم عدداً من العاملين والفنيـــين، وعـــدداً مـــن الأجهزة والمعدات تبدأ من الآلات الحاسبة حتى الحاسبات الآلية لتقوم بتبويب البـــيانات Data Processing وإعـــدادها لـــتكون صـــالحة لاســـتخدامها في اتخاذ القرارات، بالإضـــافة إلـــى غيـــر ذلـــك من التكالـــيف والأعـــباء التي تتحملها المنظمة والتي ينبغي أن تكون أقل مـــن العوائد المحققة من استخدام مخـــرجات ذلـــك النظام في اتخاذ القرارات الإدارية والتي يناط بها مراكز اتخاذ القرارات والمستويات الإدارية المختلفة، وبذلك لو كانت تكاليف ذلك النظام أكبر من عوائده فلا جدوى إطلاقاً من إقامته.

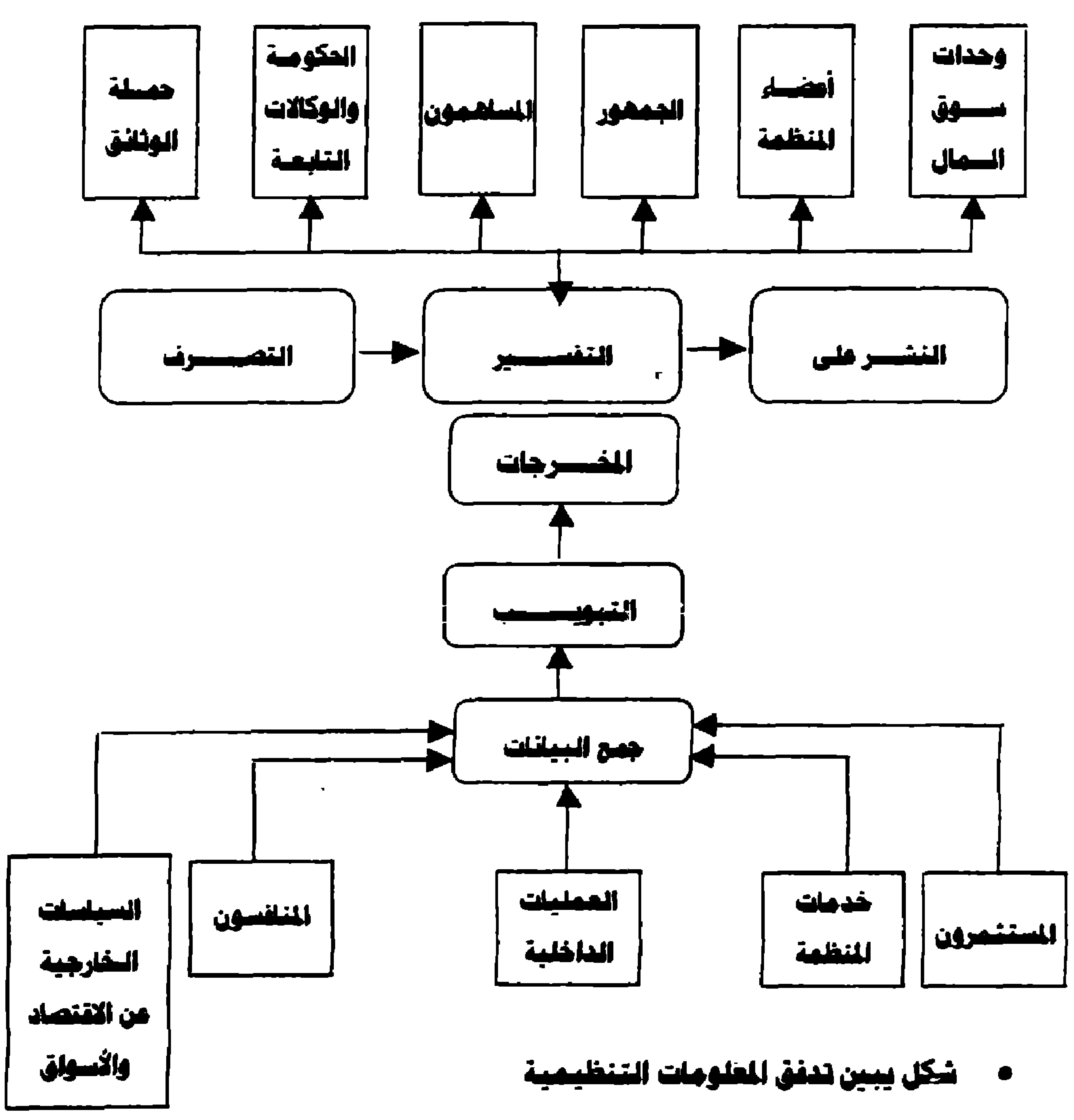


لا شك أن المعلومات المعاونة للمدير هي معلومات مفيدة ، ولكي تكون المعلومات مفيدة ينبغي أن تحقق ٥ معايير هي:

- **أن تكـــون دقيقة.**
- **أن تصـــل في التوقـــيت المناســـب لاتخاذ القرار وليس قبله أو بعده.**
- **أن تكـــون كاملة.**
- **أن تكون مناسبة.**
- **أن تكون مختصرة.**

ونجد في الحياة العملية أن المعلومات نادراً ما تكون كاملة ودائماً يتصرف المديرون وفقاً للمعلومات المتاحة لهم، ولكن كلما كانت المعلومات المتاحة يتوافر فيها المعايير السابقة وكلما كانت عوناً لتحسين العملية الإدارية وكلما كانت تعمل مورداً استراتيجياً حقيقياً ويجب على المنظمات المالية ومنها صناديق الاستثمار أن تحصل على المعلومات وتحللها ثم تتصرف بناء على تفسير هذه المعلومات.

ويوضح الشكل الآتي تدفق المعلومات داخل هذه المنظمات



- شكل يبين تدفق المعلومات التنظيمية

[٢] استخدام المعلومات في الرقابة :

- المعلـومات هي المفتاح لتحقيق الإدارة لنظم الرقابة الفعالة، ونجد أن عملية الرقابة تتمثل في إعداد المعايير، وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة الأداء الفعلـي بالمعايير، ثم التصرف بناء على النتائج. فمثلاً نجد أن مقارنـة الأداء الفعلي بالمعايير يولد معلومات وبدون المعلومات نجد أن المديـرين لا يسـتطيعون تقيـيم الموقف بدقة أو اتخاذ التصرف المناسـب والأخـذ بنظم الرقابة الجيدة بحيث يتاح للإدارة معلومات جديدة.

[٣] استخدام المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية

تتمثل أهم الوظائف التي تقدمها المعلومات لإدارة الاستثمار فيما يلي:

- **وصف المواقف والأحداث المختلفة والمؤثرة على إدارة الاستثمار والتي تمثل المناخ الذي يتم في إطاره العمل الإداري في الصناديق وفي شركات إدارة الاستثمارات.**
- **تحليل المواقف والأحداث السابقة وتفسيرها: للوصول إلى العوامل والمتغيرات الأساسية المحددة لها، وكذا للوصول إلي العلاقات التي تربط العوامل وتحركها.**
- **معاونة الإدارة في اتخاذ القرارات: من خلال توفير أسس المقارنة والمفاضلة بين الحلول والإجراءات البديلة لاختيار أفضلها جميعاً.**
- **توفير المعلومات عن الأحداث والظواهر المستقبلية (التنبؤات) الأمر الذي يمكن الإدارة من الإعداد لها والتخطيط لمواجهتها.**
- **تقييم السياسات والقرارات الإدارية: لبيان مدى فعاليتها وكفاءتها في تحقيق النتائج المستهدفة.**


اللوائح الخاصة
بتنظيم
صناديق الاستثمار

مادة ٣٥ : **يجوز إنشاء صناديق استثمار تهدف إلى استثمار المدخرات في الأوراق المالية في الحدود ووفقاً للأوضاع التي تبينها اللائحة التنفيذية.**

- ولمجلس إدارة الهيئة أن يرخص للصندوق بالتعامل في القيم المالية المنقولة الأخرى أو في غيرها من مجالات الاستثمار طبقاً للقواعد والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية.

  ويجب أن يتخذ صندوق الاستثمار شكل شركة المساهمة برأسمال نقدي وأن تكون أغلبية أعضاء مجلس إدارته من غير المساهمين فيه، أو المتعاملين معه، أو ممن تربطهم به علاقة أو مصلحة.

- ويجب أن يتخذ صندوق الاستثمار شكل شركة المساهمة برأسمال نقدي وأن تكون أغلبية أعضاء مجلس إدارته من غير المساهمين فيه، أو المتعاملين معه، أو ممن تربطهم به علاقة أو مصلحة.

مادة ٣٦: **يحدد النظام الأساسي لصندوق الاستثمار النسبة بين رأس ماله المدفوع وبين أموال المستثمرين بما لا يجاوز ما تحدده اللائحة التنفيذية.**

ويصدر الصندوق مقابل هذه الأموال أوراقاً مالية في صورة وثائق استثمار يشارك حاملوها في نتائج استثمارات الصندوق يتم الاكتتاب في هذه الوثائق عن طريق أحد البنوك المرخص لها بذلك من الوزير.

- ويضع مجلس إدارة الهيئة إجراءات إصدار تلك الوثائق واسترداد قيمتها والبيانات التي تتضمنها وقواعد قيدها وتداولها في البورصة.

مادة ٣٧: **يجب أن تتضمن نشرات الاكتتاب في وثائق الاستثمار التي تطرحها صناديق للاكتتاب العام، البيانات الإضافية الآتية:**

السياسات الاستثمارية

- طريقة توزيع الأرباح السنوية وأسلوب معاملة الأرباح الرأسمالية سمة الجهة التي تتولى إدارة نشاط الصندوق وملخص وافي عن أعمالها السابقة.
- طريقة التقييم الدوري لأصول الصندوق وإجراءات استرداد قيمة وثائق الاستثمار.

مادة ٣٨ **يحتفظ بالأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أموالاً فيها لدى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري. على ألا يكون هذا البنك مالكاً أو مساهماً في الشركة المالكة للصندوق، أو الشركة التي تتولى إدارة نشاطه، وعلى أن يقدم الصندوق إلى الهيئة بياناً عن تلك الأوراق المالية معتمداً من البنك على النموذج الذي يضعه مجلس إدارة الهيئة.**

مادة ٣٩: **يجب إخطار رئيس الهيئة بالقرارات التي تصدر بتعيين أعضاء مجالس الإدارة والمديرين المسئولين عن الإدارة العامة لأعمال الصندوق وتجمع البيانات المتعلقة بها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور القرارات المشار إليها، ويتم الإخطار على النموذج الذي تضعه الهيئة.**

ولا يجـوز لهـذه الصـناديق أن تتعامل في القيم المالية المنقولة الأخـرى أو فـي غيرها من مجالات الاستثمار إلا بترخيص خاص من مجلـس إدارة الهيئة وفي حدود نسبة الاستثمار التي يقررها على أن يقدم الصـندوق دراسـة تتضـمن بـياناً بمجالات القيم المنقولة وغيرها من المجـالات الأخـرى التـي يرغب الاستثمار فيها ومبررات ذلك ونتائج الاستثمار المتوقعة.

مادة ١٤١: **يـتم تأسـيس شـركة صـندوق الاسـتثمار والترخـيص لهـا طـبقاً للأحكام المقـررة في القانـون وهـذه اللائحة بالنسبة إلى الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، ويجب على الصندوق عند التقدم بطلب الترخيص موافاة الهيئة بالبيانات الإضافية الآتية:**

كيفية إدارة الصندوق.

- قـيمة الأمـوال المراد استثمارها بحيث لا تجاوز الحد الأقصى المقرر في النظام المحاسبي وهذه اللائحة.
- السياسة الاستثمارية للصندوق.
- اسـم البـنك الذي سيتم الاحتفاظ لديه بالأموال النقدية للصندوق والأوراق المالية التي يستثمر أمواله فيها.
- اسم مدير الاستثمار وخبراته السابقة وصورة من العقد المبرم بينه وبين الصندوق.

مادة ١٤٢: **يحدد النظام الأساسي للصندوق طريقة تعيين أغلبية أعضاء مجلس الإدارة على النحو المشار إليه في المادة (٣٥) من القانون، كما يبين كيفية مشاركة حملة وثائق الاستثمار في اختيار هؤلاء الأعضاء، على أن يتم تشكيل مجلس الإدارة على هذا النحو خلال ثلاثة أشهر من تمام الاكتتاب في وثائق الاستثمار وبما لا يجاوز سنة من تاريخ صدور الترخيص بمباشرة نشاطه، ويدير الصندوق خلال هذه الفترة مجلس إدارة مؤقت يحدد النظام كيفية اختياره.**

مادة ١٤٣: **يكون استثمار أموال الصندوق في الأوراق المالية في الحدود ووفقاً للشروط الآتية:**

- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء الأوراق مالية لشركة واحدة على ١٠% من أموال الصندوق وبما لا يجاوز ١٥% من أوراق تلك الشركة.

- ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار الأخرى على ١٠% من أمواله وبما لا يجاوز ٥% من أموال كل صندوق مستثمر فيه.

مادة١٤٤: **يجب على الصندوق الاحتفاظ بنسبة كافية من السيولة لمواجهة طلبات استرداد قيمة وثائق الاستثمار وفقاً لشروط الاسترداد الواردة بنشرات الاكتتاب في هذه الوثائق.**

ولا يجـوز لــه الاقتراض من الغير بما يجاوز ١٠% من قيمة وثائــق الاســتثمار القائمة على أن يكون القرض قصير الأجل وبموافقة البنك الذي يحتفظ لديه بالأوراق المالية التي تستثمر فيها أموال الصندوق.

مادة ١٤٥: يجب علـى الصندوق عدم اتباع سياسة من شأنها الإضرار بحقوق أو مصالح حملة وثائق الاستثمار.

- ولا يجــوز تعــديل البيانات الرئيسية لنشرة الاكتتاب في وثائق الاستثمار إلا بعد موافقة حملة الوثائق ويتبع في إجراءات الدعوة لاجــتماع حملــة الوثائق ونصاب الحضور والتصويت الأحكام والقــواعد المقــررة فــي هذه اللائحة بالنسبة إلى حملة السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى.
- وعلــى شــركة الصــندوق أن توافى ممثل الجماعة بنسخة من التقاريــر المنصوص عليها بالمادة ٥٨ من هذه اللائحة كما يجب علــيها قبل عقد الجمعية العامة للشركة للمصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر أن ترسل إلى كل صاحب وثيقة على عنوانه الثابت لديها المستندات التي ترسل للمساهمين.

مادة ١٤٦: يصدر الصندوق مقابل أموال المستثمرين أوراقاً مالية في صورة وثائق استثمار اسمية بقيمة واحدة.

ولا يجــوز للصــندوق إصــدار وثائق استثمار لحاملها إلا وفقاً للشــروط والأوضــاع التي يحددها مجلس إدارة الهيئة في كل حالة على حــدة، وبشرط ألا يزيد عدد هذه الوثائق على ٢٥% من مجموع الوثائق المصدرة.

ويوقع على الوثيقة عضوان من أعضاء مجلس إدارة الصندوق يعينهما المجلس والمدير المسئول وتكون للوثائق كوبونات ذات أرقام مسلسلة مشتملة على رقم الوثيقة. ويجب إخطار الهيئة بنموذج وثيقة الاستثمار قبل الاكتتاب فيها.

ولا يجوز إصدار وثائق الاستثمار إلا بعد الوفاء بقيمتها نقداً وفقاً لسعر الإصدار. وتخول هذه الوثائق للمستثمرين حقوقاً متساوية قبل الصندوق، ويكون لحامليها حق الاشتراك في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بنسبة ما يملكه وفقاً للشروط والأوضاع التي تبينها نشرة الاكتتاب.

مادة ١٤٧: يحدد النظام الأساسي للصندوق الحد الأقصى للأموال التي يجوز الاكتتاب فيها وإصدار وثائق استثمار مقابلها بما لا يجاوز عشر أمثال رأس مال شركة الصندوق المدفوع.

مادة ١٤٨: يحدد الصندوق القيمة الاسمية لوثيقة الاستثمار عند الإصدار بحيث لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن ألف جنيه.

ويجوز أن تستخرج وثائق الاستثمار من فئة وثيقة واحدة أو خمسة وثائق ومضاعفاتها.

مادة ١٤٩: يجب إصدار وثائق الاستثمار المرخص بها دفعة واحدة.

مادة ١٥٠: لا يجوز لصندوق الاستثمار أن يصدر وثائق استثمار عن حصص معينة أو معنوية أياً كان نوعها.

مادة ١٥١: يقدم صندوق الاستثمار نشرة الاكتتاب في وثائق الاستثمار التي تطرح للاكتتاب العام إلى الهيئة لاعتمادها.

ويجب تحرير النشرة وفقاً للنموذج الذي تعده أو تقره الهيئة وأن ترفق به المستندات المؤيدة لبيانات النشرة.

مادة ١٥٢: يجب أن تتضمن نشرة الاكتتاب في وثائق الاستثمار التي تطرحها صناديق الاستثمار للاكتتاب العام البيانات الآتية:

- **اسم الصندوق وشكله القانوني.**
- **الهدف من الصندوق.**
- **تاريخ ورقم الترخيص الصادر للصندوق من الهيئة.**
- **مدة الصندوق.**
- **مدة الوثيقة وقيمتها الاسمية.**
- **عدد وثائق الاستثمار وفئاتها.**
- **اسم البنك المرخص له في تلقي طلبات الاكتتاب.**
- **الحد الأدنى والحد الأقصى للاكتتاب في وثائق الاستثمار.**
- **المدة المحددة لتلقي الاكتتاب.**
- **أسماء أعضاء مجلس إدارة الصندوق والمديرين المسئولين عن الإدارة العامة.**
- **أسماء مراقبي الحسابات.**
- **اسم مدير الاستثمار وملخص وافي عن أعماله السابقة.**
- **السياسات الاستثمارية.**

- **طريقة توزيع الأرباح السنوية وأسلوب معاملة الأرباح الرأسمالية، ومدى حدود مسئولية حامل الوثيقة في ناتج التصفية.**
- **بيان ما إذا كان يجوز استرداد قيمة الوثيقة قبل انتهاء مدتها وحالات ذلك وإجراءات وكيفية إعادة بيعها وذلك بمراعاة ما يقرره مجلس إدارة الهيئة.**
- **كيفية الإفصاح الدوري عن المعلومات.**
- **أتعاب مدير الاستثمار.**
- **أية أعباء مالية يتحملها المستثمرون.**
- **طريقة التقييم الدوري لأصول الصندوق.**
- **أية بيانات أخرى تراها الهيئة.**

مادة ١٥٣: تتولى الهيئة فحص نشرة الاكتتاب في وثائق الاستثمار والأوراق المرفقة بها، فإذا كانت الأوراق مستوفاة تعتمد النشرة.

- أمـا إذا تبـين أن الأوراق غير مستوفاة فيخطر ذو الشأن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمها لاستكمالها.
- وفي جميع الأحوال تصدر الهيئة قرارها خلال خمسة عشر يوماً مـن تـاريخ تقديم الأوراق مستوفاة أو من تاريخ لستكمالها مع إخطار ذوى الشأن بالقرار خلال أسبوع من تاريخ صدوره.
- وفي جميع الأحوال تصدر الهيئة قرارها خلال خمسة عشر يوماً مـن تـاريخ تقديم الأوراق مستوفاة أو من تاريخ لستكمالها مع إخطار ذوى الشأن بالقرار خلال أسبوع من تاريخ صدوره.
- ويسقط قرار الهيئة باعتماد النشرة إذا لم يتم فتح باب الاكتتاب في الوثائق خلال شهرين من تاريخ الإخطار به.

مادة ١٥٤: **يجب أن يتم الاكتتاب في وثائق الاستثمار عن طريق أحد البنوك المرخص لها بذلك من الوزير.**

ويجب أن يظل الاكتتاب في وثائق الاستثمار التي يتم طرحها للاكتتاب العام مفتوحاً لمدة خمسة عشر يوماً على الأقل يجوز بعدها قفل باب الاكتتاب إذا تمت تغطيته.

مادة ١٥٥: **يتم الاكتتاب في وثائق الاستثمار بموجب شهادات اكتتاب موقع عليها من ممثل البنك الذي تلقي قيمة الاكتتاب ومن المكتتب أو وكيله في الوثائق الاسمية متضمنة ما يأتي:**

- **اسم الصندوق مصدر الوثيقة.**
- **رقم وتاريخ الترخيص بمزاولة النشاط.**
- **اسم البنك الذي تلقي قيمة الاكتتاب.**
- **اسم المكتتب وعنوانه وجنسيته في الوثائق الاسمية، وتاريخ الاكتتاب.**
- **إجمالي قيمة الوثائق المطروحة لاكتتاب.**
- **قيمة وعدد الوثائق المكتتب فيها بالأرقام والحروف.**
- **حالات وشروط استرداد قيمة الوثائق قبل انتهاء مدتها.**

وإذا لم تكن وثائق الاستثمار مطروحة للاكتتاب العام وجب تضمين الشهادة بالإضافة إلى البيانات السابقة بيانات نشرة الاكتتاب المنصوص عليها بالمادة (١٥٢) من هذه اللائحة.

مادة ١٥٦: إذا انتهت المدة المحددة لاكتتاب دون الاكتتاب في جميع وثائق الاستثمار التي تم طرحها جاز للصندوق تعديل قيمة الأموال المراد استثمارها بالاكتفاء بما تم تغطيته من الوثائق بشرط ألا يقل عن ٥٠% من مجموع الوثائق المصدرة . وفي هذه الحالة يجب تغيير جميع مستندات الصندوق بما يتفق مع قيمة الوثائق المكتتب فيها.

ويسقط ترخيص الصندوق إذا لم يتم تعديله طبقاً للفقرة السابقة أو قل عدد الوثائق التي اكتتب فيها عن ٥٠%، وعلى البنك الذي تلقي مبالغ من المكتتبين أن يرد إليهم هذه المبالغ كاملة فور طلبها بما في ذلك مصاريف الإصدار.

مادة ١٥٧: إذا زادت طلبات الاكتتاب في الوثائق عن عدد وثائق الاستثمار المطروحة فيجب توزيع هذه الوثائق على المكتتبين كل بنسبة ما اكتتب به ويتم التصرف في الكسور التي تنشأ عن عملية التخصيص لصالح صغار المكتتبين.

- وفي هذه الحالة يقدم المكتتب شهادة الاكتتاب إلى البنك الذي تم عن طريقه الاكتتاب لإثبات عدد الوثائق التي خصصت له ومقدار ما دفعه من مبالغ عنها ويرد إليه الباقي مما دفعه عند الاكتتاب.
- ويلتزم البنك الذي تلقي الاكتتاب بعدم الإفصاح عن اسم المكتتب في الوثائق لحاملها إذا تكشف له هذا الاسم في أي تعامل معه.

مادة ١٥٨: **لا يجوز للصندوق أن يرد إلى حملة وثائق الاستثمار قيمة وثائقهم أو أن يوزع عائداً عليهم بالمخالفة لشروط الإصدار.**

مادة ١٥٩: **إذا تضمنت نشرة الاكتتاب حق صاحب الوثيقة في استرداد قيمتها قبل انقضاء مدتها ترد إليه القيمة الصادر بها الوثيقة أو قيمة آخر سعر إقفال لها في البورصة أيهما أقل.**

مادة ١٦٠: **يتم حساب قيمة الأوراق المالية التي تستثمرها صناديق الاستثمار عند إعداد القوائم المالية على أساس القيمة السوقية لها على أن يجنب ٥٠٪ على الأقل من صافي الزيادة للقيمة السوقية كاحتياطي رأسمالي.**

ويتم توزيع ناتج تصفية الصندوق بين مساهمي الشركة وأصحاب وثائق الاستثمار القائمة في تاريخ التصفية بنسبة رأسمال الشركة المدفوع ورصيد حملة للوثائق في ذلك التاريخ.

مادة ١٦١: يكون لكل من مراقبي حسابات الصندوق حق الإطلاع على دفاتر الصندوق وطلب البيانات والإيضاحات وتحقيق الموجودات والالتزامات على انفراد ومع ذلك يجب أن يقدما تقريراً موحداً، وفي حالة الاختلاف فيها بينهما يوضح التقرير أوجه الخلاف ووجهة نظر كل منهما.

مادة ١٦٢: **ينقضي الصندوق إذا انخفض عدد وثائق الاستثمار إلى ٥٠٪ من إجمالي عدد الوثائق المكتتب فيها، ما لم يقرر أغلبية حملة الوثائق استمرار نشاطه في اجتماع تدعو إليه الشركة ويحضره ممثل عن الهيئة.**

- ويجب على الشركة الدعوة إلى هذا الاجتماع خلال أسبوع من التاريخ الذي ينخفض فيه عدد الوثائق المشار إليه وإلا قامت الهيئة بالدعوة على هذا الاجتماع.
- وفي جميع الأحوال يجب أن يعقد الاجتماع خلال الأسبوع التالي لتوجيه الدعوة. وينقضي الصندوق في جميع الأحوال إذا انخفض عدد الوثائق عن ٢٥% من العدد المكتتب فيه.

مدير الاستثمار:

مادة ١٦٣: يجب على الصندوق أن يعهد بإدارة نشاطه كله إلى جهة ذات خبرة في إدارة صناديق الاستثمار، ويطلق على هذه الجهة اسم (مدير الاستثمار).

مادة ١٦٤: يشترط في مدير الاستثمار ما يأتي:

(١) أن يكون شركة مساهمة مصرية لا يقل المدفوع نقداً من رأسمالها عن مليون جنيه، أو جهة أجنبية متخصصة وفقاً لما يحدده مجلس إدارة الهيئة.

(٢) أن تتوافر في القائمين على مباشرة النشاط والمسئولين عنه الخبرة والكفاءة اللازمة لإدارة نشاط صناديق الاستثمار.

(٣) ألا يكون قد سبق لأعضاء مجلس إدارة شركة ومديريها والعاملين لـــديها، أو المدير ممثل مدير الاستثمار الأجنبي وأعضاء الجهاز العامل لديه، فصلهم تأديبياً من الخدمة أو منعهم تأديبياً من مزاولة مهـــنة السمسرة أو أية مهنة حرة أو حكم عليهم بعقوبة جنائية أو جنحة في جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة أو بعقوبة مقيدة للحرية فـــي إحـــدى الجـــرائم المنصوص عليها في قوانين الشركات أو التجارة أو سوق رأس المال أو حكم بإشهار إفلاسه.

(٤) أداء تأمين يحدد قيمته والقواعد والإجراءات المنظمة للخصم منه واســـتكماله وإدارة حصـــيلته وكيفية رده قرار من مجلس إدارة الهيئة.

مادة ١٦٥: **لا يجوز لمدير الاستثمار مزاولة هذا النشاط قبل القيد في السجل المعد لذلك بالهيئة، ويقدم طلب القيد على النموذج الذي تقرره الهيئة مرفقاً به ما يأتي:**

(١) عقد الشركة والنظام الأساسي لها، أو ما يحدده مجلس إدارة الهيئة بالنسبة إلى مدير الاستثمار الأجنبي بحسب الأحوال.

(٢) بيان بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين وخبراتهم وعناوينهم.

(٣) بـــيان بالأنشطة السابقة التي قامت بها الشركة التي تتفق ونشاط إدارة صناديق الاستثمار.

(٤) الإيصـــال الـــدال على سداد الرسم المقرر للهيئة وآية مستندات أخرى تطلبها الهيئة.

- **وعلى الهيئة البت في طلب القيد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه أو تاريخ استيفاء ما تطلبه الهيئة من بيانات ومستندات خلال ذات المدة.**

- **ولمدير الاستثمار التظلم أمام لجنة التظلمات المنصوص عليها في القانون من قرار الهيئة بالامتناع عن القيد أو برفضه أو بشطب القيد أو بوقفه.**

<u>مادة ١٦٦</u>: يبرم صندوق الاستثمار مع مدير الاستثمار عقد إدارة، وعلى الصندوق إخطار الهيئة بصورة من هذا العقد قبل تنفيذه للتحقق من اتفاق أحكامه مع القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له وعلى الهيئة إبلاغ الصندوق برأيها في العقد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار.

<u>مادة ١٦٧: يجب أن يتضمن عقد إدارة الصندوق خاصة البيانات الآتية:</u>

- حقوق والتزامات طرفي العقد.
- مقابل الإدارة والذي يتقاضاه مدير الاستثمار.
- حالات وإجراءات استرداد قيمة الوثيقة إذا تضمنت نشرة الاكتتاب جواز الاسترداد.
- تحديد من يمثل الصندوق في مجالس الإدارة والجمعيات العامة للشركات التي يستثمر الصندوق أمواله في شراء بعض أسهمها.
- حالات إنهاء وفسخ العقد.
- بيان علاقة مدير الاستثمار بالبنك الذي يحتفظ لديه بالأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أمواله فيها وذلك فيما يتعلق بتلك الأوراق.

<u>الحالات والحدود التي يسمح لمدير الاستثمار الاقتراض فيها من الغير لحساب الصندوق ومراعاة الحد المنصوص عليه في المادة (٤٤).</u>

<u>مادة ١٦٨:</u> **إذا رخص لصندوق استثمار بممارسة نشاط آخر وفقاً لأحكام المادة (١٤٠) من هذه اللائحة في غير الأوراق المالية فلمدير الاستثمار بعد موافقة الهيئة أن يعهد إلى جهة متخصصة بإدارة هذا النشاط ويظل مدير الاستثمار مسئولاً عن هذه الجهة.**

<u>مادة ١٦٩: يحظر على مدير الاستثمار بالعمليات الآتية:</u>

- جميع الأعمال المحظورة على الصندوق الذي يدير نشاطه.
- استخدام أموال الصندوق في تأسيس شركات جديدة أو شراء أوراق مالية لشركات تحت التصفية أو في حالة إفلاس.
- الحصول له أو لمديريه أو للعاملين لديه على كسب أو ميزة من العمليات التي يجريها.
- أن تكون له مصلحة من أية نوع مع الشركات التي يتعامل على أوراقها المالية لحساب الصندوق الذي يديره.
- أن يشتري المدير أو العاملون لديه وثائق استثمار للصناديق التي يدير نشاطها.

<u>مادة ١٧٠:</u> **يجب على مدير الاستثمار أن يحتفظ بحسابات مستقلة لكل صندوق يتولى إدارة نشاطه. وأن يمسك الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة نشاطه بالإضافة إلى الدفاتر والسجلات التي تحددها الهيئة، وعليه أن يزود الهيئة بالمستندات والبيانات التي تطلبها.**

مادة ١٧١: **يجب على مدير الاستثمار أن يبذل في إدارته لأموال الصندوق عناية الرجل الحريص، وأن يعمل على حماية مصالح الصندوق في كل تصرف أو إجراء بما في ذلك ما يلزم من تحوط لأخطار السوق وتنويع أوجه الاستثمار وتجنب تضارب المصالح بين حملة الوثائق والمساهمين في الصندوق والمتعاملين معه.**

ويعتبر باطلاً كل شرط يعفي مدير الاستثمار من المسئولية أو يخفف منها. والفرع الثالث صناديق لستثمار البنوك وشركات التأمين

صندوق استثمار البنوك وشركات التأمين:

مادة ١٧٢: **على البنوك وشركات التأمين الراغبة في مباشرة نشاط صناديق الاستثمار أن تقدم طلبات للترخيص لها بذلك إلى الهيئة متضمناً ومرفقاً به البيانات والمستندات الآتية:**

(١) موافقة البنك المركزي المصري أو الهيئة العامة للرقابة على التأمين بحسب الأحوال.

(٢) مدة الصندوق.

(٣) قيمة المبلغ المخصص لمباشرة النشاط بحيث لا يقل عن خمسة ملايين جنيه.

(٤) السياسات الاستثمارية للصندوق.

(٥) كيفية الإفصاح الدوري عن المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاط الصندوق.

(٦) نظام استرداد الوثائق وإعادة إصدارها.

(٧) نظام إدارة الصندوق وكيفية تقدير أتعاب الإدارة.

(٨) طريقة التقييم الدوري لأصول الصندوق وكيفية تحديد حقوق الوثيقة.

(٩) حالات وقواعد تصفية الصندوق.

(١٠) أية بيانات أخرى تطلبها الهيئة.

(١١) الإيصال الدال على سداد رسم الترخيص للهيئة.

ويسري على الترخيص الإجراءات والأحكام والقواعد التي تسري على صناديق الاستثمار التي تتخذ شكل شركة المساهمة.

مادة ١٧٣: **يجب على تتضمن نشرات الاكتتاب في وثائق الاستثمار بيان ما إذا كان سيتم استثمار أموال الصندوق في أوراق مالية مملوكة للبنك أو شركة التأمين مع بيان الجهة مصدرة هذه الأوراق وعلى أن يتم ذلك بالقيمة العادلة لتلك الأوراق وفقاً لما يقر بصحته مراقب حسابات البنك أو الشركة ويكون البنك أو الشركة ضامناً لصحة ما يرد في النشرة من بيانات.**

مادة ١٧٤: **يتم الاكتتاب في وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق استثمار البنوك وشركات التأمين وفقاً لإجراءات والأحكام المنصوص عليها في الفرع الأول من هذا الفصل على أن تتضمن النشرة بيان كيفية استرداد قيمة الوثائق وشروط وإجراءات ذلك.**

ويحتفظ البنك أو الشركة في حسابات الصندوق بالسيولة الكافية لمواجهة طلبات الاسترداد.

مادة ١٧٥: **يكون الحد الأقصى لأموال المستثمرين لدى صندوق الاستثمار في البنك أو شركة التأمين عشرين مثل المبلغ الذي يخصص لمباشرة ذلك النشاط.**

مادة ١٧٦: **لا يجوز لصندوق الاستثمار بالبنك أو شركة التأمين أمواله في صناديق الاستثمار الأخرى المنشأة أو في صناديق الاستثمار التي تنشئوها أو تساهم فيها بنوك أو شركات يساهم فيها ذات البنك أو شركة التأمين.**

مادة ١٧٧: **تتحدد قيمة الوثيقة التي يتم استردادها على أساس نصيبها في صافي قيمة أصول الصندوق في نهاية يوم العمل الأخير من الأسبوع السابق للاسترداد.**

- ويجوز لها إصدار وثائق استثمار بديلة للوثائق التي ترد وفقاً لنظام الصندوق وفي حدود الحد الأقصى المرخص به.

مادة ١٧٨: **تكون أموال الصندوق واستثماراته وأنشطته مفرزة عن أموال البنك أو شركة التأمين. وعلى البنك أو الشركة أن يفرد للصندوق حسابات مستقلة عن الأنشطة الأخرى أو ودائع العملاء أو أموال أصحاب وثائق التأمين على حسب الأحوال وعليه إمساك الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة نشاط الصندوق.**

- وللهيئة الإشراف على نشاط الصندوق والإطلاع وطلب البيانات والمستندات التي تتعلق بذلك النشاط والتحقق من ممارسته طبقاً لأحكام القانون واللائحة والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما وذلك وفقاً للقواعد المقررة لصناديق الاستثمار التي تتخذ شكل الشركة المساهمة.

مادة ١٧٩: **على البنك أو شركة التأمين موافاة الهيئة بتقارير نصف سنوية عن نشاط صندوق الاستثمار ونتائج أعماله على أن تتضمن البيانات التي تفصح عن المركز المالي الصحيح له وفقاً لقواعد الإفصاح الواردة بالملحق رقم(٢) على أن تعتمد هذه التقارير من مراقبي الحسابات اللذين يتم تعينهما وفقاً لأحكام المادة (٤٠) من القانون.**

ويتم نشر ملخص وافي لهذه التقارير وفقاً لأحكام المادة (٦) من القانون

مادة ١٨٠: **يعهد البنك أو شركة التأمين بإدارة نشاط الصندوق إلى إحدى الجهات ذات الخبرة في إدارة صناديق الاستثمار وفقاً للقواعد والأحكام المنصوص عليها بهذه اللائحة، ويكون البنك أو الشركة مسئولاً عن سوء تلك الإدارة التي تؤدي إلى الإضرار بالصندوق.**

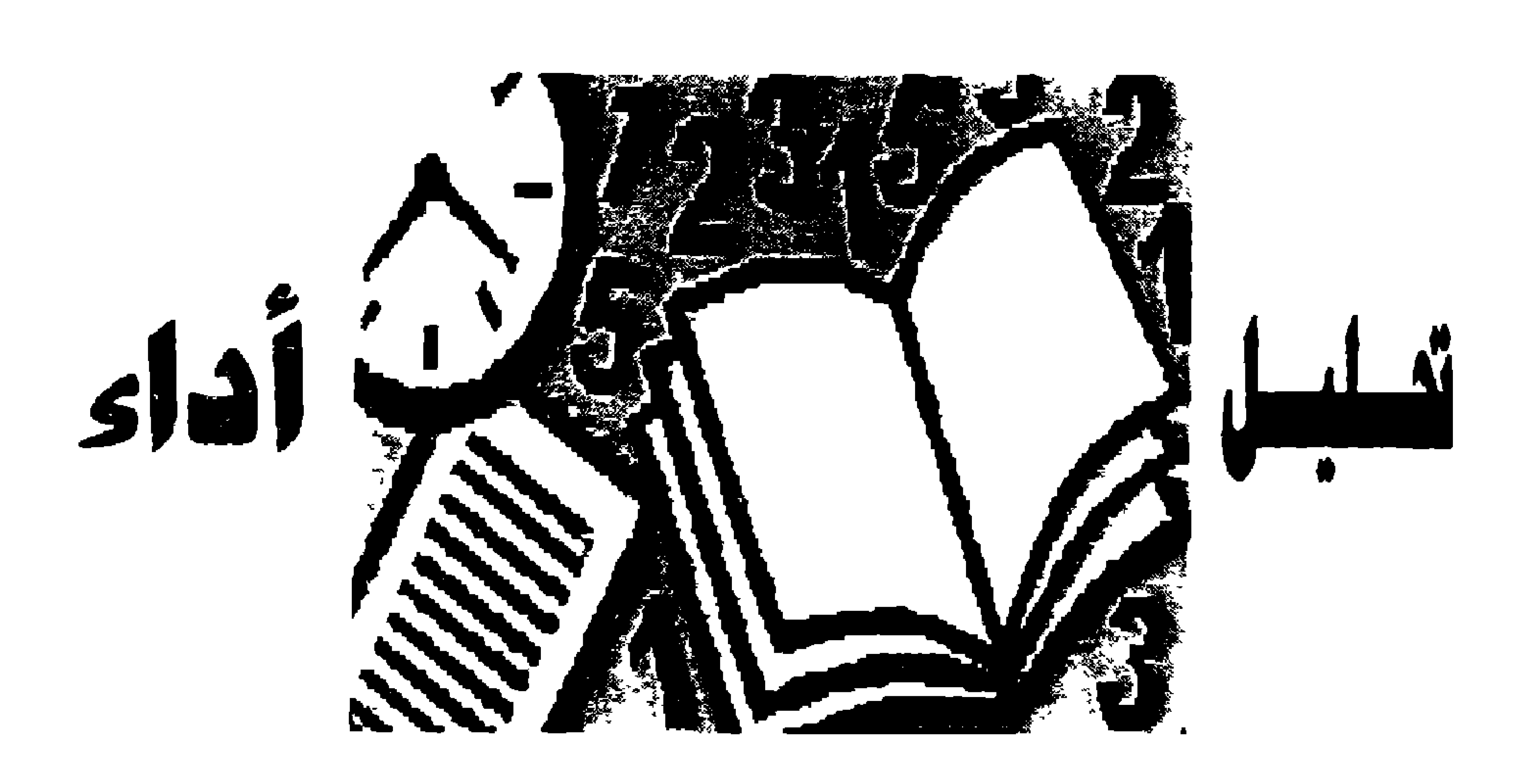
مادة ١٨١: **يحتفظ بالأوراق المالية التي يستثمر الصندوق أمواله فيها لدى البنك المنشأ به الصندوق أو أي من البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري.**

وعلى مدير الاستثمار الذي يتولى إدارة نشاط الصندوق إنه يوفر إلى الهيئة بيانات كافية عن تلك الأوراق معتمدة من البنك أو شركة التأمين على النموذج الذي تضعه أو تقره الهيئة.

مادة ١٨٢: **لا يجوز قيد أو تداول وثائق الاستثمار التي تصدرها صناديق البنوك أو شركات التأمين في بورصات الأوراق المالية.**

مادة ١٨٣: **بمراعاة ما ورد به نص خاص في هذا الفرع تسري على صناديق الاستثمار بالبنوك وشركات التأمين الأحكام والإجراءات المقررة لشركات صناديق الاستثمار الواردة بالقانون وهذه اللائحة.**

تقييم



تحليل أداء

صناديق الاستثمار

تحليل وتقييم أداء صناديق الاستثمار:

وضـــع قانون سوق المال ٩٥ لسنة ١٩٩٢

الضوابط لحماية أموال المدخرين المستثمرة

عن طريق صناديق الاستثمار بما يكفل تحقيق العائد وتدني المخاطر لأولئك المدخرين والمستثمرين.

أولاً: الرقابة على أعمال صناديق الاستثمار:

- حيث أعطى القانون لهيئة سوق المال سلطة المتابعة والرقابة، مؤكداً على قيام صندوق الاستثمار بعرض نشرة الاكتتاب في وثائق الاستثمار التي تطرح للاكتتاب على الهيئة لاعتمادها، ويجب إخطار الهيئة بنموذج وثيقة الاستثمار قبل الاكتتاب فيها، حيث أوجب على الصندوق أن يقدم إلى الهيئة بياناً عن الأوراق المالية المودعة معتمداً من البنك.
- وعموماً فإن للهيئة حق الإشراف على نشاط الصندوق والتحقق من ممارسته طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.
- هذا كما يتم تقييم الصندوق مرة أسبوعياً على أن يتم ذلك في نهاية كل أسبوع ويظل سعر الوثيقة ساري المفعول للاكتتاب أو الاسترداد خلال الأسبوع الثاني.
- هذا وحرصاً على حقوق حاملي الوثائق فإن على الصندوق إخطار الهيئة بأعضاء مجلس إدارة الصندوق ومديريه وحقها في استبعاد أي منهم، كما يلتزم الصندوق بتقديم تقارير نصف سنوية عن نشاطه للهيئة وتقوم بفحصها.
- كما ألزمت الهيئة بإرسال ميزانية وحساب أرباحه وخسائره إلى كل حامل للوثيقة على عنوانه، وبذلك ترسل له المستندات التي يتم إرسالها لمساهمي الصندوق.

ثانيا :

أهداف الرقابة المالية



صناديق الاستثمار

من أهم أهداف الرقابة المالية ما يلي

- **إبراز النتائج المرغوب فيها بدقة ووضوح.**
- **التعرف على الاتجاهات الرئيسية والتنبؤ على أساسها.**
- **تحديد الحاجة للتغيير أو التعديل على أساس الاستقصاء العلمي وتحديد الأسباب التي أدت إلى النتائج.**
- **كشف مشاكل الإنجاز (التنفيذ) في الوقت المناسب.**
- **اتخاذ الخطوات اللازمة لإصلاح الأوضاع في الوقت المناسب قبل أن يستفحل أمر الانحرافات.**
- **إعداد ما يهدي و يرشد لتحسين الإنجاز باستمرار.**

قياس كفاءة الإدارة والعاملين في الوصول إلى الأهداف مما يمكن من قياس الجهد المبذول والفعال.

التقييم المستمر للمؤشرات الاستراتيجية في الصندوق بغرض اتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة.

ثالثاً:

معايير المستثمر في اختيار صندوق الاستثمار المناسب

- ينبغي على المستثمر أن يعتمد على عدد من المعايير وذلك لاختيار صندوق الاستثمار المناسب ومن هذه المعايير ما يلي:

- مدى توافق أهداف صندوق الاستثمار مع أهداف المستثمر.
- حجم المخاطر التي قد يتعرض لها الصندوق.
- تكوين عناصر محفظة الأوراق المالية التي يديرها مدير استثمار الصندوق.
- تقييم أداء الصندوق مقارناً بأداء صناديق الاستثمار الأخرى.
- مدى استقراء أداء الصندوق وإنجازاته على مدى سنوات نشاطه.
- ارتباط الأداء الجيد بالصندوق بالإدارة الفعالة له وليس بمجرد الصدفة.
- مدى استمرارية إدارة الصندوق ذات الإنجازات والنتائج الجيدة في العمل في الصندوق.
- مدى ترشيد المصروفات المختلفة للصندوق سواء من مصروفات إدارية وعمومية أو أتعاب مدير الاستثمار أو العمولات المختلفة. الخ .. .
- مدى تعظيم إيرادات الصندوق والمتمثلة في كوبونات الأسهم أو الفوائد الدائنة أو الأرباح الرأسمالية .. الخ.

رابعاً :

كيفية تحديد القيمة الاستردادية لوثيقة الاستثمار

تتحدد القيمة الاستردادية للوثيقة على أساس نصيبها في صافي قيم أصول الصندوق في نهاية آخر يوم عمل مصرفي من الأسبوع السابق على تقديم الوثيقة للاسترداد. ويتم تقييم صافي قيمة أصول الصندوق على النحو التالي:

إجمالي النقدية بالخزينة والبنوك.

يضاف إليها قيمة الاستثمارات المتداولة في الأسواق كالآتي:

إجمالي النقدية بالخزينة والبنوك.

يضاف إليها قيمة الاستثمارات المتداولة في الأسواق كالآتي:

أوراق مالية مقيدة بالبورصة على أساس سعر الإقفال السارية وقت التقييم، وفي حالة تعدد أسعار التداول في ذلك اليوم يتم التقييم على أساس المتوسط المرجح لكميات وأسعار التداول والإقفال في هذا اليوم، على أنه يجوز لمدير الاستثمار في حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية أو أكثر لفترة لا تقل عن شهران يتم تقييم الأوراق المالية المشار إليها بأقل من السعر المحدد في الفترة السابقة بما لا يجاوز ١٠% من هذا السعر.

يتم تقييم أذون الخزانة على أساس صافي القيمة الحالية.

يتم تقييم وثائق الاستثمار في صناديق الاستثمار للبنوك وشركات التأمين على أساس أخر قيمة استردادية معلنة.

يتم تقييم الأوراق غير المقيدة التي يجري تعامل عليها مرة كل أسبوعين على الأقل بأخر سعر تداول ما لم تكن قيمة الورقة طبقاً

لأحد التقييم المقبولة أقل فيتم التقييم بالقيمة الأقل، ويتم تقييم الأوراق المالية غير المقيدة التي لا يجري عليها تعامل مرة كل أسبوعين بالتكلفة أو القيمة لإحدى طرق التقييم المقبولة أيهما أقل.

- يتم تقييم الأوراق المالية الأجنبية أو الأوراق المالية المصرية الصادرة بعملة أجنبية عن طريق استخدام أسعار السوق الحرة عند تحديد المبلغ المعادل بالجنيه المصري.

- يتم تقييم باقي عناصر الأصول والالتزامات وفقاً لقواعد المحاسبة الدولية.

- يضاف إليها (+) قيمة الأصول الطويلة الأجل (بعد خصم مجمع الإهلاك).

- يخصم (-) منها حسابات البنوك الدائنة والمخصصات وأية التزامات متداولة أخرى.

- يخصم (-) أتعاب مدير الاستثمار والأتعاب الإدارية للبنك، وعمولات حفظ الأوراق المالية، والسمسرة، وأية مصروفات للتشغيل والتي تشمل مصروفات التسويق والإعلان والمصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات التمويل وغيرها.

ويتم قسمة صافي الناتج عن البنود ١ إلى ٥ المذكور أعلاه على عدد وثائق الاستثمار المصدرة والقائمة في تاريخ التقييم.

هذا ويخصم من القيمة الإستردادية للوثيقة مصاريف استرداد بنسبة ٠,٧٥٪ (ثلاثة أرباع الواحد في المائة) تورد لحساب الصندوق.

القوائم المالية لصناديق الاستثمار :

مـن الصعب وضع قوائم مالية خاصة لكل طرف من الأطراف السابقة ولذا فلا مفر مـن إعداد قـوائم مالـية عامـة ولكن في نفس الوقت يمكن أن تخدم جميع الأطـراف، وتشبع مخـتلف الحاجات، ولـذا تشـتمل هـذه القـوائم علـى المعلـومات والبـيانات الـتي تهم جميع الأطراف وإن كانت لا تغطي جميع البيانات والمعلومات التي يحتاجها كل طرف منفرداً.

وتتمثل هذه القوائم فيما يلي:

(١) قائمة المركـز المالـــي *Balance Sheet*

(٢) قـائمة الدخـــــل *Income Statement*

قائمة المركز المالي Balance sheet

تعتبـــر قائمـــة المركز المالي من أهم القوائم المالية وتشتمل هذه القائمة على مركز الأرصدة الأصول والخصوم المختلفة في لحظة معينة وفيما يلي قائمة المركز المالي لأحد صناديق الاستثمار في ١٩٩٥/٦/٣٠.

قائمة المركز المالي لصندوق الاستثمار (أ)
في ١٩٩٥/٦/٣٠

بيان	١٩٩٥/٦/٣٠	١٩٩٥/٢/٢٨
الأصول:		
ودائـــع :	١٤٧٢٠٤٦٤	١٤٨٣٣٧٨
أسهـــــم :	١١٧١٠٠٣٧٧	٨٤٠٨٧٢٢
سندات وأذون خزانة حكومية	٨٨٥٢٠٦٢٣	١٢٦٠٨٤٤٩٩
نفقات إيرادات مؤجلة	٢١٩٧٩٢	٢٣٦٣٩٦
مدينون وأرصدة مدينة	١٤٣٥٧٣٠	١٤٤٥٨٩٥
إجمالي الأصول	٢٢١٩٩٦٩٨٦	٢١٣٣٣٧٣٨٨
الخصوم:		
دائنون متنوعون	١٩٤٢٨٢٦	٤٠٣٤٩٢٧
دائنو التوزيعات	١٣٨٤٩٠٤٥	-----
إجمالي الخصوم	١٥٧٩١٨٧١	٤٠٣٤٩٢٧
صافي أصول الصندوق	٢٠٦٢٠٥١١٥	٢٠٩٣٠٢٤٦١
عدد الوثائق القائمة	١٩٧٨٤٣٥	١٩٥٧١٩٢
القيمة الاستردادية للوثيقة	١٠٤,٢٣ (*)	١٠٦,٩٤

(٢) قائمة الدخل : Income Statement :

- لاشك أن قائمة المركز المالي للمنظمة قاصرة على إمداد المحلل المالي بمعلومات كافية للحكم على كفاءة إدارة الصندوق، حيث أنها تعبر عن حالة صندوق الاستثمار في لحظة معينة، والمفروض أن الصندوق كمنظمة أعمال مستمر ولا يتوقف النشاط، وبذلك فهو يتسم بالديناميكية والحركية وليس بالسكونية.

- وعدم الحركة، ولذا نجد أن قائمة الدخل تعرض نتيجة أعمال الصندوق خلال الفترة التي تعد عنها وذلك باشتمالها على إيرادات ومصروفات الصندوق خلال الفترة المالية، وقد تسمى قائمة الأرباح والخسائر. وهذا رغم أن هذه القائمة سجل تاريخي إلا أنها ذات فائدة كبيرة لأغراض التحليل الإنتقادي، وقياس كفاءة صندوق الاستثمار وتقييم أدائه بغرض اتخاذ القرارات الصحيحة، والقيام بالتنبؤ لاتخاذ القرارات التخطيطية. وفيما يلي قائمة الدخل لأحد صناديق الاستثمار عن المدة من ١مارس ١٩٩٥ إلى ٣٠ يونيو ١٩٩٥.

قائمة الدخل لصندوق الاستثمار (أ)

عن الفترة من ١ مارس ١٩٩٥ إلى ٣٠ يونيو ١٩٩٥

بيـــــــان	من ١٩٩٥/٣/١ إلى ١٩٩٥/٦/٣٠	من ١٩٩٤/١٢/١ إلى ١٩٩٥/٦/٣٠
الإيرادات:		
فوائد دائنة	٤٠٩٨٨٥٤	٨١١٠٧٤٠
كوبونات أسهم	٢٣٤٥٤٣٧	٣٧٧٧٩٣٧
أرباح رأسمالية محققة	١٨٣١٢٩	٦٣٠٦٧٠
إيرادات أخرى	١٠٨٧٨٤	٦٥٩٠٢
إجمالي الإيرادات	٦٧٣٦٢٠٤	١٢٦٨٥٢٤٩
المصروفات		
مصروفات إدارية وعمومية	١٢٦٢٣١١	٤٠٠٣٦٨٦
مصروفات أخرى	٢٤٢٣٤٩	٣٧٢٣٤٤
إجمالي المصروفات	١٥٠٤٦٦٠	٤٣٧٦٠٣٠
الأرباح المحققة	٥٢٣١٥٤٤	٨٣٠٩٢١٩
(+) يضاف: التغير في القيمة السوقية للأوراق المالية	٣٢٥٩٧٤٧	١٣٩٥٧٦٢٥
صافي الربح	٨٤٩١٢٩١	٢٢٢٦٦٨٤٤

مؤشرات تقييم الأداء المالي في صناديق الاستثمار:

- بعد استعراض أهم القوائم المالية ومشتملاتها التفصيلية نستطيع أن نقرر أن القوائم المالية ليست هدفاً في ذاتها ولكنها أداة ضرورية للقيام بالتحليل والتقييم المالي حيث ينصب تقييم الأداء المالي على البيانات والمعلومات الواردة في تلك القوائم.

- وقبل الدخول في مجالات تقييم الأداء المالي والمقاييس الخاصة بهذه المجالات نود أن نؤكد أن أية مقاييس ليست لها دلالة في ذاتها، ولكنها تكتسب المعنى والمضمون من المقارنة والمتمثلة في:

  - المقارنة الزمنية أو المقارنة بالذات.
  - المقارنة بالنشاط أو المقارنة بالصناعة.

(1) تقييم العائد أو الربحية:

1/1 العائد على القيمة الاسمية

=	الأرباح الموزعة / القيمة الاسمية	للصناديق ذات العائد الجاري والعائد التراكمي

1/2 نصيب العائد من الأسهم في إيرادات الصندوق

=	كوبونات الأسهم / إجمالي الإيرادات

١/٣ نصيب العائد الثابت الناتج عن الاستثمار في السندات

=	العوائد الثابتة / إجمالي الإيرادات

١/٤ نسبة إجمالي العوائد إلى القيم الاسمية

=	الأرباح المحققة + الزيادة الراسمالية المحققة / القيمة الاسمية

١/٦ مقارنة العائد على الوثيقة بالفائدة الدائنة على الودائع

=	العائد السنوي للوثيقة / الفائدة الدائنة

تقييم مكونات محفظة الأوراق المالية:

٢/١ نسبة مساهمة الأسهم في صافي أصول الصندوق

=	الأسهم / صافي أصول الصندوق

٢/٢ نسبة مساهمة السندات وأذون الخزانة في صافي أصول الصندوق

=	سندات الشركات والسندات الحكومية وأذون الخزانة / صافي أصول الصندوق

تقييم وثائق الاستثمار:

٣/١ القيمة الاستردادية للوثيقة = صافي أصول الصندوق / عدد الوثائق القائمة

٣/٢ نسبة الزيادة في القيمة الاستردادية عن القيمة الاسمية

= الزيادة في وثيقة الاستثمار / القيمة الاسمية

٣/٣ نسبة الوثائق المستردة إلى مجموع الوثائق

= عدد الوثائق المستردة خلال الفترة / عدد الوثائق المصدرة

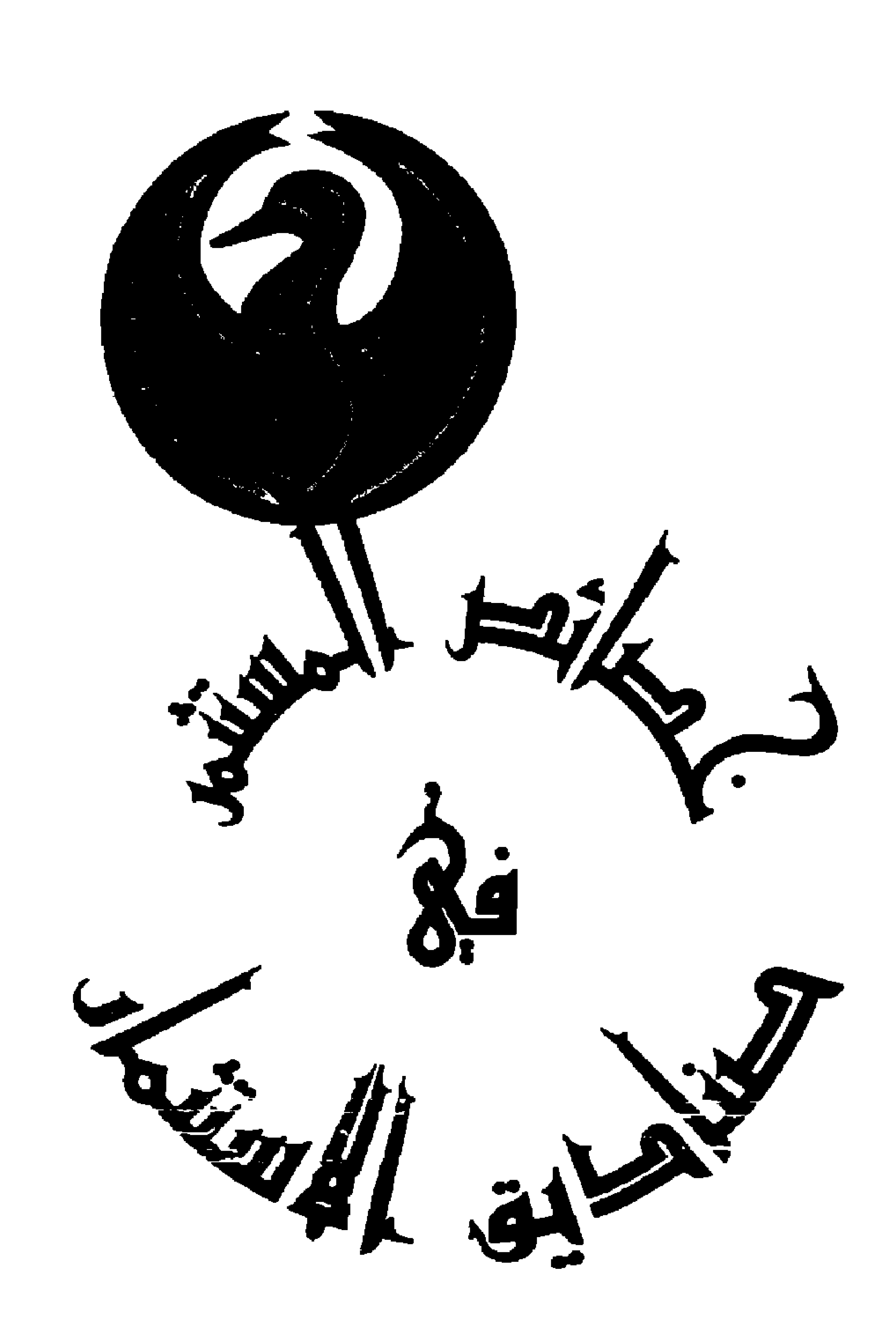
٣/٤ نسبة القيمة الاستردادية قبل التوزيع إلى القيمة الاسمية

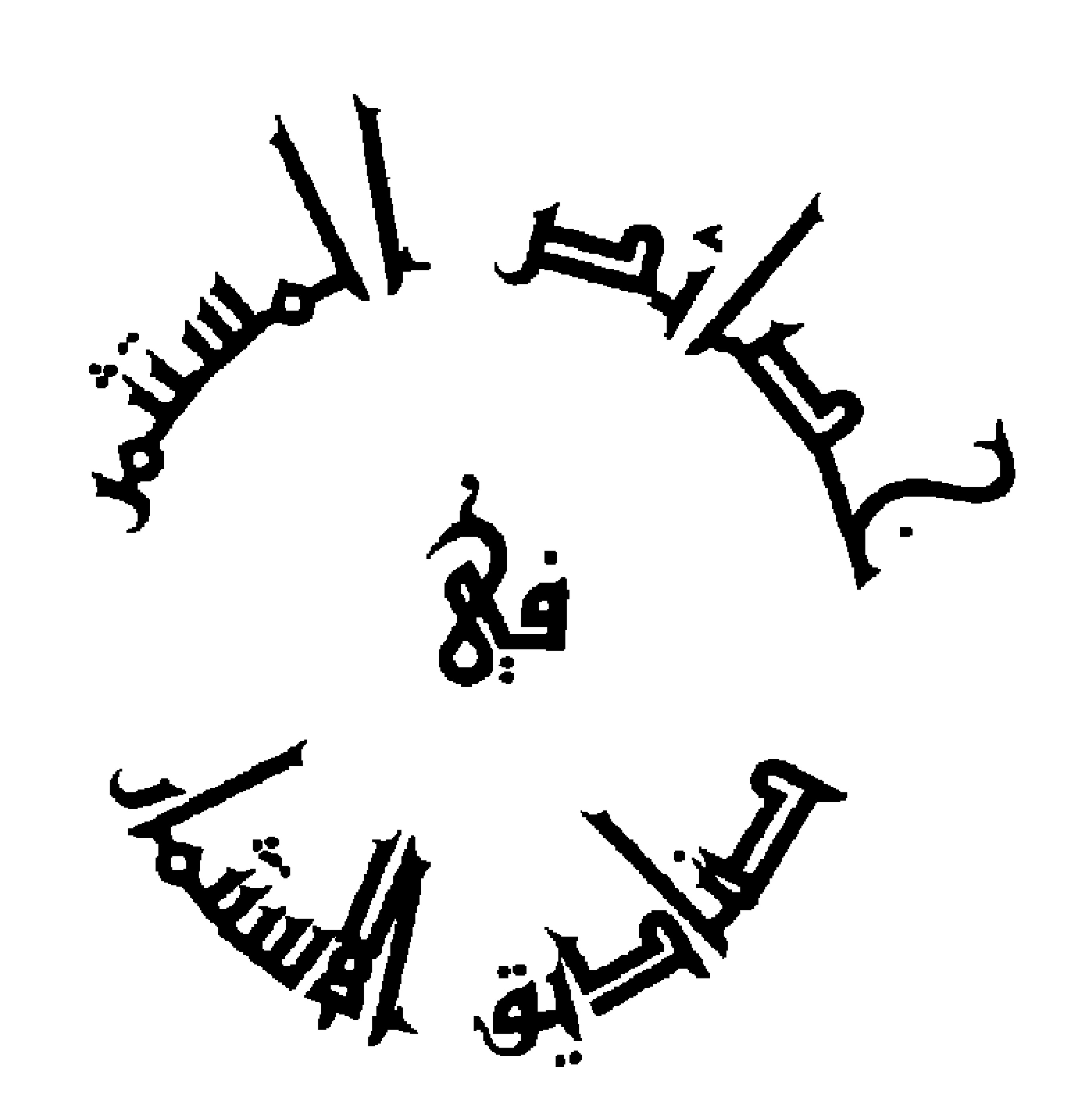
= القيمة الاستردادية للوثيقة قبل التوزيع / القيمة الاسمية للوثيقة

٣/٥ نسبة القيمة الاستردادية بعد التوزيع إلى القيمة الاسمية

= القيمة الاستردادية للوثيقة بعد التوزيع / القيمة الاسمية للوثيقة

(بالنسبة إلى ٣/٤ و ٣/٥ إما أن يكون الناتج < ١ أو ١ أو > ١ ودلالة كل من هذه النواتج الثلاثة).


بصائر المستثمر
في
صناديق الاستثمار



- يختلط الأمر لدى الكثيرين ممن يتعاملون في صناديق الاستثمار كوسيلة بين المضاربة في سوق السهم والاستثمار في صناديق الاستثمار فلكل منهم طريقة حول كيفية التعامل مع صناديق الاستثمار خاصة من قبل صغار المستثمرين نرى أنه تعتبر صناديق الاستثمار المفتوحة هي الوسيلة المثالية للمستثمر الصغير الراغب في استثمار أمواله في سوق الأوراق المالية والذي لا يتوافر لديه المقومات اللازمة لذلك من دراسة نوعيات الأوراق المالية المتداولة وإجراء التحليل الأساسي للشركات التي تنتمي إليها هذه الأوراق المالية وتكوين محفظة للأوراق المالية ومتابعة أداء هذه الشركات ونتائج أعمالها واختيار التوقيت المناسب للشراء والتوقيت المناسب للبيع، حيث أن الاستثمار بشراء وثيقة في الصندوق يمثل استثماراً في محفظة متكاملة من الأسهم والسندات والودائع يقوم على إدارتها جهة إدارية متخصصة في هذا الميدان.

ولكن التساؤل الذي يثار هنا : هل الاستثمار في صناديق الاستثمار بعيد عن المخاطرة ؟ وهذا تجدر الإشارة والتركيز على المخاطر المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية بشكل عام وصناديق الاستثمار بالتبعية والتي تحاول شركات الإدارة القائمة على إدارة الصناديق على تخفيضها قدر الإمكان من خلال سياسات التنوع الاستثمارية وحسن اختيار الأسهم ذات الأداء القوي وتوزيع التركيز بين قناة الاستثمار في الأسهم وغيرها من القنوات الخالية من المخاطرة.

وتتعدد أشكال صناديق الاستثمار المفتوحة الموجودة حالياً في السوق المصرية والتي تتناسب مع أهداف المستثمرين الأفراد والعائد المستهدف لهم ومدى قدرة كل منهم على تحمل المخاطرة.

- فمن المعروف أن عائد الاستثمار في الأوراق المالية والمخاطرة المحيطة متغيران بينهما ارتباط طردي بمعنى زيادة الإقدام على المخاطرة لزيادة العائد والعكس صحيح، وبدارسة الصناديق القائمة حالياً يمكن تصنيفها لعدة أنواع على النحو التالي:

الصناديق الهجومية التي تركز على الاستثمار في الأسهم بدرجة كبيرة وبالتالي ترتفع فيها درجة المخاطرة ولذلك فهي الأحسن أداء عند ارتفاع السوق والأقل أداء عند هبوط السوق.

وهناك الصناديق المتوازنة التي تنخفض فيها درجة المخاطرة عن الصناديق الأولى وتتسم محفظتها الاستثمارية بالتوازن بين الاستثمار في الأسهم وقنوات الاستثمار الأخرى الأقل مخاطرة مثل السندات والودائع وتتميز هذه الصناديق بتحقيق عائد موجب متوسط عند ارتفاع السوق وبالقطع يقل العائد عن الصناديق الأولى، ولكن في حالة انخفاض السوق تكون نسبة التراجع في أسعار الوثائق أقل قليلاً من الصناديق الأولى.

- وهناك الصناديق المتحفظة التي تركز على الاستثمار في السندات وقنوات الاستثمار في الأسهم الأخرى الخالية من المخاطرة ويكون الاستثمار في الأسهم فيها بشكل محدود وهذه الصناديق تتميز بالمحافظة على استمرارية تحقيق أداء موجب في حالة تراجع السوق ولكن في حالة ارتفاع السوق ويكون الأداء متدنياً مقارنة بالنوعيتين السابقتين.

وقد ظهرت في الآونة الأخيرة نوعية من الصناديق التي تتسم بالتجنب الكامل للمخاطرة من خلال تركيز الاستثمار تماماً على السندات وقنوات الاستثمار الأخرى الخالية من المخاطرة. وتتميز هذه الصناديق

بتحقيق عائد إيجابي مستمر للمستثمر سواء يتم توزيعه بصفة دورية أو يتم إضافته على قيمة الوثيقة بصورة تراكمية. وتناسب هذه النوعية من الصناديق الأخيرة طبيعة المستثمر غير القادرة على تحمل المخاطرة.

- ولذلك فإن تعدد أنواع الصناديق في السوق حالياً يتيح للمستثمر الصغير المقارنة بين السياسة الاستثمارية لكل منها ومطابقة ذلك مع استعداده الفطري لتحمل المخاطرة وهدفه النهائي من الاستثمار وحجم العائد المطلوب والذي يتناسب طردياً مع المخاطرة المطلوب تحملها في المقابل.

وإذا انتقلنا إلى النوعيات الأولى من الصناديق الهجومية والمتوازنة والمرتبطة بنوعيات مختلفة من المخاطر فإنه يجب على المستثمر فيها أن يتحين التوقيت السليم للإقدام على الاستثمار فيها، فكما هو الحال بالنسبة للاستثمار المباشر في الأسهم التي تقتضي الإقدام على شراء السهم عند وصول سعره لمستويات جاذبة في ضوء مؤشرات علمية ترتبط بمضاعف ربحيته ومضاعف قيمته الدفترية ونسبة عائد الكوبون والرؤية المستقبلية للسهم التي يتحدد في ضوئها قيمته العادلة، فإن الأمر يقتضي أيضاً من المستثمر في الصناديق أن يقدم على الاستثمار في الصناديق عند انخفاض أسعار الوثائق كنتيجة للانخفاض السوق بصفة عامة وتجنب الإقدام على الاستثمار في الصناديق عند وصول السوق إلى ذروة الارتفاع حيث أنه من المعروف أن سعر الوثيقة هو متغير تابع لمتغير مستقبل وهو أداء السوق. والسائد في الأسواق المالية أن يكون هناك موجات تصحيح لأسعار الأسهم بعد الوصول إلى مرحلة ذروة الارتفاع.

وقد كشفت التجربة الفعلية عن تحقيق العديد من المستثمرين الذين أقدموا على الاستثمار في الصناديق الهجومية والمتوازنة خلال عامي ٩٤، ٩٥ عند مرحلة تدني السوق، لعوائد كبيرة عندما شهد السوق ارتفاعاً كبيراً في نهاية عام ١٩٩٦ وبداية [illegible]

وعلى العكس حقق العديد من المستثمرين خسائر في هذه الصناديق من الذين أقدموا على الاستثمار في الصناديق في ذروة الارتفاع وبدأت أسعار الوثائق في التراجع مع موجات التصحيح المتتالية في أسعار الأسهم.

- والمتابع لسوق المال المصرية حالياً يدرك بوضوح مدى التدني الكبير في أسعار معظم الأسهم النشيطة والذي لا يتناسب على الإطلاق مع مستوى أداء الشركات والذي يرجع إلى ظروف أخرى خارج نطاق هذه الشركات وقد انعكس هذا التدني على أسعار وثائق معظم صناديق الاستثمار المفتوحة التي تتسم بالصفة الهجومية والصفة المتوازنة حيث انخفضت أسعار وثائق هذه الصناديق بدرجة كبيرة أيضاً وان كانت بنسب أقل من نسب تراجع السوق وأصبحت إلى حد كبير جاذبة للاستثمار.

ولذلك فإن توقيت الشراء في هذه الصناديق يعتبر حالياً توقيتاً جيداً خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار العوامل الآتية :

أولاً :

بالرغم من تراجع أسعار العديد من الأسهم النشيطة إلا أن نسبة العائد الموزع ما زالت مرتفعة وتحقق عائداً جيداً على الاستثمار الحالي بالقيمة السوقية الحالية مترجمة في سعر وثيقة الصندوق.

ثانياً :

لا توجد سقوف سعرية حالياً لأسعار ١٢ سهماً من أكبر الصناديق النشيطة والتي تمثل محتوى محافظ صناديق الاستثمار العاملة تقريباً وفي حالة تحسن الظروف الاقتصادية والسياسة المحيطة بالمنطقة سيشهد السوق موجة ارتفاعيه يتوقع معها تحقيق بعض الأسهم لقفزات سعرية ينجم عنها ارتفاعات جيدة في أسعار وثائق الصناديق بالتبعية.

ثالثاً :

تواصل هيئة سوق المال العمل على تنشيط السوق بجميع الطرق للخروج من دوامة التراجع التي يشهدها السوق منذ سنوات فعلى سبيل المثال سيتم تنظيم عمليات الشراء الهامشي، وتشجيع إقامة صناديق استثمار جديدة بأشكال مختلفة خلال المرحلة القادمة، والعمل على تحقيق المزيد من انضباط السوق.

ولذلك فإن قرار الاستثمار حالياً في صناديق الاستثمار يعتبر قراراً صائباً ولكن يتطلب الأمر من المستثمر الصغير تحديد هدفه من الاستثمار أولاً ومدى قدرته على تحمل المخاطرة ودراسة نوعيات الصناديق المختلفة وأدائها التاريخي لكل من يختار منها الصندوق الذي يقدم على الاستثمار فيه.

مقارنة أداء صناديق استثمار البنوك

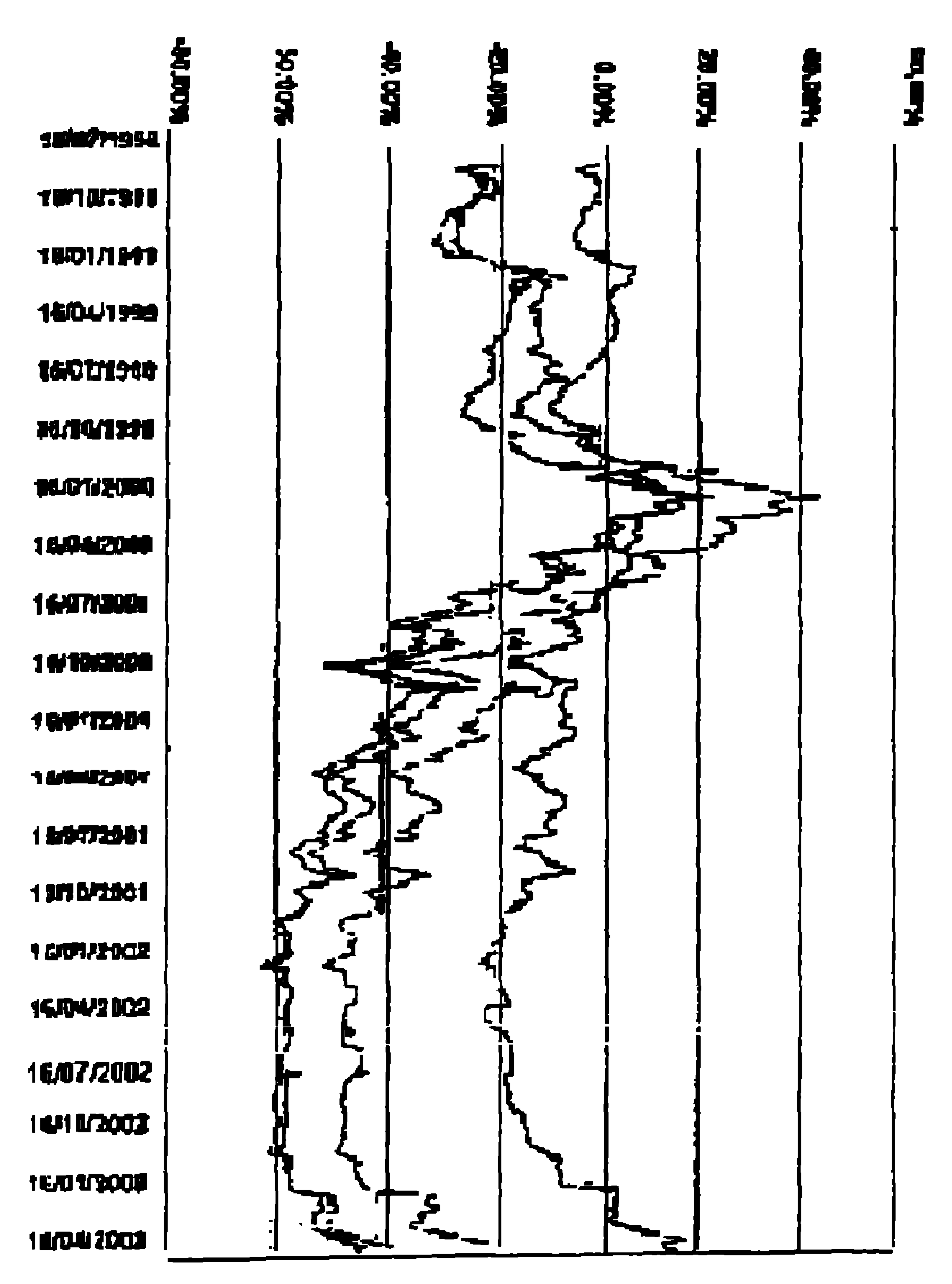


بالمؤشرات العاملة في السوق المصري

مقارنة أداء صندوق استثمار بنك القاهرة

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري

من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩



صندوق بنـك القاهـــــرة

مـؤشـــــــر برايــــــــم

مـؤشـــــــر المجموعة المالية

مـؤشـــــــر هيرمـــــيس

مقارنة أداء صندوق استثمار بنك القاهرة

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري

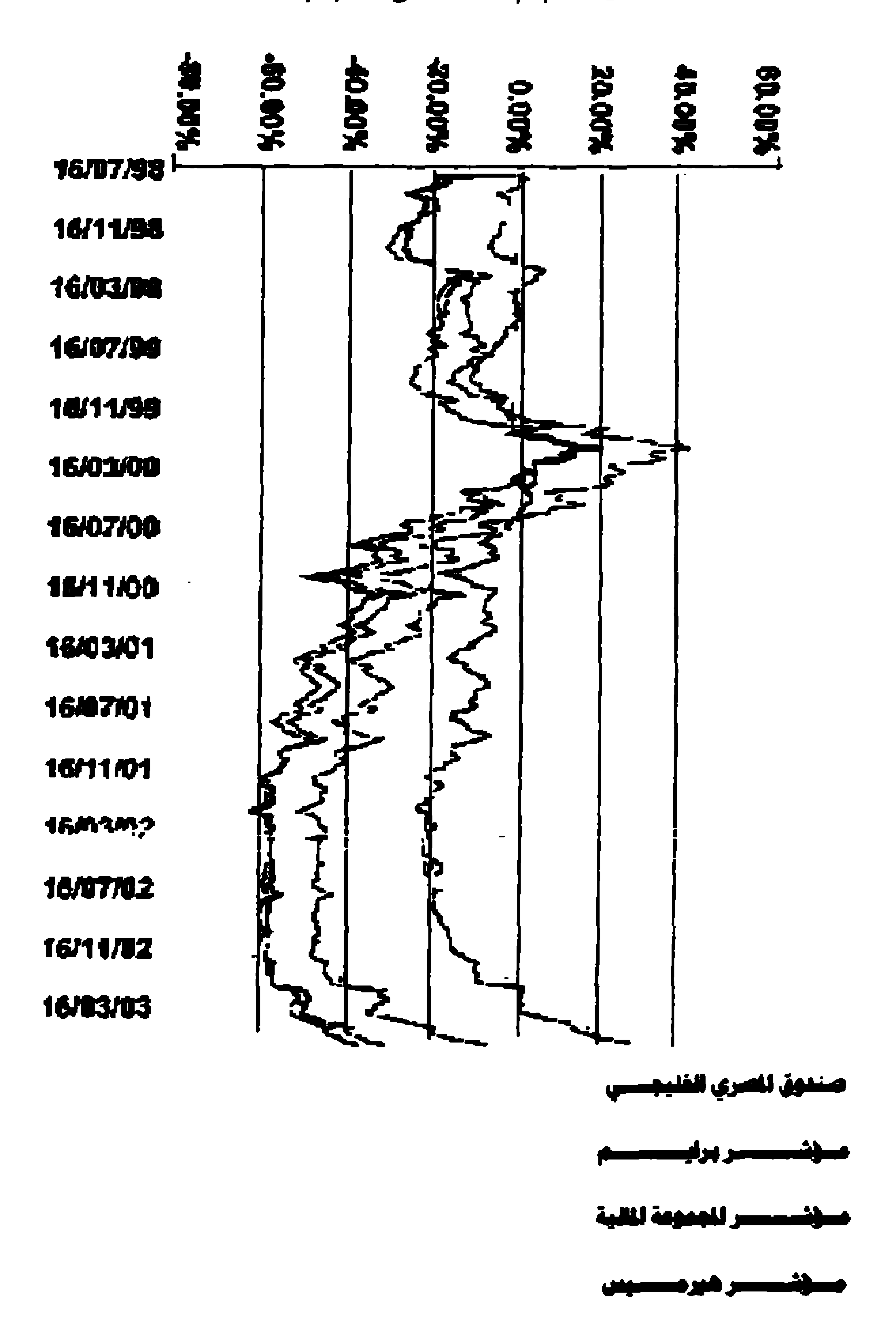
من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩

البيان	النسبة
عائد الصندوق [متضمن توزيعات]	12.05%
أداء مؤشـــــر المجمـــــوعة المالية	-29.26%
أداء مؤشـــــر بـــرايـــــم	-4.58%
أداء مؤشـــــر هيرمـــــيس	-34.49%
السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩	1071.85
أعلـــى سعـــر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٢٢	1155.34
أدنى سعـــر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٢٠٠٢/١/٣١	773.44

مقارنة أداء صندوق استثمار البنك المصري الخليجي

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري

من ١٦/٧/١٩٩٨ حتى ٢٩/٥/٢٠٠٣



مقارنة أداء صندوق استثمار البنك المصري الخليجي

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري

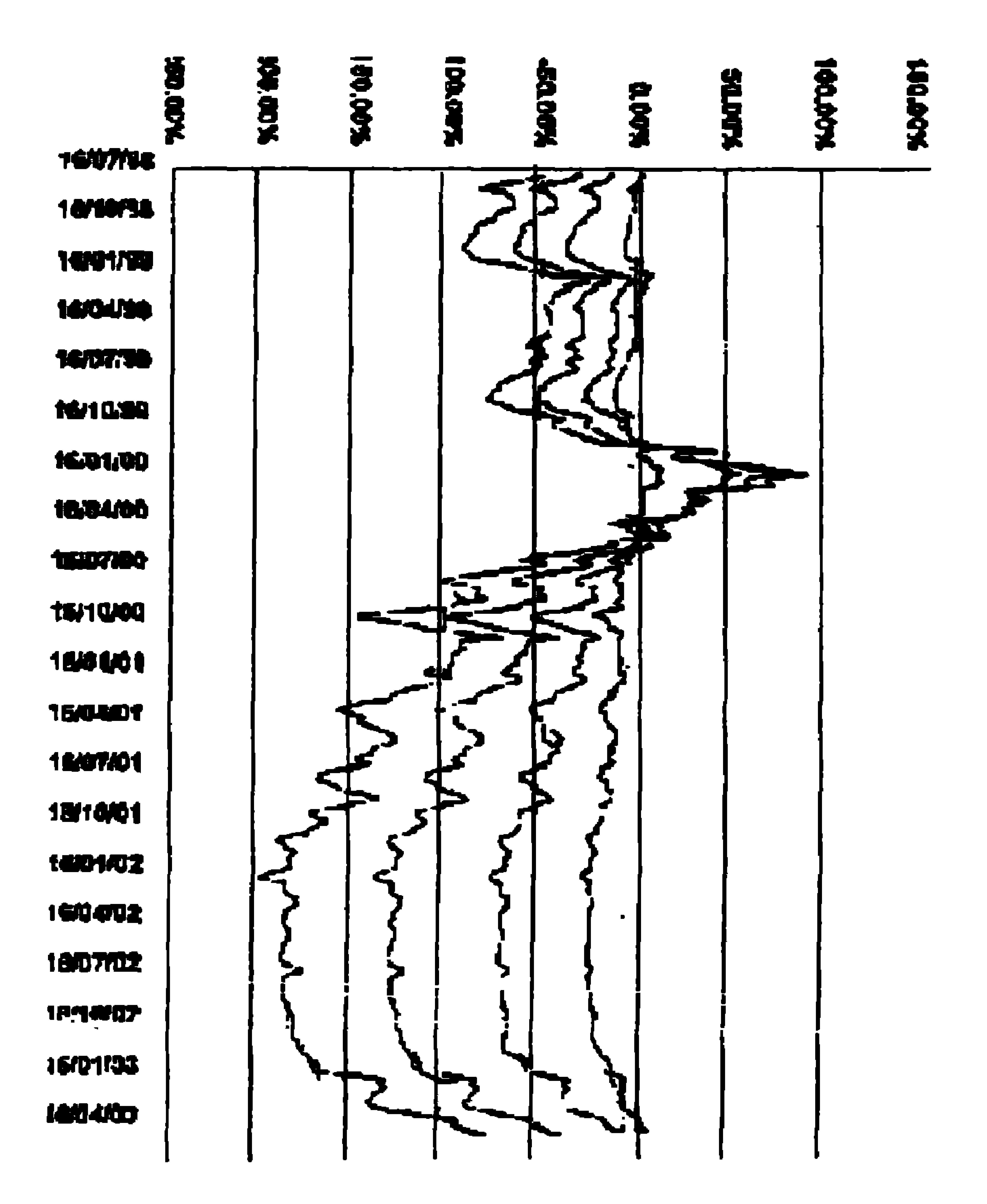
من ١٦/٧/١٩٩٨ حتى ٢٩/٥/٢٠٠٣

البيان	النسبة
عائد الصندوق [متضمن توزيعات]	29.46%
أداء مؤشـــــــر المجمـــــوعة المالية	-29.26%
أداء مؤشـــــــر بـــرايــــــم	-4.58%
أداء مؤشـــــــر هيرمـــــــيس	-34.49%
السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٩/٥/٢٠٠٣	106.75
أعلـــى سعـــــر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ٢٢/٥/٢٠٠٣	106.92
أدنى سعـــــر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٣١/١/٢٠٠٢	63.82

مقارنة أداء صندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الأول

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري

من ١٦/٧/١٩٩٨ حتى ٢٩/٥/٢٠٠٣



صندوق بنك أمريكان اكسبريس الأول

مؤشـــــــر برايـــــــم

مؤشـــــــر المجموعة الماليـة

مؤشـــــــر هيرمـــــيس

مقارنة أداء صندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الأول

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري

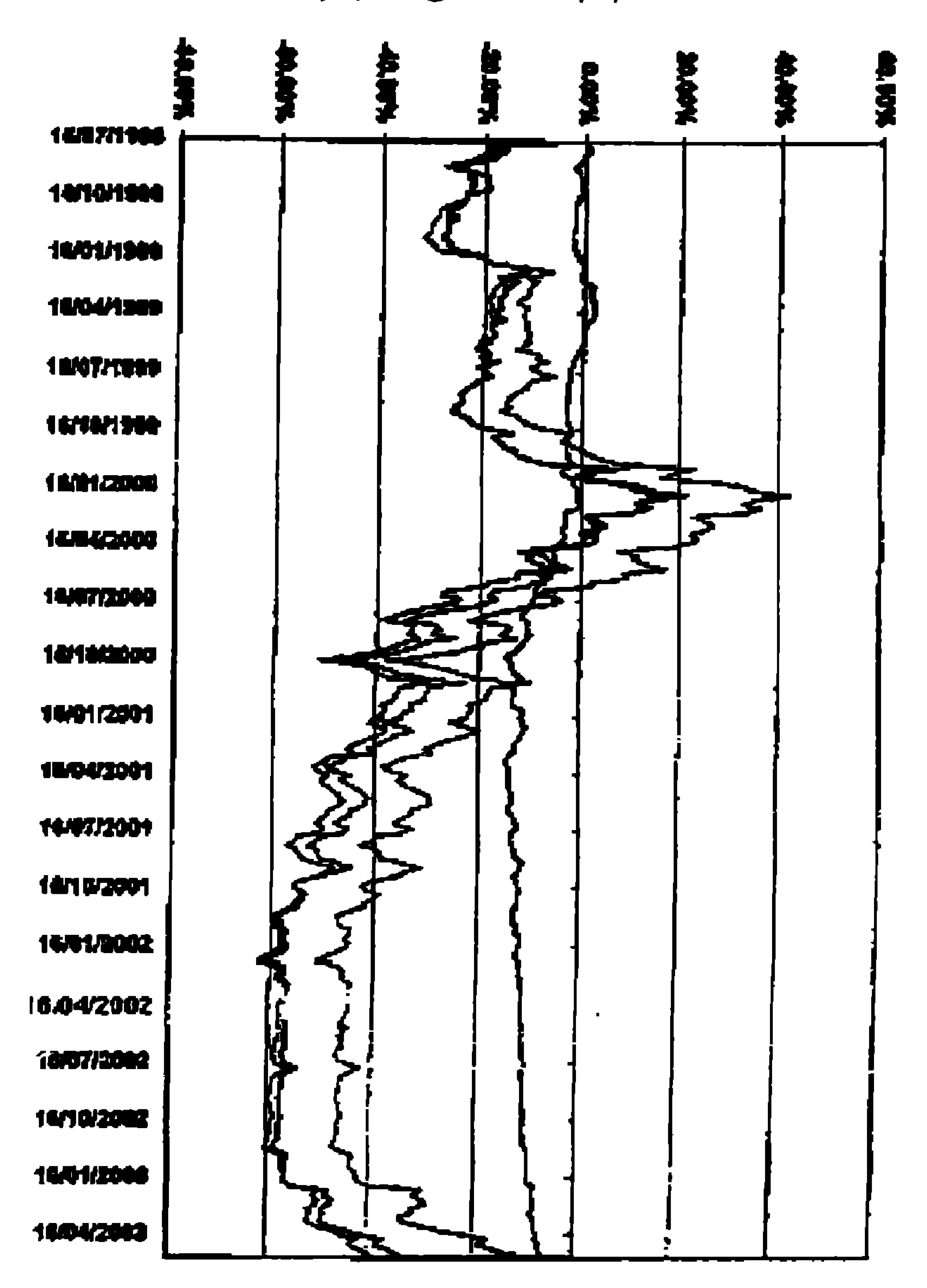
من ١٦/٧/١٩٩٨ حتى ٢٩/٥/٢٠٠٣

البيان	النسبة
عائد الصندوق [متضمن توزيعات]	18.01%
أداء مؤشـــــر المجمــــوعة المالية	-29.26%
أداء مؤشـــــــر بـــرايـــــــم	-4.58%
أداء مؤشـــــر هيرمــــــيس	-34.49%
السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٩/٥/٢٠٠٣	98.43
أعلـــى سعـــر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ٢٢/٥/٢٠٠٣	98.53
أدنى سعـــر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٣١/١/٢٠٠٣	62.38

مقارنة أداء صندوق استثمار البنك الأهلي الثاني [السعر متضمن التوزيعات]

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري

من ١٦/٧/١٩٩٨ حتى ٢٩/٥/٢٠٠٣



صنـــدوق البنـــك الأهـلي الثاني

مـؤشـــــــر برايـــــــم

مـؤشـــــــر المجموعة المالـية

مـؤشـــــر هيرمـــيس

مقارنة أداء صندوق استثمار البنك الأهلي الثاني [السعر متضمن التوزيعات]

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري

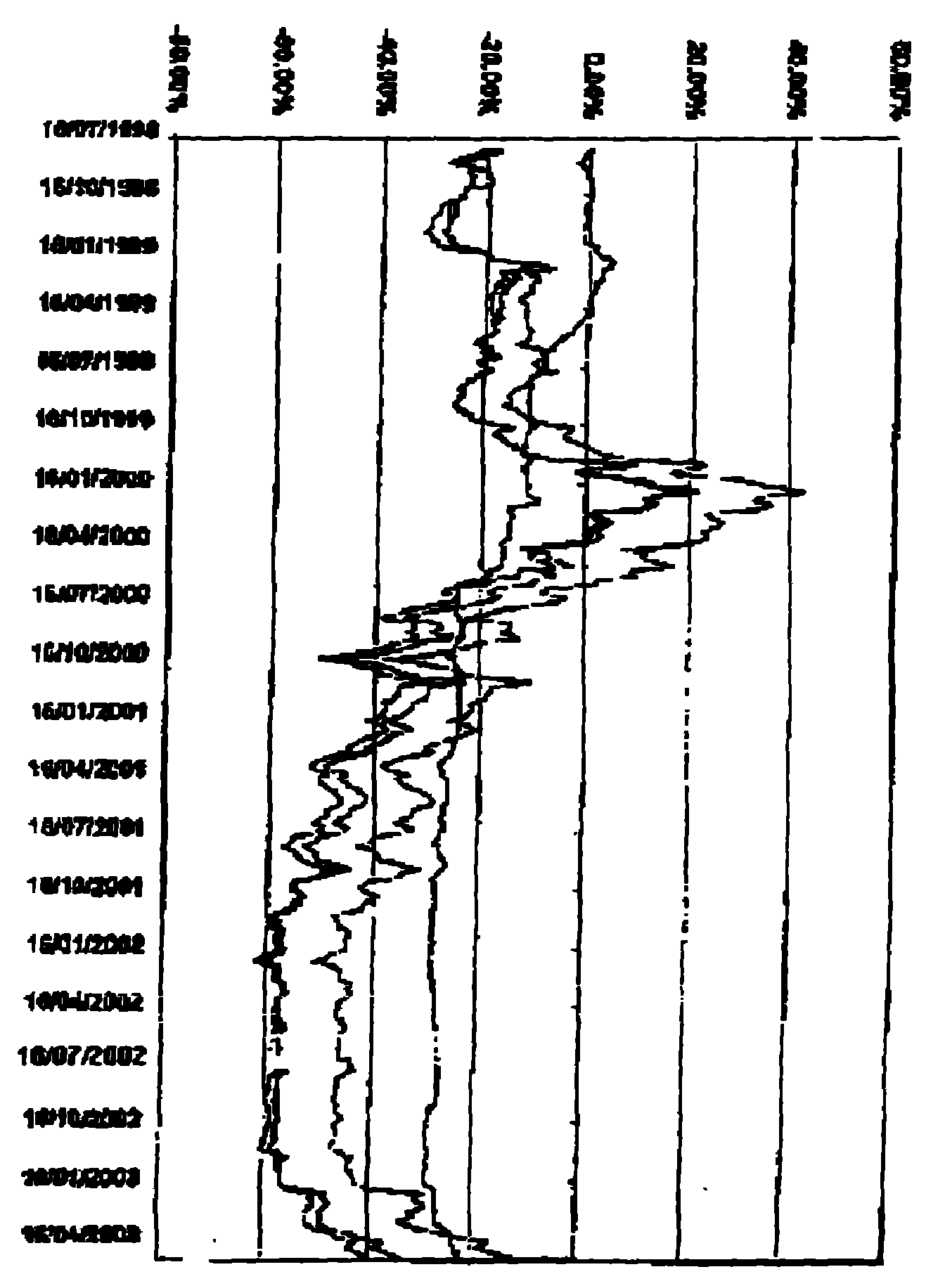
من ١٦/٧/١٩٩٨ حتى ٢٩/٥/٢٠٠٣

البيان	النسبة
عائد الصندوق [متضمن توزيعات]	-5.71%
أداء مؤشـــــر المجمـــوعة المالية	-29.26%
أداء مؤشـــــر بـــرايـــــم	-4.58%
أداء مؤشـــــر هيرمـــــيس	-34.49%
السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٩/٥/٢٠٠٣	130.68
أعلـــى سعـــر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ١٥/٤/١٩٩٩	141.55
أدنى سعـــر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ١٢/١٠/٢٠٠٠	117.65

مقارنة أداء صندوق المجموعة العربية المصرية للتأمين [السعر متضمن التوزيعات]

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري

من ١٦/٧/١٩٩٨ حتى ٢٩/٥/٢٠٠٣



صنـــدوق البنـــك الأهلي الثاني

مـؤشـــــــــر برايـــــــــم

مـؤشـــــــــر المجموعة الماليـة

مـؤشـــــــــر هيرمـــــيس

مقارنة أداء صندوق المجموعة العربية المصرية للتأمين [السعر متضمن التوزيعات]

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري

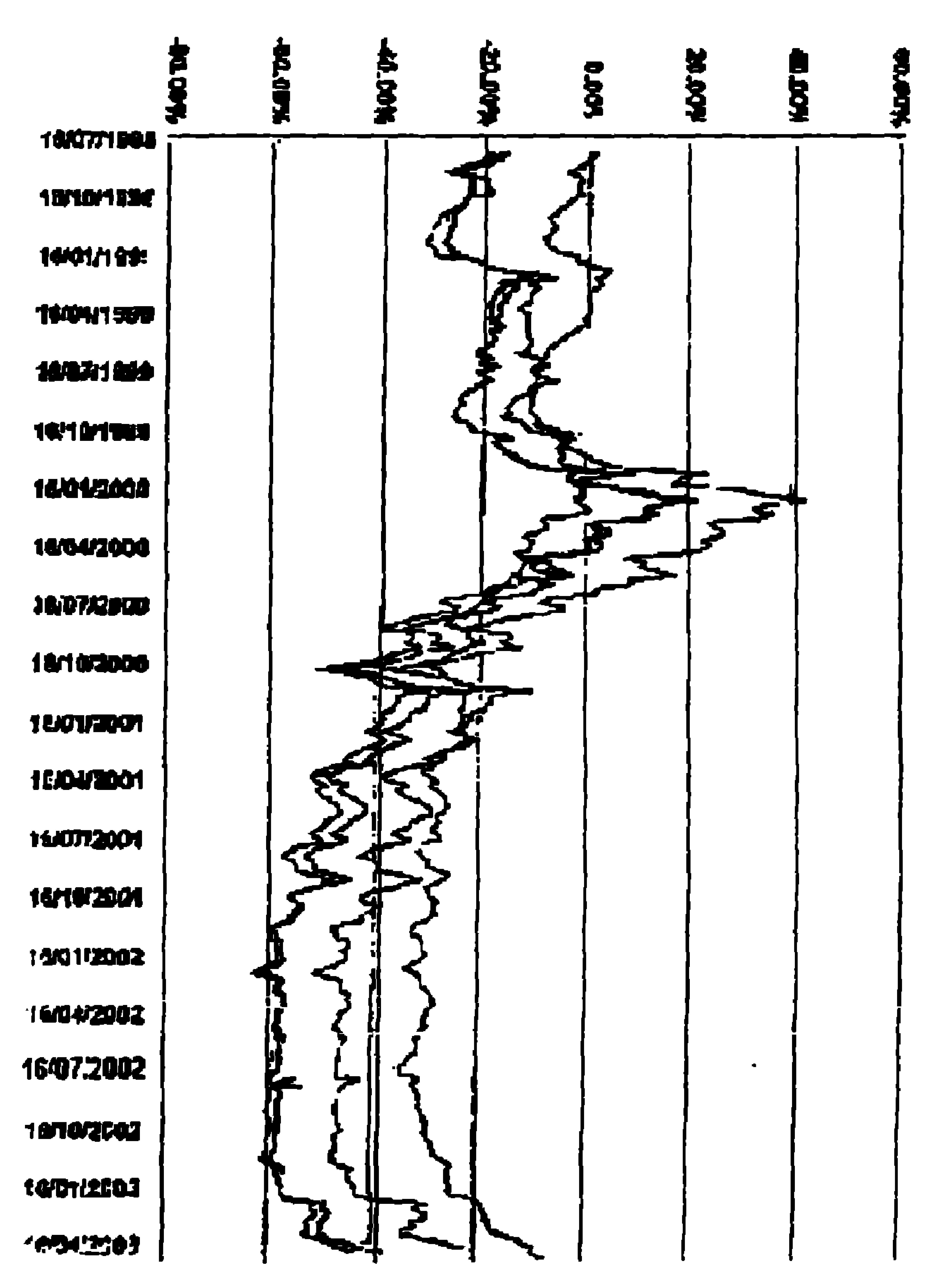
من ١٦/٧/١٩٩٨ حتى ٢٩/٥/٢٠٠٣

البيان	النسبة
عائد الصندوق [متضمن توزيعات]	-22.24%
أداء مؤشـــــر المجمـــــوعة المالية	-29.26%
أداء مؤشـــــر بـــرايـــــم	-4.58%
أداء مؤشـــــر هيرمـــــيس	-34.49%
السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٩/٥/٢٠٠٣	492
أعلـــى سعـــر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ٢٨/١/١٩٩٩	662.45
أدنى سعـــر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٢١/١١/٢٠٠٢	446.17

مقارنة أداء صندوق بنك تنمية الصادرات [السعر متضمن التوزيعات]

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري

من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩



صنـــــــدوق بنك تنمية الصادرات

مـؤشـــــــــــر برايـــــــــم

مـؤشـــــــــر المجموعة المالـــية

مـؤشـــــــــر هيرمـــــيس

مقارنة أداء صندوق بنك تنمية الصادرات [السعر متضمن التوزيعات]

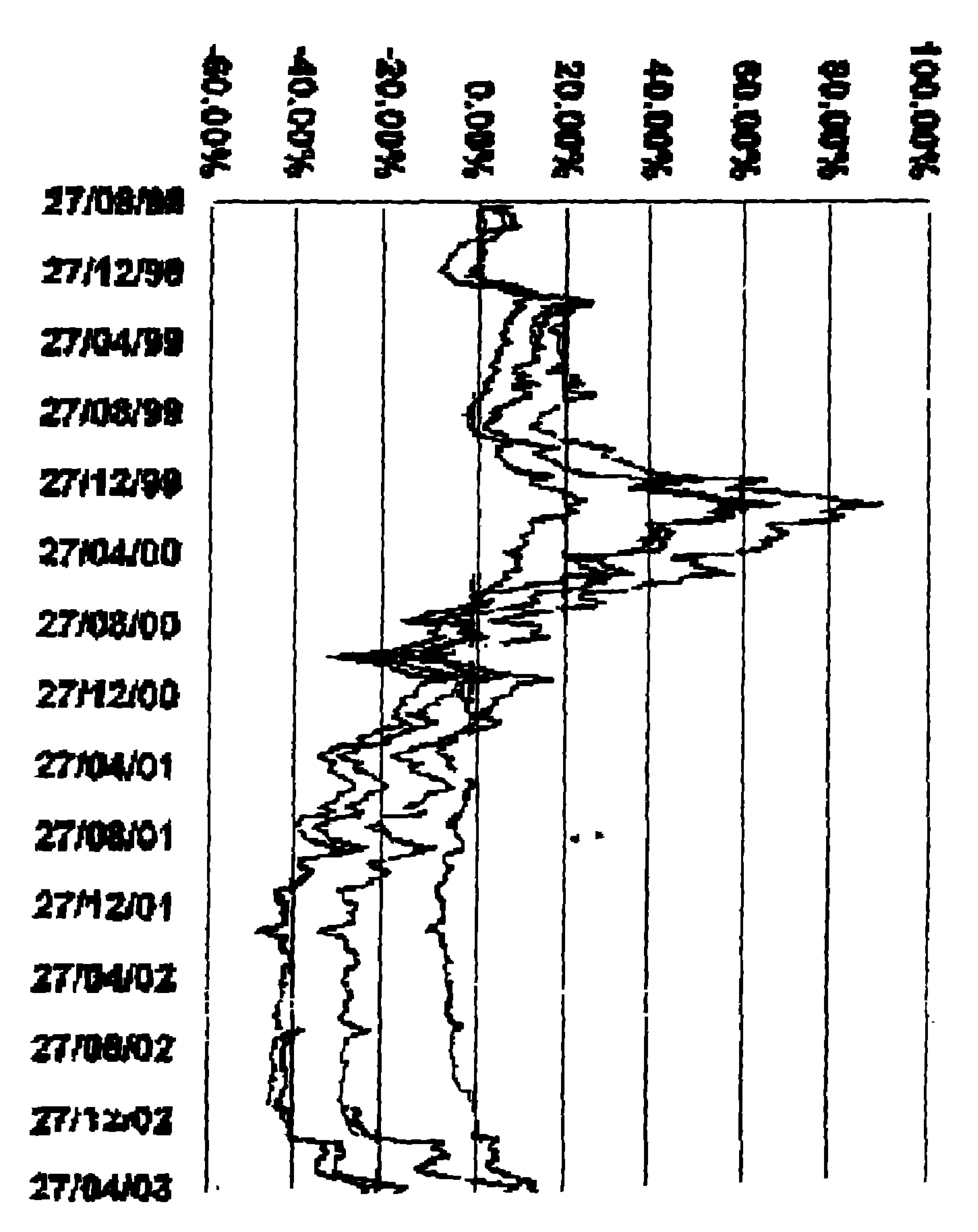
بالمؤشرات العاملة في السوق المصري

من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩

البيان	النسبة
عائد الصندوق [متضمن توزيعات]	0.13%
أداء مؤشـــــر المجمـــوعة المالية	-29.26%
أداء مؤشـــــر بـــرايـــــم	-4.58%
أداء مؤشـــــر هيرمـــــيس	-34.49%
السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩	113.06
أعلـــى سعــــر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ١٩٩٩/١/٢٨	117.46
أدنى سعــــر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٢١	74.48

مقارنة أداء صندوق بنك مصر إيران [متضمن توزيعات]

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري منذ بدء النشاط ٢٠٠٣/٥/٢٩



صندوق بنك مصر إيران

مؤشر برايم

مؤشر المجموعة المالية

مؤشر هيرمس

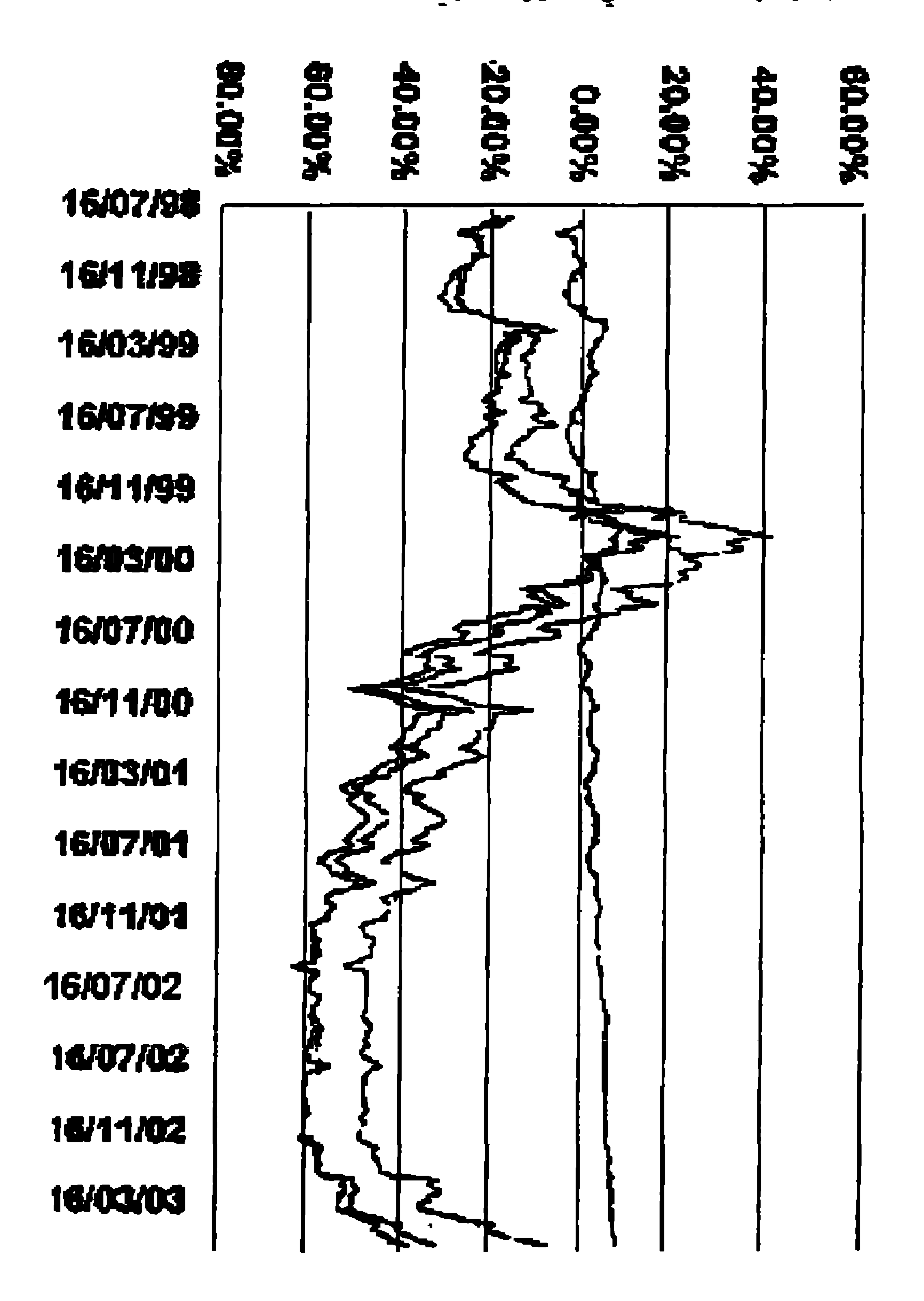
مقارنة أداء صندوق بنك مصر إيران [متضمن توزيعات]

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري منذ بدء النشاط ٢٠٠٣/٥/٢٩

النسبة	البيان
19.95%	عائد الصندوق [متضمن توزيعات]
-2.93%	أداء مؤشـــــر المجمـــــوعة المالية
28.04%	أداء مؤشـــــــــر بـــرايـــــــــم
-12.38%	أداء مؤشـــــر هيرمـــــــــيس
119.95	السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩
124.92	أعلـــى سعـــر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٠
88.32	أدنى سعـــرُ للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٢

مقارنة أداء استثمار أورينت تراست

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري منذ بدء النشاط ٢٠٠٣/٥/٢٩



صندوق بنك أورينت تراست

مؤشر برايم

مؤشر المجموعة المالية

مؤشر هيرمس

مقارنة أداء استثمار أورينت تراست

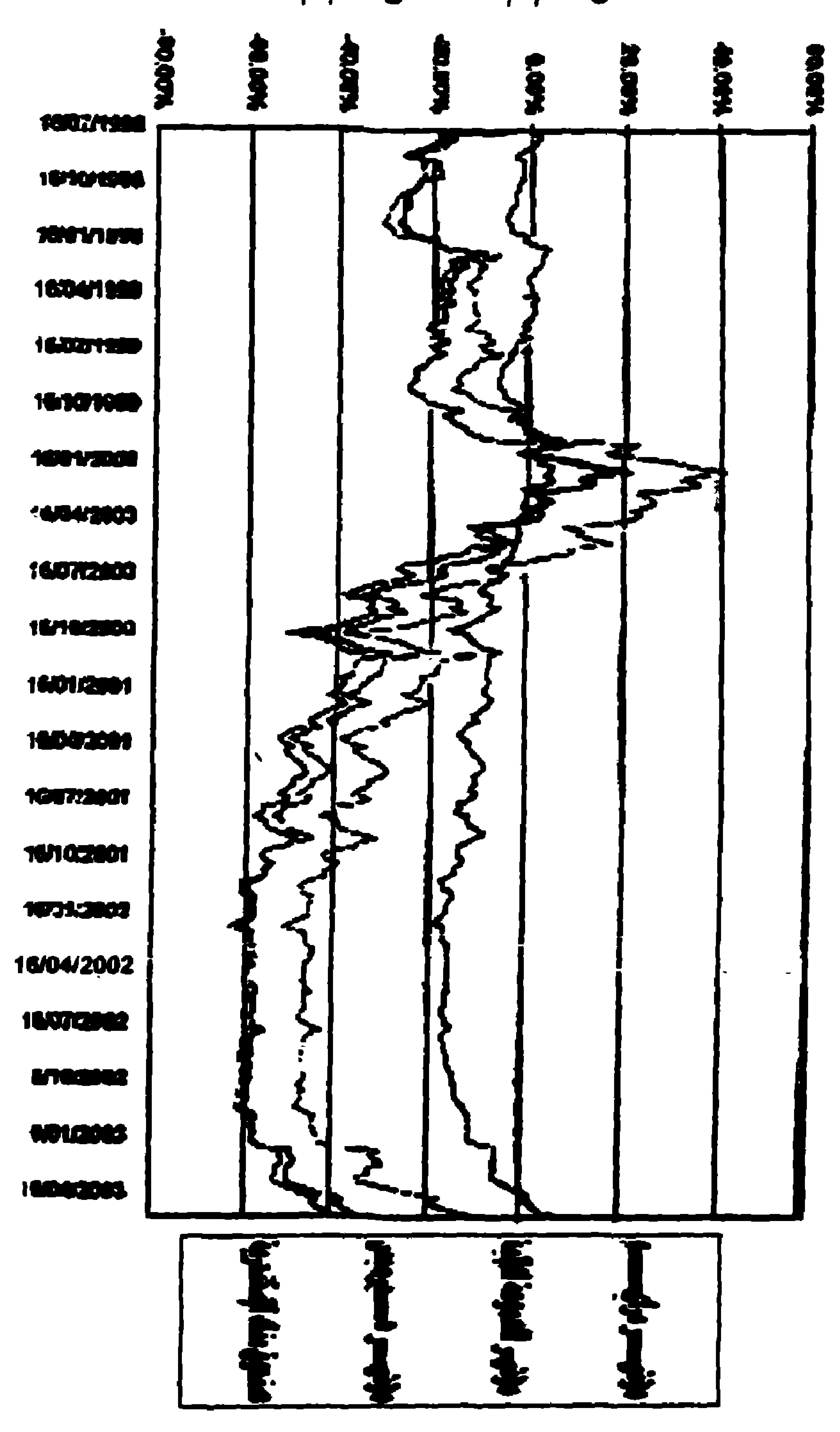
بالمؤشرات العاملة في السوق المصري منذ بدء النشاط ٢٠٠٣/٥/٢٩

البيان	النسبة
عائد الصندوق [متضمن توزيعات]	9.96%
أداء مؤشـــــر المجمـــــوعة المالية	-29.26%
أداء مؤشـــــر بـــرايـــــــم	-4.58%
أداء مؤشـــــر هيرمـــــــيس	-34.49%
السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩	1110.04
أعلـــى سعـــــر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٣	1110.74
أدنى سعـــــر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ١٩٩٨/٨/٢٧	951.41

مقارنة أداء صندوق بنك الإسكندرية [السعر متضمن التوزيعات]

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري

من ١٦/٧/١٩٩٨ حتى ٢٩/٥/٢٠٠٣



مقارنة أداء صندوق بنك الإسكندرية [السعر متضمن التوزيعات]

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري

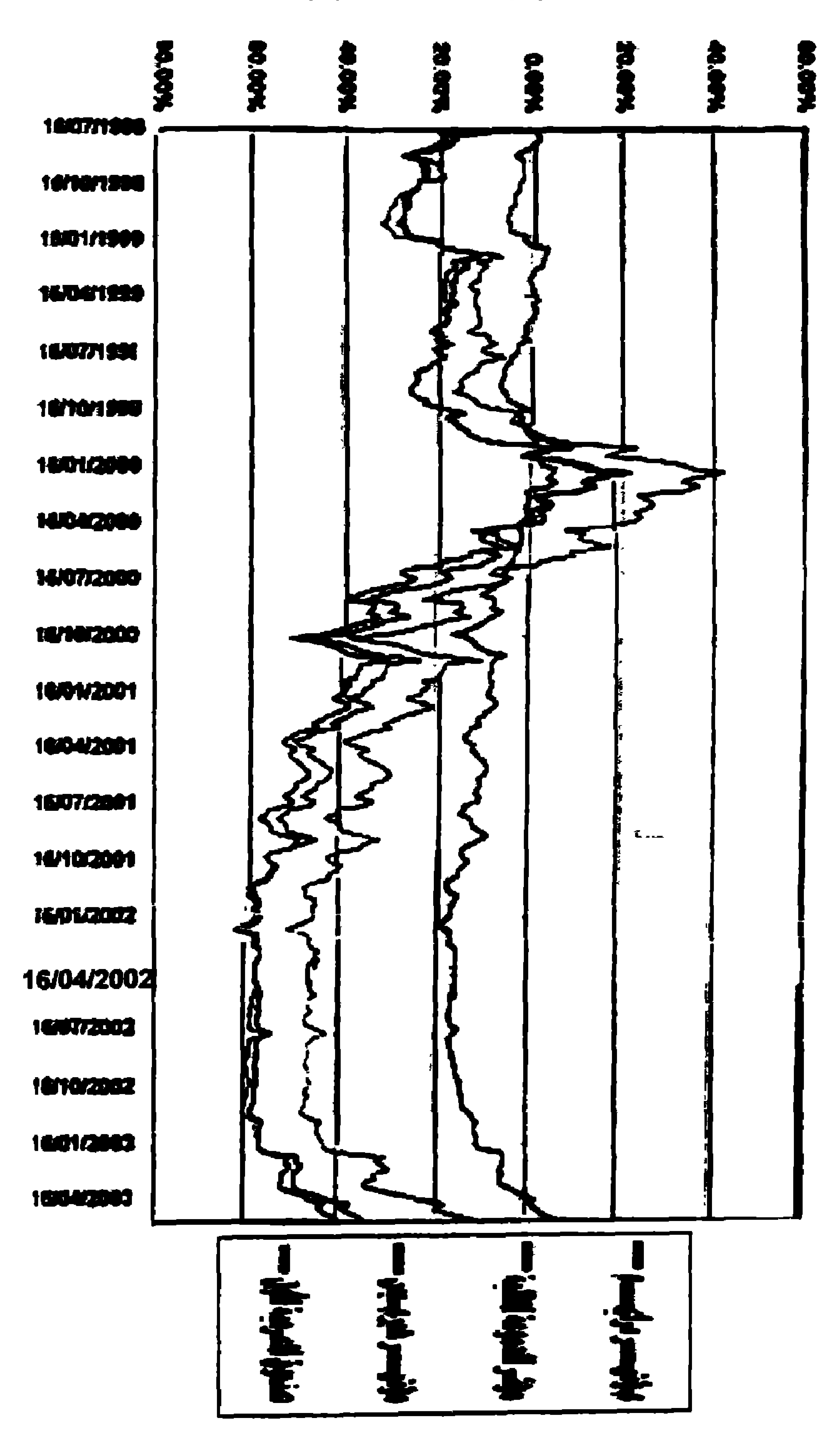
من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩

البيان	النسبة
عائد الصندوق [متضمن توزيعات]	8.31%
أداء مؤشر المجموعة المالية	-29.26%
أداء مؤشر برايم	-4.58%
أداء مؤشر هيرميس	-34.49%
السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩	174.45
أعلى سعر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٢	181.95
أدنى سعر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٢٠٠٢/١/٣١	137.01

مقارنة أداء صندوق بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الأول

السعر متضمن التوزيعات بالمؤشرات العاملة في السوق المصري

من ١٦/٧/١٩٩٨ حتى ٢٩/٥/٢٠٠٣



مقارنة أداء صندوق بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الأول

السعر متضمن التوزيعات بالمؤشرات العـــاملة في السوق المصري

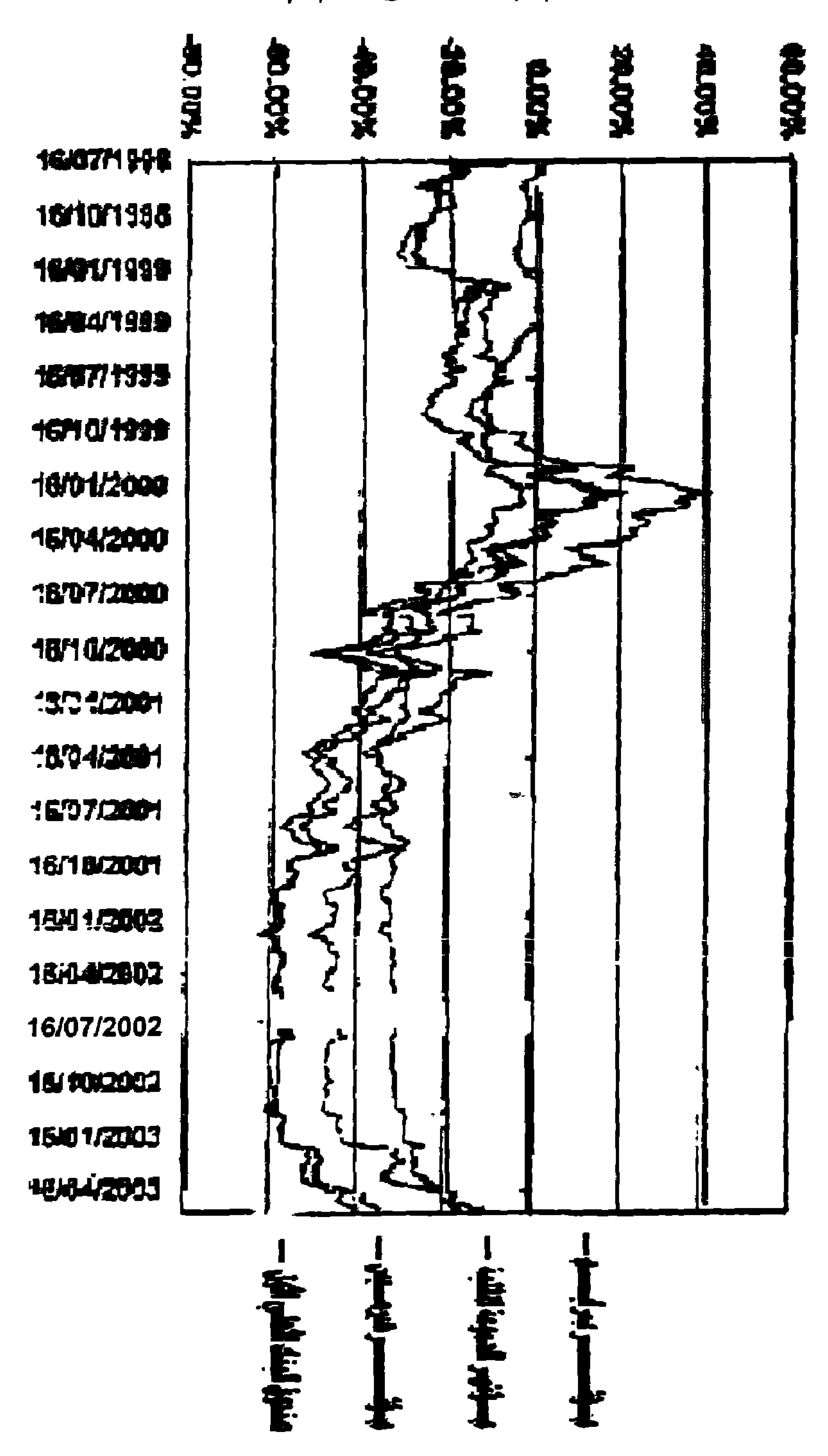
من ١٦/٧/١٩٩٨ حتى ٢٩/٥/٢٠٠٣

البيان	النسبة
عائد الصندوق [متضمن توزيعات]	-1.07%
أداء مؤشــــر المجمـــوعة المالية	-29.26%
أداء مؤشــــــر بـــرايـــــم	-4.58%
أداء مؤشــــر هيرمـــــيس	-34.49%
السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٩/٥/٢٠٠٣	740
أعلــى سعـــر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ٢٠/١/٢٠٠٠	805
أدنى سعـــر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٣١/١/٢٠٠٢	593.5

مقارنة أداء صندوق البنك الأهلي الأول

بالمؤشرات العاملة في السوق المصـــري

من ١٦/٧/١٩٩٨ حتى ٢٩/٥/٢٠٠٣



مقارنة أداء صندوق البنك الأهلي الأول

بالمؤشرات العاملة في السوق المصـــري

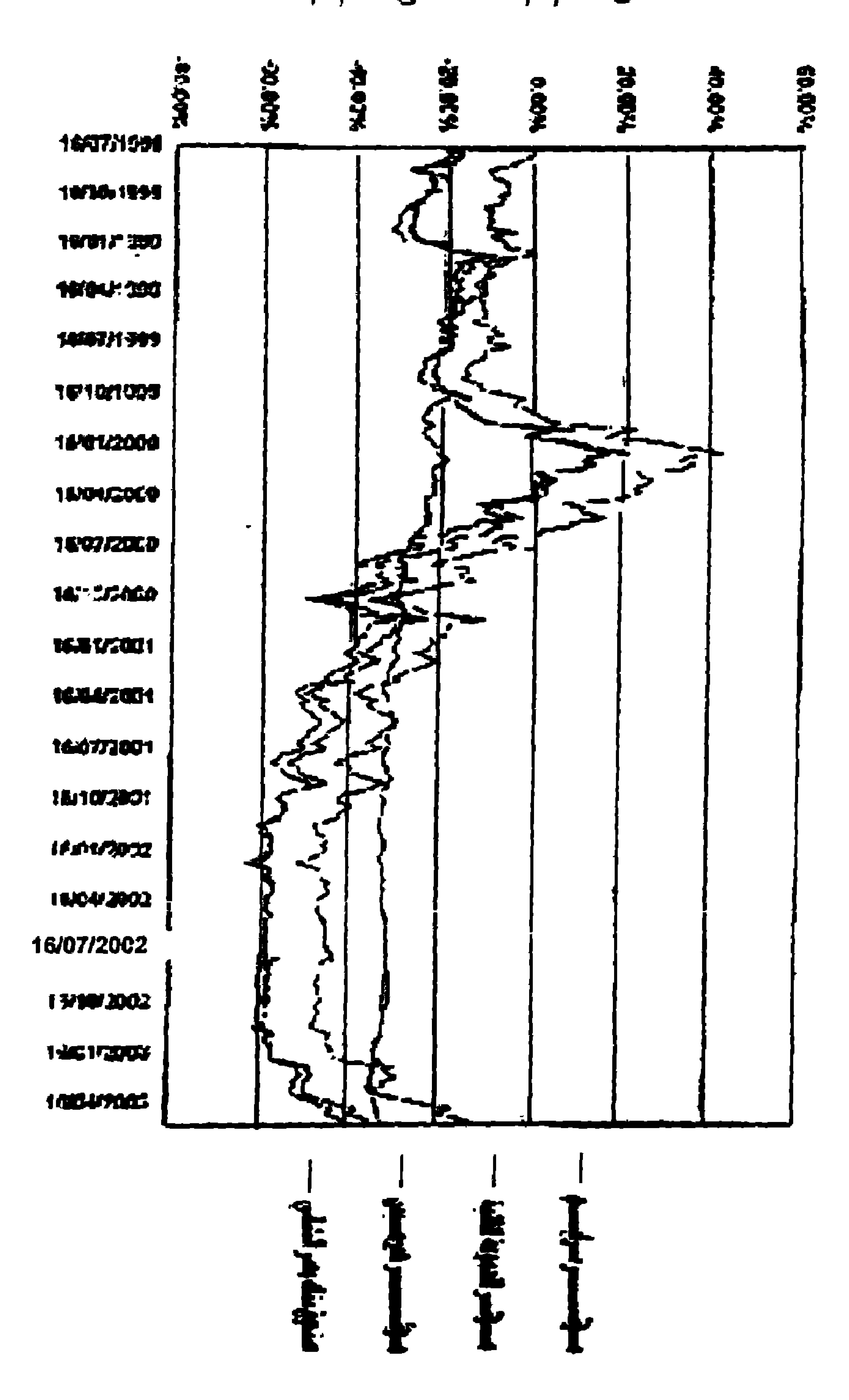
من ١٦/٧/١٩٩٨ حتى ٢٩/٥/٢٠٠٣

البيان	النسبة
عائد الصندوق [متضمن توزيعات]	- 15.61%
أداء مؤشـــــــر المجمـــــوعة المالية	-29.26%
أداء مؤشـــــــر برايـــــــم	-4.58%
أداء مؤشـــــــر هيرمـــــــيس	-34.49%
السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٩/٥/٢٠٠٣	626.56
أعلـــى سعـــر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ٢٠/٧/١٩٩٨	755.9
أدنى سعـــر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠١	470.52

مقارنة أداء صندوق بنك مصر الثاني [السعر متضمن التوزيعات] .

بالمؤشرات العاملة في السوق المصـــري

من ١٦/٧/١٩٩٨ حتى ٢٩/٥/٢٠٠٣



مقارنة أداء صندوق مصر الثاني [السعر متضمن التوزيعات]

بالمؤشرات العاملة في السوق المصـــري

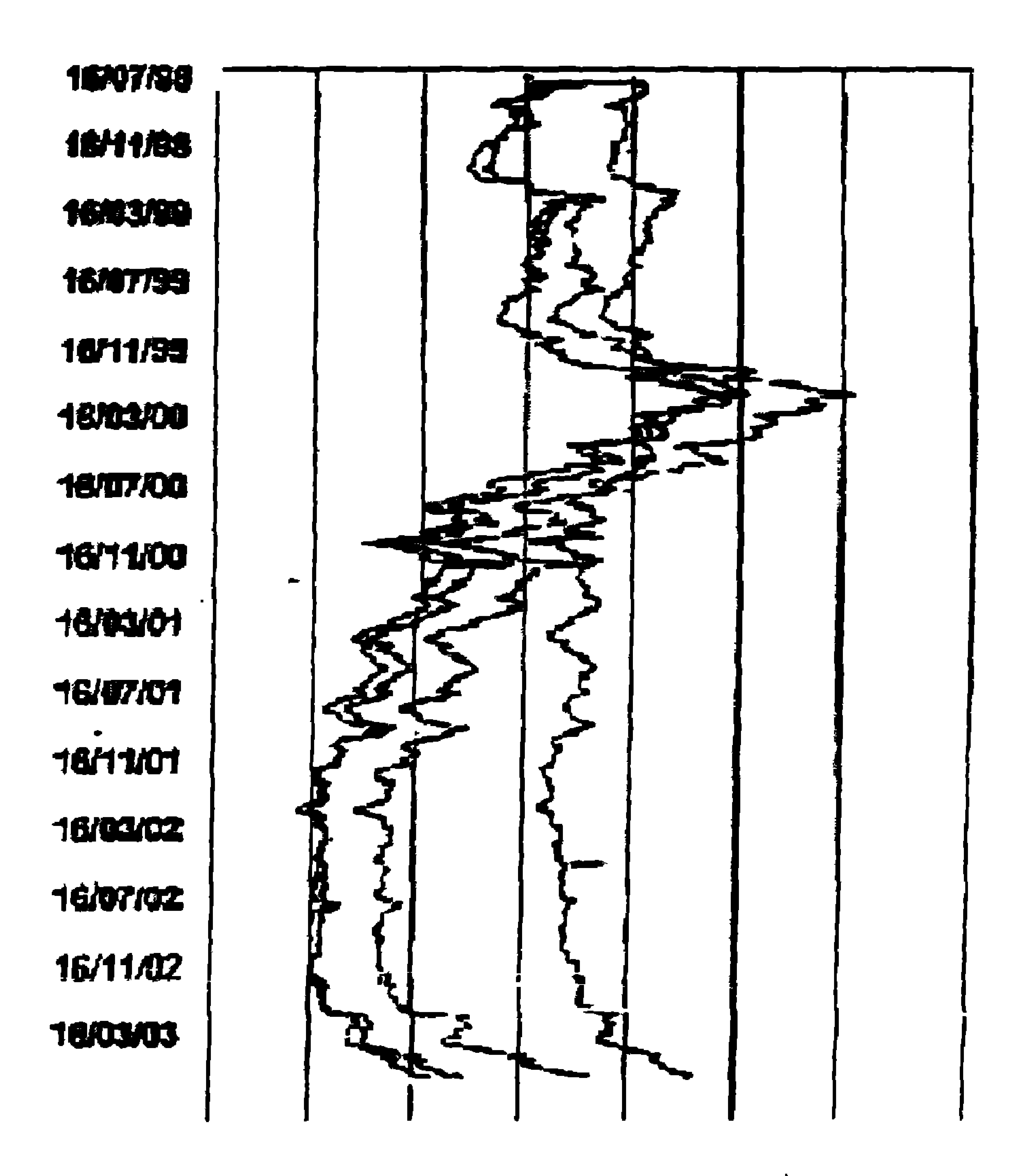
من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩

البيان	النسبة
عائد الصندوق [متضمن توزيعات]	- 31.79%
أداء مؤشـــــر المجمـــوعة المالية	- 29.26%
أداء مؤشـــــر بـــرايـــــم	-4.58%
أداء مؤشـــــر هيرمـــــــيس	-34.49%
السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩	80.84
أعلـــى سعـــر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ١٩٩٨/٧/١٦	118.52
أدنى سعـــر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٠	77.30

مقارنة أداء صندوق بنك مصر اكستريور [متضمن التوزيعات]

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري

من ١٦/٧/١٩٩٨ حتى ٢٩/٥/٢٠٠٣



صندوق بنك مصر اكستريور

مؤشر برايم

مؤشر المجموعة المالية

مؤشر هيرميس

مقارنة أداء صندوق بنك مصر اكستريور [متضمن التوزيعات]

بالـــمؤشرات العاملة في السوق المصري

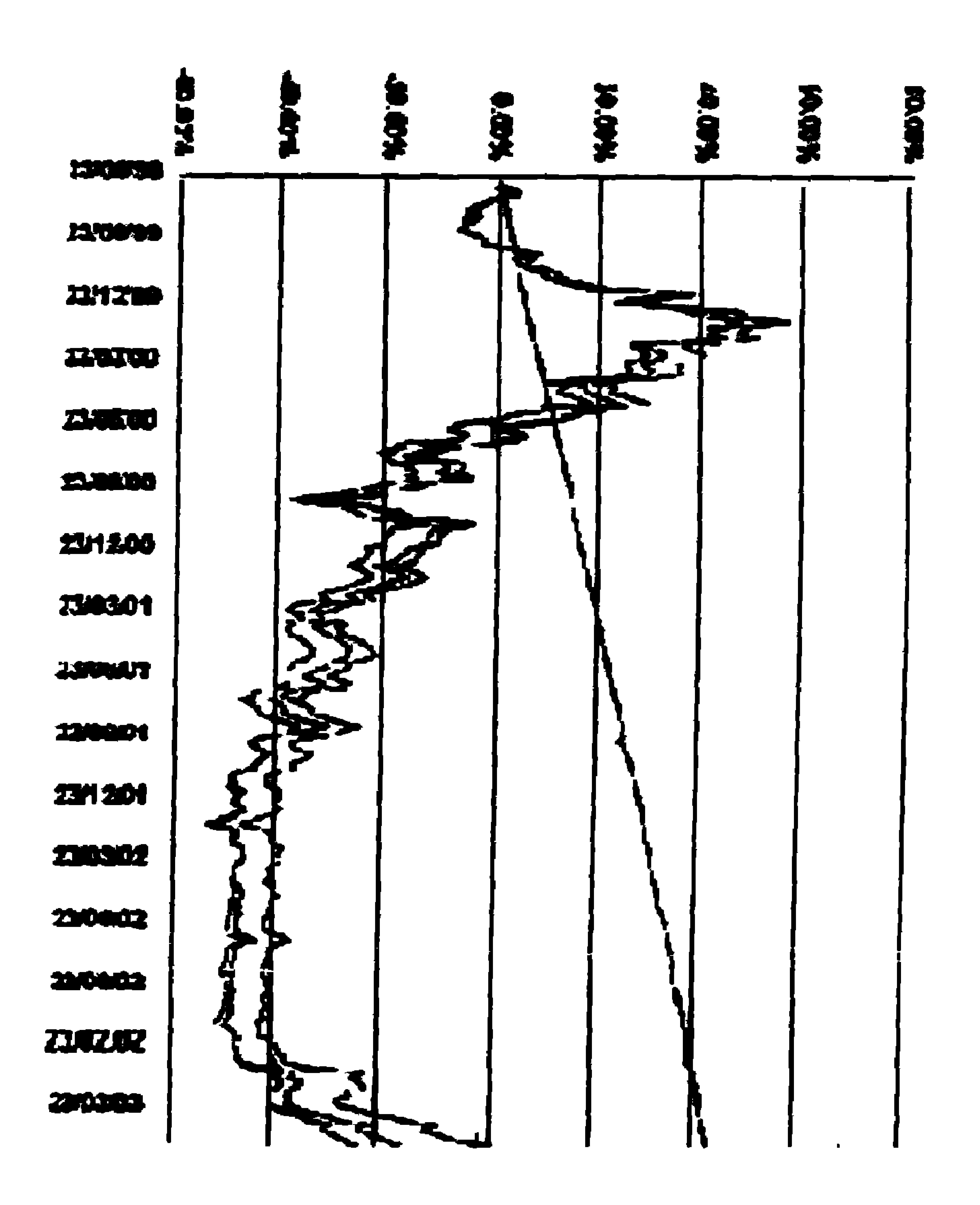
من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩

البيان	النسبة
عائد الصندوق [متضمن توزيعات]	12.05%
أداء مؤشـــــر المجمـــوعة المالية	-29.26%
أداء مؤشـــــر بـــرايـــــم	-4.58%
أداء مؤشـــــر هيرمـــــيس	-34.49%
السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩	1071.85
أعلـــى سعـــر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٠	1155.34
أدنى سعـــر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٢٠٠٠/٦/١٢	773.44

مقارنة أداء صندوق بنك أمريكان اكسبريس الثاني

السعر متضمن التوزيعات

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري منذ الإنشاء حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩



صندوق بنك أمريكان اكسبريس الثاني

مؤشـــــر برايـــــم

مؤشـــــر المجموعة المالية

مؤشـــــر هيرمـــيس

مقارنة أداء صندوق بنك أمريكان اكسبريس الثاني

السعر متضمن التوزيعات

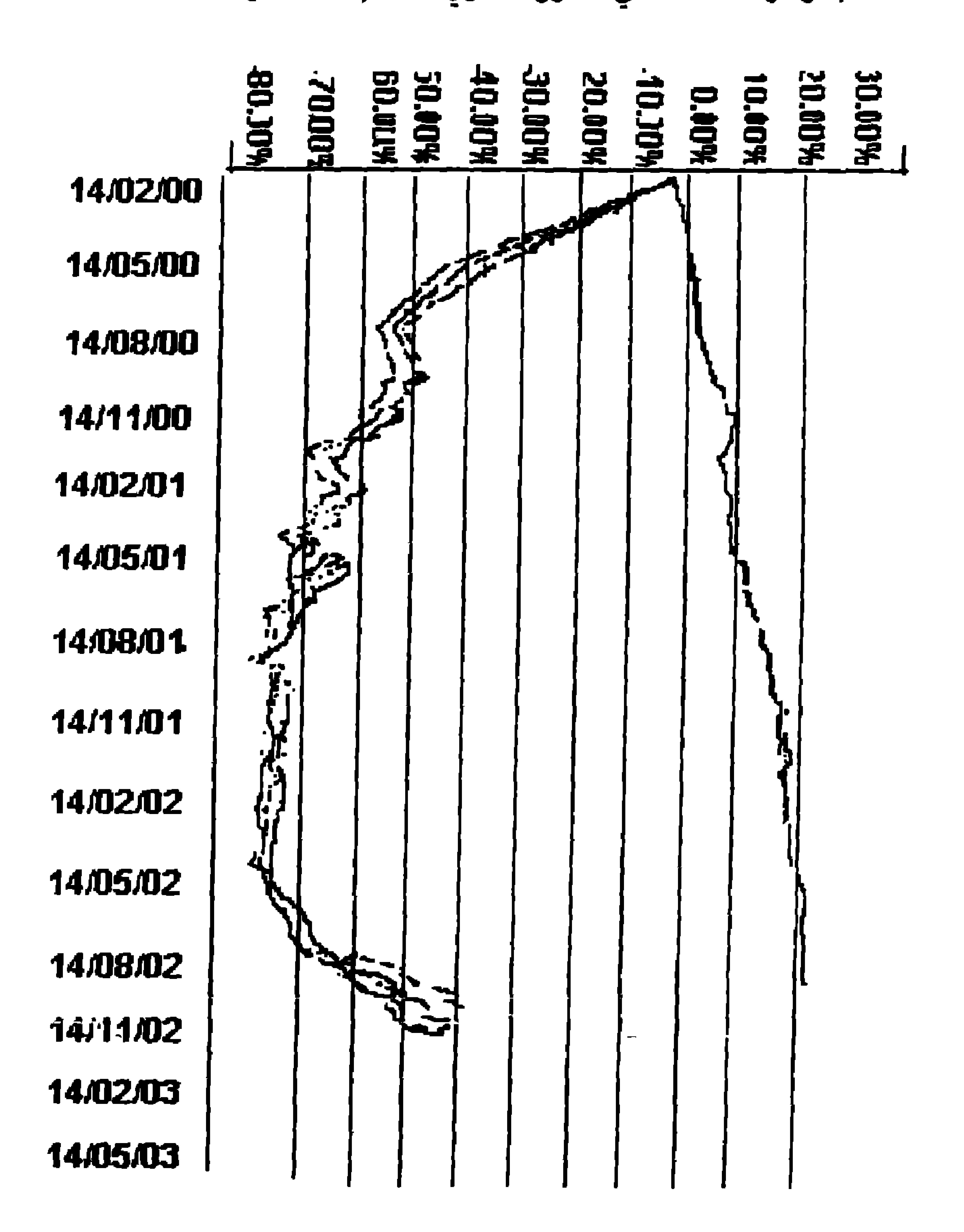
بالمؤشرات العاملة في السوق المصري منذ الإنشاء حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩

البيان	النسبة
عائد الصندوق [متضمن توزيعات]	44.24%
أداء مؤشـــــر المجمـــوعة المالية	-10.56%
أداء مؤشـــــــــر بـــرايـــــــم	5.39%
أداء مؤشـــــر هيرمـــــــيس	-17.85%
السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩	1443.18
أعلــى سعــر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩	1443.18
أدنى سعــر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٢	1000.53

مقارنة أداء صندوق البنك العقاري العربي المباشر

السعر متضمن التوزيعات

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري منذ الإنشاء حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩



صندوق البنك العقاري العربي المباشر

مؤشـــــر برايـــــم

مؤشـــــر المجموعة المالية

مؤشـــــر هيرمـــيس

مقارنة أداء صندوق البنك العقاري العربي المباشر

السعر متضمن التوزيعات

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري منذ الإنشاء حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩

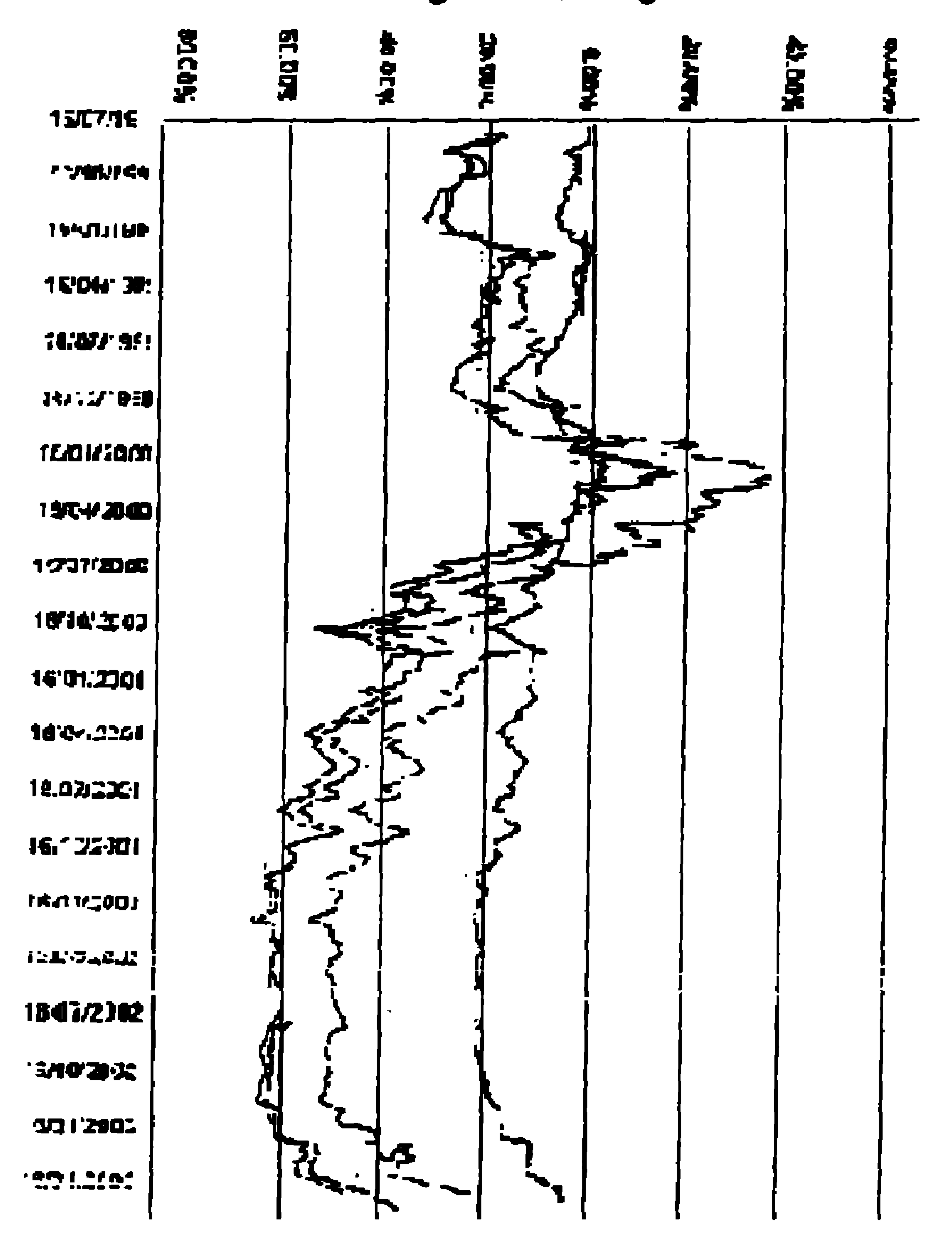
البيان	النسبة
عائد الصندوق [متضمن توزيعات]	23.18%
أداء مؤشــــر المجمــــوعة المالية	-42.30%
أداء مؤشــــر بــرايـــــم	--30.06%
أداء مؤشــــر هيرمـــــيس	-42.30%
السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩	1231.75
أعلــى ســعـــر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩	1231.75
أدنى ســعـــر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٢٠٠٠/٢/١٤	1000

مقارنة أداء صندوق المصري الأمريكي

السعر متضمن التوزيعات

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري منذ الإنشاء

من ١٦/٧/١٩٩٨ حتى ٢٩/٥/٢٠٠٣



صندوق المصـــــري الأمريكي

مـؤشـــــر برايـــــم

مـؤشـــــر المجموعة المالية

مـؤشـــــر هيرمـــــيس

مقارنة أداء صندوق المصري الأمريكي

السعر متضمن التوزيعات

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري منذ الإنشاء

من ١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩

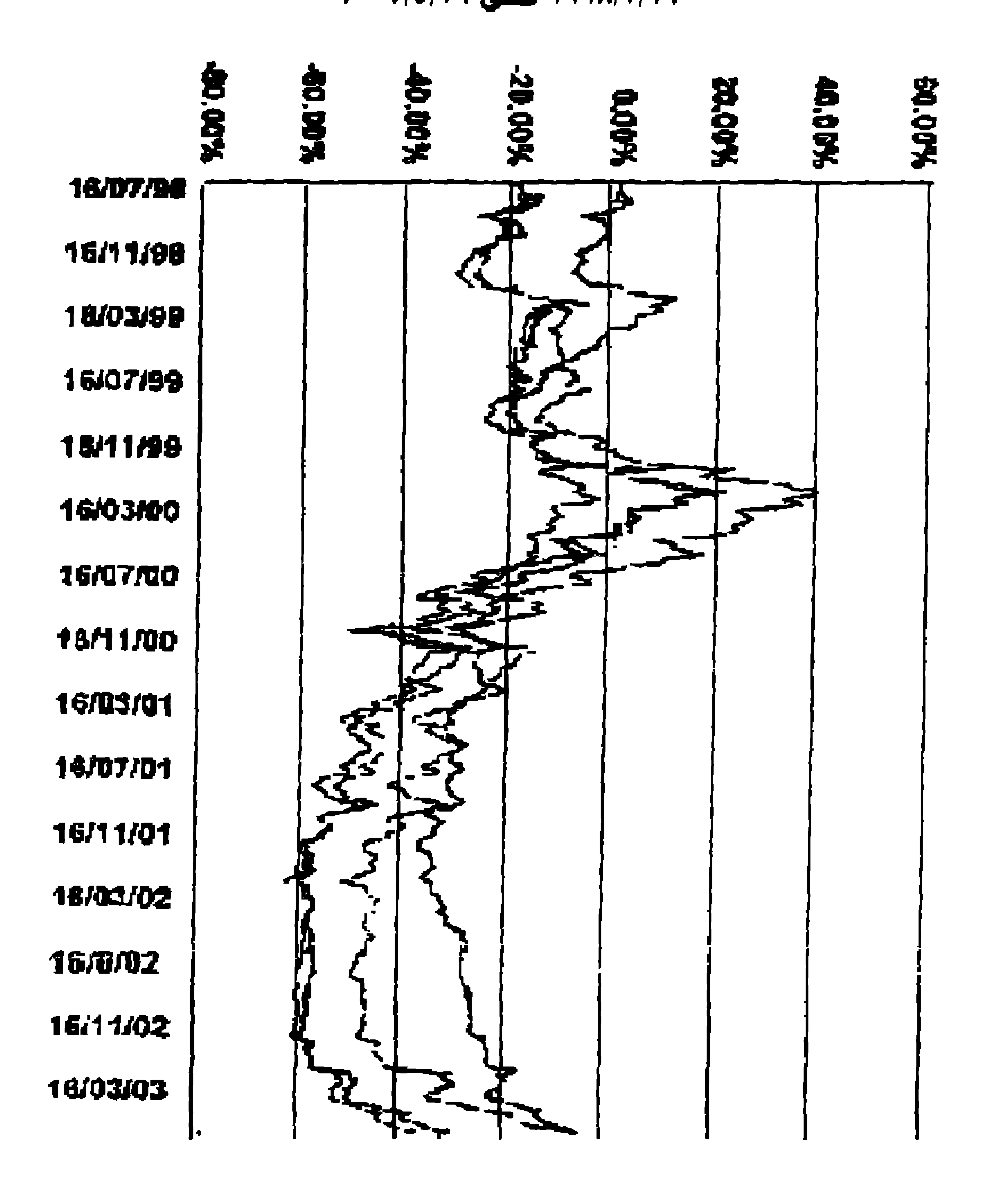
البيان	النسبة
عائد الصندوق [متضمن توزيعات]	6.14%
أداء مؤشـــــر المجمـــــوعة المالية	-29.26%
أداء مؤشـــــر بـــرايـــــم	-4.58%
أداء مؤشـــــر هيرمـــــيس	-34.49%
السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩	167.9
أعلـــى سعـــر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٢	167.90
أدنى سعـــر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٢٠٠٢/١/٣١	127.90

مقارنة أداء صندوق بنك مصر الدولي

السعر متضمن التوزيعات

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري منذ الإنشاء

١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩



صنـــدوق بنك مصر الدولي

مـؤشـــــر برايــــــم

مـؤشـــــر المجموعة المالية

مـؤشـــــر هيرمـــيس

مقارنة أداء صندوق بنك مصر الدولي

السعر متضمن التوزيعات

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري منذ الإنشاء

١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩

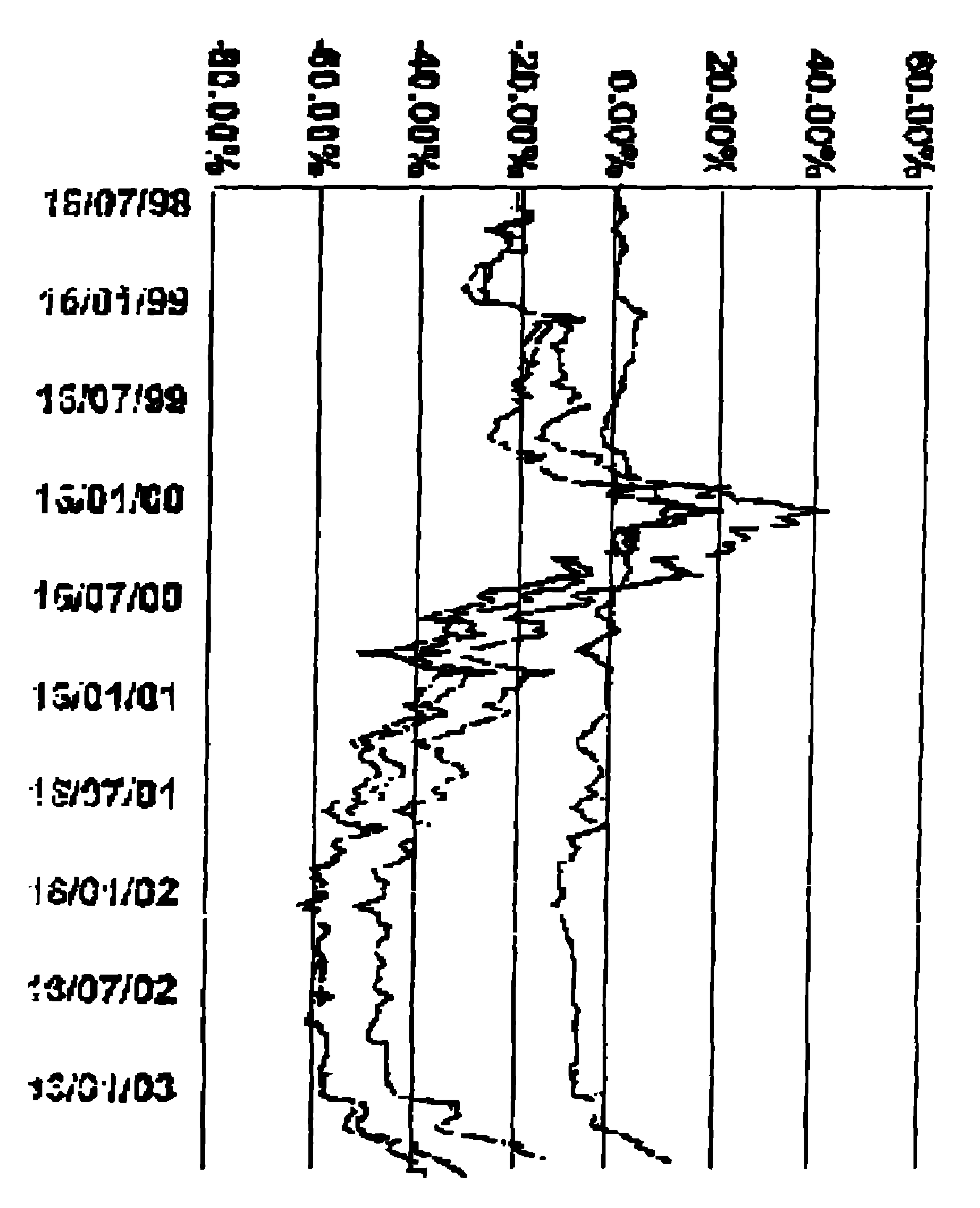
البيان	النسبة
عائد الصندوق [متضمن توزيعات]	-6.34%
أداء مؤشـــــر المجمـــوعة المالية	-29.26%
أداء مؤشـــــر بـــرايـــــم	-4.58%
أداء مؤشـــــر هيرمـــــيس	-34.49%
السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩	81.66
أعلـــى سعـــر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ١٩٩٩/١/٢٨	96.54
أدنى سعـــر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٦	55.41

مقارنة أداء صندوق بنك الشركة المصرية العربية الدولية الثاني

السعر متضمن التوزيعات

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري منذ الإنشاء

١٦/٧/١٩٩٨ حتى ٢٩/٥/٢٠٠٣



صنـــدوق بنك مصر الدولي

مـؤشـــــر برايـــــم

مـؤشـــــر المجموعة المالية

مـؤشـــر هيرمـــيس

مقارنة أداء صندوق بنك الشركة المصرية العربية الدولية الثاني

السعر متضمن التوزيعات

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري منذ الإنشاء

١٩٩٨/٧/١٦ حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩

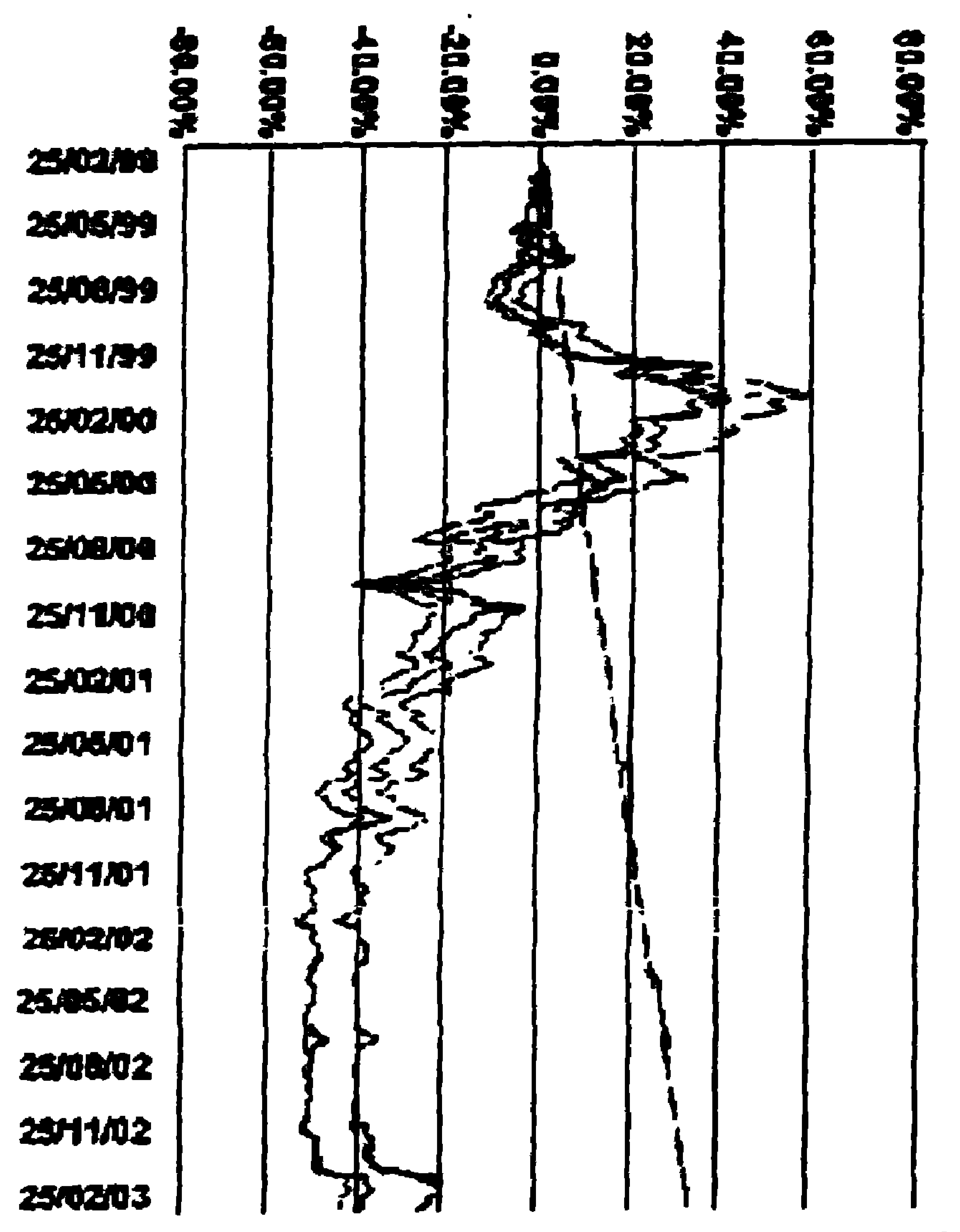
البيان	النسبة
عائد الصندوق [متضمن توزيعات]	13.37%
أداء مؤشــــــر المجمـــــوعة المالية	-29.26%
أداء مؤشـــــــر بـــرايـــــــم	-4.58%
أداء مؤشـــــــر هيرمـــــــيس	-34.49%
السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩	110
أعلــى سعـــر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩	110
أدنــى سعـــر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٢٠٠٢/١/٣١	86.39

مقارنة أداء صندوق بنك الشركة العربية المصرية الدولية الثالث

من بداية النشاط حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩

السعر متضمن التوزيعات

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري منذ الإنشاء



صندوق الشركة المصرفية العربية الدولية

مؤشـــــــر برايـــــــم

مؤشـــــر المجموعة المالية

مؤشـــــر هيرمـــــيس

مقارنة أداء صندوق بنك الشركة العربية المصرية الدولية الثالث

من بداية النشاط حتى ٢٠٠٣/٥/٢٩

السعر متضمن التوزيعات

بالمؤشرات العاملة في السوق المصري منذ الإنشاء

النسبة	البيان
35.10%	عائد الصندوق [متضمن توزيعات]
-14.50%	أداء مؤشـــــــر المجمـــــوعة المالية
6.86%	أداء مؤشـــــــر بـــرايــــــم
-22.98%	أداء مؤشـــــر هيرمـــــيس
136.05	السعر الحالي للوثيقة [متضمن توزيعات في تاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩
136.05	أعلـــى سعـــر للوثيقة [متضمن توزيعات بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٩
100.7	أدنى سعــــر للوثيقة [متضمني توزيعات] بتاريخ ٢٠٠٢/١/٣١



تحليل النسب المالية لصناديق الاستثمار

التعليق على المؤشرات المالية لصناديق الاستثمار

صندوق استثمار البنك الأهلي المصري

الأول ذو العـــــائد التراكمـــــي

رائـــد صناديق الاستثمار في مصر

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٢/١٢/٣١

القيمة بالجنيه المصري

البيـــــــان	٢٠٠٢/١٢/٣١
الأصــــــول	
نقــــــدية ودائـــــع بالبنـــــوك	٤٠٨٧٥١٥
أوراق حكومية ومضمومة من الحكومة	٨٠٩٨١
أســـــــهم محليـــــة عملـــة محلية	٢٦٨٣٩٤١٤
أوراق مــاليـــــــة أخـــــرى	١٤٤٤٨٩٧٣
وثـــــائق استثمار صناديق أخـرى	٦٥٣٠٧٥٠
حســـــــابات مدينـــــة أخـــرى	٨٠٠٦٢٥
مجمــــوع الأصول المتداولة	٥٢٧٨٨٢٥٨
الالتزامــات المتداولــــة	١٧٢٦٨٠٠
مجمــوع الالتزامـــــات	١٧٢٦٨٠٠
صـــــــافي أصول الصندوق	٥١٠٦١٤٥٨
عدد الوثائق القائمة [وثيقة]	٩٦٤٩٥
صـــــــافي قيمــة الوثيقة	٥٢٩,١٦جم

صندوق استثمار البنك الأهلي المصري

الأول ذو العـــائد التراكمـــي

رائد صناديق ا لاستثمار في مصر

قائمة الدخل عن الفترة من ٢٠٠٢/١/١ حتى ٢٠٠٢/١٢/٣١

القيمة بالجنيه المصري

البيـــــان	٢٠٠٢/١٢/٣١
الإيـــــرادات :	
عائد استثمارات في أوراق مالية	٤٩٨٨٨٣٠
موازنة تقلبات الأسعار	٧٤٠٤٨٨
الزيادة الفعلية في القيمة السوقية لوثائق الاستثمار لدى البنوك	٥٠٦٥٥٠
صافي أرباح بيع أوراق مالية	٢٣٨٧٤٨
إجمالي إيرادات النشاط	٦٤٧٤٦١٦
المصـــروفـــات	
مصروفات تسويق وإعلان	١٣٤٠٧٣
مصروفات إدارية وعمومية	٩٩٦٩٥٧
النقص الفعلي في القيمة السوقية للأوراق المالية	٢٩٩٢٤٤٣
إجمـــالي المصروفـــات	٤١٢٣٤٧٣
إيـــــرادات أخـــرى	
فـــوائد بنكـــية	٤٥٧٢٧٤
إيرادات غير عادية	٣٥١
صافي الربح/ الخسارة	٢٨٠٨٧٦٨

صندوق استثمار البنك الأهلي المصري الأول

ذو العـــائد التراكمـــي

رائد صناديق ا لاستثمار في مصر

ملخص قائمة التدفقات النقدية

القيمة بالجنيه المصري

البيــــــان	١/١/ حتى ٣١/١٢/٢٠٠٢
صــــافي التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل	٩٢٠٩٩١٩
صافي التدفقات النقـــدية المستخدمة في أنشطة التمويل	(٩٦٨٦٩٠٧)
صــــافي التدفقات النقـــدية خـــلال الفـــــترة	(٧٦٩٨٨)
رصـــــيد النقـــدية في أول الفـــــــترة	٤١٦٤٥٠٣
رصـــــيد النقـــدية في نهـــاية الفـــــترة	٤٠٨٧٥١٥

صندوق استثمار البنك الأهلي المصري الأول

ذو العــــائد التراكمـــي

رائد صناديق ا لاستثمار في مصر

أهم الشركات التي يساهم فيها صندوق استثمار البنك الأهلي المصري الأول

قطــــاع الخدمات .

- **الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول**

قطــــاع البنـوك :

- **البـــنك التجـــــــاري الدولـــي**
- **البنك المصـــري لتنمية الصـادرات**

قطــــــاع الأســمنت:

- **شـــــركة السويس للأسمنت**
- **شركـــة أســـمنت طــــــره**

قطاعي الصناعة والدواء:

- **الشـــــركة الشـــرقية للدخـــــان**
- **شركة البويات والصناعات الكيماوية [باكين]**
- **الشركة المصرية للصناعات الدوائية [إيبيكـو]**

قطــــاع الإسكــــــان:

- **شركـــــة المجموعة المصرية العقارية**
- **شركة اوراسكـــوم للإنشاء والصناعة**

تقرير مراقب الحسابات

قمـنا بمراجعة قوائم المركز المالي والدخل والتدفقات النقدية في ٢٠٠٢/١٢/٣١ وحساب القيمة الإستردادية لوثائق صندوق استثمار البنك الأهـلي المصـري الأول (ذو العائد التراكمي) في نهاية عمل يوم ٢٠٠٢/١٢/٣١. وقـد تمـت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية في سبيل ذلـك قمنا بالحصول على جميع البيانات والإيضاحات التي رأينا ضرورتها لأغراض المراجعة.

وفـي رأيـنا أن الصندوق يمسك حسابات مالية مستقلة منتظمة تتماشى مع معايير المحاسبة المصرية وأن قوائم المركز المالي والدخل ٧ والـتدفقات الـنقدية مـتفقة مع هذه الحسابات ويعطيان على التوالي مع الإيضاحات المتممة لهما صـورة صادقة عن نتائج نشاط الصندوق في ٢٠٠٢/١٢/٣١ والمركز المالي للصندوق في ذلك التاريخ.

كما أن أسس تقييم أصول والتزامات هذا الصندوق وتحديد القيمة الاسـتردادية لوثائق الاستثمار في ٢٠٠٢/١٢/٣١ تتفق مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ونشرة الاكتتاب الخاصة بهذا الصندوق وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال في هذا الشأن.

مراقب الحسابات

حسنين كامل أحمد	حافظ مصطفى رغب
سجل مراقبي حسابات	سجل مراقبي حسابات
الهيئة العامة لسوق المال رقم (٢)	الهيئة العامة لسوق المال (١)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

تـم تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية على أساس متوسط أسعار البورصـة لكل ورقة مالية في نهاية عمل يوم ٢٠٠٢/١٢/٣١ وأدرجت فروق القيمة السوقية بقائمة الدخل في نهاية الفترة.

- **يتم تقييـم أذون الخـزانة على أسـاس صـافي القيمة الحاليـة .**
- **يتم تقييـم وثـائق الاستثمار على أساس آخر قيمة بيعية معلنـة .**
- **أدرجت صافي أرباح أو خسائر التصرف في الاستثمارات بالكامل في قائمة الدخل**
- **يتـم إثبات الإيرادات المحققة وفقاً لمبدأ الاستحقاق في نهاية الفترة الماليـة .**
- **تستخدم أسعار السوق المصرفية الحرة في نهاية كل فترة لأغراض تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية .**

صندوق استثمار البنك الأهلي المصري الثاني

ذو العائد الدوري

قائمة المركز المالي في ٢٠٠٣/١٢/٣١

[القيمة بالجنيه المصري]

البيـــــــان	٢٠٠٣/١٢/٣١
الأصـــــــول :	
نقـــــــدية وودائـــــع بالبنـــــــوك	١٢٧١٢٩٧٤
أوراق حكومية ومضمومة من الحكومة	٣٦٣٥٢
أســــــهم محليـــــــة عملـــة محلية	٣٢١٩٣١٢١
أوراق مـــاليـــــــــة أخـــــرى	٢٨٣٨٦٣٩٥
وثـــــائق استثمار صناديق أخـــرى	٥٩٥٩٧٥٠
حســــــــابات مدينـــــة أخـــرى	١٥٨٠٨٨٣
مجمــــــوع الأصول المتداولة	٨٠٨٦٩٤٧٥
الإلتزامات المتداولة	٣١١١٧٢٩
مجمـــوع الالتزامات	٣١١١٧٢٩
صـــــــــافي أصول الصــــندوق	٧٧٧٥٧٧٤٦
عدد الوثائق القائمة [وثيقة]	١٤٩٥٣٥١
صــــــــــافي قيمة الوثيقـــة	٥٢ جم

صندوق استثمار البنك الأهلي المصري الثاني

ذو العائد الدوري

قائمة الدخل عن الفترة من ٢٠٠٣/١/١ حتى ٢٠٠٣/١٢/٣١

القيمة بالجنيه المصري

البيـــــان	٢٠٠٣/١٢/٣١
الإيـــــرادات :	
عائد استثمارات في أوراق مالية	٧٥٠٠٧٤٥
مـــــوازنة تقلـــبات الأسعار	١٦٤٨٥٧
الزيادة الفعلية في القيمة السوقية لوثائق الاستثمار لــدى البنوك	٣١٥٠٠
صافي أرباح بيع أوراق مالية	٣٠٩٦٥٢
إجمالي إيرادات النشاط	٨٠٠٦٧٥٤
المصـــــروفات	
- مصـــــروفات إدارية وعمـــومـيـــــة	١١٦٣٨٥٨
- النقص الفعلي في القيمة السوقية للأوراق المالية	٢٨٣٧٦٣٠
إجمـــالي المصروفـــات	٤٠٠١٤٨٨
إيرادات أخرى	
- فـــوائد بنكـــية	٩٠٢٩٦٤
- إيرادات غير عادية	١٨٢٢٦
صافي الربح / الخسارة	٢٨٠٨٧٦٨

صندوق استثمار البنك الأهلي المصري الثاني

ذو العائد الدوري

ملخص قائمة التدفقات النقدية

القيمة بالجنيه المصري

البيـــــــان	من ١/١ حتى ٢٠٠٣/١٢/٣١
صافي التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيـــــيل	١٣٠٥٠٢٨٨
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمـويل	(٦٧٨٤٠٠٣)
صافي التدفقـــــــــات النقـــــدية خــــــلال الفـترة	٦٢٦٦٢٨٥
رصــــــــيد النقــــــديـــة في أول الفـــــــــترة	٦٤٤٦٦٨٩
رصـــــــيد النقــــــديـــة في نهـــــاية الفـترة	١٢٧١٢٩٧٤

تقرير مراقب الحسابات

قمـــنا بمراجعة قوائم المركز المالي والدخل والتدفقات النقدية في ٢٠٠٣/١٢/٣١ وحســـابات القـــيمة الاستردادية لوثائق صندوق استثمار البنك الأهــــــلي المصــري الثاني (ذو العائد الدوري) في نهاية عمل يــوم ٢٠٠٣/١٢/٣١ وقــد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية وفي سبيل ذلك قمنا بالحصول على جميع البيانات والإيضاحات التي رأينا ضرورتها لأغراض المراجعة.

وفــي رأيــنا أن الصندوق يمسك حسابات مالية مستقلة منتظمة تتماشـــى مع معايير المحاسبة المصرية وأن قوائم المركز المالي والدخل والـــتدفقات الـــنقدية مـــتفقة مع هذه الحسابات ويعطيان على التوالي مع الإيضـــاحات المتـــممة لهما صورة صادقة عن نتائج نشاط الصندوق في ٢٠٠٣/١٢/٣١ والمركز المالي للصندوق في ذلك التاريخ.

كما أن أسس تقييم أصول والتزامات هذا الصندوق وتحديد القيمة الاســتردادية لوثائق الاستثمار فـي ٢٠٠٣/١٢/٣١ تتفق مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ونشرة الاكتتاب الخاصـــة بهـــذا الصندوق وكذلك الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة لسوق وكذلك المال في هذا الشأن.

مراقب الحسابات

حسنين كامل أحمد	**حافظ مصطفى رغب**
سجل مراقبي حسابات	**سجل مراقبي حسابات**
الهيئة العامة لسوق المال رقم (٢)	**الهيئة العامة لسوق المال (١)**

أهم الشركات التي يساهم فيها
صندوق استثمار البنك الأهلي المصري الثاني

قطاع الخدمات :

- الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول

قطاع البنوك:

- البنك التجاري الدولي
- البنك المصري لتنمية الصادرات

قطاع الأسمنت:

- شركة السويس للأسمنت
- شركة أسمنت طره

قطاعي الصناعة والدواء:

- الشركة الشرقية للدخان
- شركة البويات والصناعات الكيماوية (باكين)
- الشركة المصرية للصناعات الدوائية (إيبكو)

قطاع الإسكان:

- شركة المجموعة المصرية العقارية
- شركة اوراسكوم للإنشاء والصناعة

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

تـــم تقيـــيم الاستثمارات في الأوراق المالية على أساس متوسط أســـعار البورصـــة لكـــل ورقة مالية في نهاية عمل يوم ٢٠٠٣/١٢/٣١ وأدرجت فروق القيمة السوقية بقائمة الدخل في نهاية الفترة.

- **يتم تقييـــم أذون الخـــزانة على أســـــاس صــــافي القيمة الحالية**

- **يتم تقيـــيم وثائـــق الاستثمار على أساس آخر قيمة بيعـــية معلنة**

- **أدرجـــت صافي أرباح أو خسائر التصرف في الاستثمارات بالكامل في قائمة الدخل**

- **يتـــم إثبـــــات الإيرادات المحققـــة وفقاً لمبدأ الاستحقاق في نهاية الفترة المالية**

- **تستخدم أســعار السـوق المصرفية الحرة في نهاية كل فترة لأغراض تقييم الأرصدة بالعملية الأجنبية .**

تحـــليل النسب المالية

البنك الأهلي المصري

رائد صناعة الاستثمار في مصر

أولاً مــــؤشرات السيولة :

البيـــــان	النسب المالية	الأول ٢٠٠٢/١٢/٣١	الثاني ٢٠٠٣/١٢/٣١
نســـــبة التداول	= الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	٥٢٧٨٨٢٥٨ / ١٧٢٦٨٠٠ = ٣٠,٦	٨٠٨٦٩٤٧٥ / ٣١١١٧٢٩ = ٢٦,٠
نسبة السداد السريع	= الأصول المتداولة – المخــــــزون / الخصوم المتداولة	٥٢٧٨٨٢٥٨ – صفر / ١٧٢٦٨٠٠ = ٣٠,٦	٨٠٨٦٩٤٧٥ – صفر / ٣١١١٧٢٩ = ٢٦,٠
المعدل النـــــقدي	= النقـــــدية + الاستثمارات المالية / الخصوم المتداولة	٤٠٨٧٥١٥ + ٤٧٩٠٠١١٨ / ١٧٢٦٨٠٠ = ٣٠,١	١٢٧١٢٩٧٤ + ٦٦٥٧٥٦١٨ / ٣١١١٧٢٩ = ٢٥,٥
نسبة صافي رأس المـــــال العامل	= الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة / إجمالي الأصول	٥٢٧٨٨٢٥٨ – ١٧٢٦٨٠٠ / ٥٢٧٨٨٢٥٨ = ١,٠٠	٨٠٨٦٩٤٧٥ – ٣١١١٧٢٩ / ٨٠٨٦٩٤٧٥ = ١,٠

ثانياً : مؤشرات النشاط

البيـــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠٣/١٢/٣١
معدل دوران المخــــزون	= الإيرادات / المخزون	–	–
معـــدل دوران الأصول الثابتة	= الإيرادات / صافي الأصول الثابتة	–	–
معدل دوران الأصول المتداولة	صافي الأصول الثابتة / الإيرادات	٦٤٧٤٦١٦ / ٥٢٧٨٨٢٥٨ = ٠,١	٨٠٠٦٧٥٤ / ٨٠٨٦٩٤٧٥ = ٠,١
معدل دوران إجمالي الأصول	= الإيرادات / إجمالي الأصول	٦٤٧٤٦١٦ / ٥٢٧٨٨٢٥٨ = ٠,١	٨٠٠٦٧٥٤ / ٨٠٨٦٩٤٧٥ = ٠,١
معدل دوران الحسابات المدينة	الإيرادات / المدينون + أوراق القبض	٦٤٧٤٦١٦ / ٨٠٠٦٢٥ = ٨,١	٨٠٠٦٧٥٤ / ١٥٨٠٨٨٣ = ٥,١
معدل دوران الحسابات الدائنة	الإيرادات / الدائنون – أوراق الدفع	٦٤٧٤٦١٦ / ١٧٢٦٨٠٠ = ٣,٧٥	٨٠٠٦٧٥٤ / ٣١١١٧٢٩ = ٢,٥٧
متوسط فترة التحصيل	= المدينون + أ.ق×٣٦٠ / المبيعات	٨٠٠٦٢٥ / ٦٤٧٤٦١٦ = ٤٤,٥٤	١٥٨٠٨٨٣ / ٨٠٠٦٧٥٤ = ٧١,١
متوسط فترة السـداد	= الدائنون + أ.د × ٣٦٠ / المشتريات	–	–

تحـــليل النسب المالية

البنك الأهلي المصري

رائد صناعة الاستثمار في مصر

ثالثاً: مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة:

البيـــــان	النسب المالية	الأول ٢٠٠٢/١٢/٣١	الثاني ٢٠٠٣/١٢/٣١
معدل التمويل بالديـــــون	= إجمالي الديون / إجمالي الأصول	١٧٢٦٨٠٠ / ٥٢٧٨٨٢٥٨ = ٠,٠٣	٣١١١٧٢٩ / ٨٠٨٦٩٤٧٥ = ٠,٠٤
معدل التمويل بحقوق الملكية	= إجمالي الديون / حقوق الملكية	–	–
معدل التمويل بالقروض	= إجمالي الديون / القروض	–	–
معدل تغطية الفوائد	= الدخل قبل الضرائب + الفوائد / الفوائد	–	–
الاحتياطيات رأس المال	= الاحتياطيات / رأس المال	–	–

رابعاً: مؤشـــرات الربحية:

البيـــــان	النسب المالية	الأول ٢٠٠٢/١٢/٣١	الثاني ٢٠٠٣/١٢/٣١
هامش الربح	= صافي الربح × ١٠٠ / المبيعات	٢٨٠٨٧٦٨ / ٦٤٧٤٦١٦ = ٠,٤	٤٩٢٦٤٥٦ / ٨٠٠٦٧٥٤ = ٠,٦
العائد على الأصول	= صافي الربح × ١٠٠ / إجمالي الأصول	٢٨٠٨٧٦٨ / ٥٢٧٨٨٢٥٨ = ٠,٠٥	٤٩٢٦٤٥٦ / ٨٠٨٦٩٤٧٥ = ٠,٠٦
العائد على حقوق الملكية	= صافي الربح × ١٠٠ / حقوق الملكية	–	–

التعليق على المؤشـــرات المالية

لصندوق استثمار البنك الأهلي المصري

أولاً : مـــؤشرات السيولة *Liquidity Ratios:*

(١) نسبــــــة التداول : *Current Ratio :*

نسبة التداول - الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠٣/١٢/٣١
٣٠,٦	٢٦,٠

وتعكـــس هذه النسبة درجة كفاية الأرصدة النقدية، وكذا الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقد سائل خلال فترة قصيرة لمقابلة الدائنية قصيرة الآجل. وهذا المؤشر كمعيار جيد للشركات يكون بنسبة ٢ : ١ وذلك يعني أن كـــل ٢ جنـــيه مـــن الأصـــول المتداولة يغطي ١ جنيه من الخصوم المتداولة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *أن المؤشـــر فـــي عام ٢٠٠٢ الأول وهو ٣٠,٦ في ارتفاع عن عام ٢٠٠٣ الثاني وهو ٢٦ بمقدار ٤,٦.*

- *إن ارتفـــاع المؤشـــر فـــي عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيد لانعكاسها درجة كفاية الأرصدة النقدية.*

(٢) نسبة السداد السريع Quick Ratio (Acid test ratio) :

نسبة السداد السريع = الأصول المتداولة – المخزون / الخصــــوم المتداولــة

الثاني ٢٠٠٣/١٢/٣١	الأول ٢٠٠٢/١٢/١٢
٢٦	٣٠,٦

وهــذه النســبة توضح مدى قدرة المشروع على سداد التزاماته قصــيرة الآجــل باستخدام أصوله المتداولة سريعة التحول إلى نقدية مثل النقدية بالصندوق والبنوك وكذلك الأوراق المالية وأوراق القبض وأرصدة العملاء.

ومن ذلك يتضح الآتي.

- أن المؤشــر في عام ٢٠٠٢ الأول وهو ٣٠,٦ في ارتفاع عن العام الثانـي ٢٠٠٣ وهو ٢٦ بمقدار ٤,٦.
- أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر لتوضيحها مدى قدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الآجل.

(٣) المعدل النقدي Cash Ratio :

المعدل النقدي = النقدية + الاستثمارات المالية / الخصــــوم المتداولـــة

الثاني ٢٠٠٣/١٢/٣١	الأول ٢٠٠٢/١٢/٣١
٢٥,٥	٣٠,١

وتقـــيس هـــذه النسبة مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته العاجلـــة من النقدية المتوفرة لديه بالصندوق والبنك مضافاً إليها الأوراق الماليـــة وتقـــيس هذه النسبة القدرة الفورية على الوفاء بالإلتزامات دون الحاجـــة إلى التخلص ببيع أي أصول وكلما كان المعدل مرتفع يكون هذا مؤشر جيد.

<u>ومن ذلك يتضح الآتي</u> :

- أن المؤشـــر في عام ٢٠٠٢ الأول هو ٣٠,١ في ارتفاع عام ٢٠٠٣ الثاني وهو ٢٥,٥ بمقدار ٤,٦.
- أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيد لمدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته العاجلة من النقدية المتوفرة لديه بالصندوق والبنك.

(٤) معدل دوران الأصول المتداولة *Current Assets Turnover* :

معدل دوران الأصول المتداولة = صـــافي المبيعات / الأصول المتداولة

الثاني	الأول
٢٠٠٣/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٠,١	٠,١

وهـــذا المعدل يستخدم في قياس قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات مـــن خـــلال اســـتخدامها لأصولها سواء المتداولة أو الثابتة وكلما ارتفع المعدل كان ذلك مؤشر جيداً.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ الأول وهو كما هو في عام ٢٠٠٣ الثاني.*
- *إن استمرار المؤشر كما هو في سنة المقارنة يعتبر ضعيف جداً لبيانه عدم قدرة المنشأة وتحقيق إيرادات من خلال استخدامها المتداولة والثابتة.*

(٥) معدل دوران الحسابات المدينة:

معدل دوران الحسابات المدينة = المبيعات / المدينون + أوراق القبض

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠٣/١٢/٣١
٨,١	٥,١

وهذه النسبة تقيس مدى التناسب الزمني في سياسة الائتمان بالشركة أو مدى قدرة الديون التجارية للمنشأة على الوفاء بالتزاماته التجارية في وقت مناسب دون الحاجة إلى أي تمويل من خارج دورة النشاط ويعتمد تقييم جودة إدارة حسابات المدينين على تقييم معدل دوران الحسابات المدينة وبصفة عامة تشير النسبة المرتفعة إلى إدارة فعالة لحسابات المدينين بينما تشير النسبة المنخفضة إلى وجود مشكلة خطيرة في دورة تحصيل إيرادات المبيعات.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ الأول وهو ٨,١ في ارتفاع بسيط عن عام ٢٠٠٣ الثاني وهو ٥,١ بمقدار ٣.
- أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر متوسط لم تشير إليه فعالية إدارة الحسابات المدينة.

[٦] **معدل دوران الحسابات الدائنة :**

معدل دوران الحسابات الدائنة = **المبيعات / الدائنون + أوراق الدفع**

الثاني	الأول
٢٠٠٣/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٢,٥٧	٣,٧٥

وتقيس هذه النسبة قيمة الحسابات الدائنة من الإيرادات ومدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها كقيمة من الإيرادات فكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك مؤشر جيد وذلك عكس معدل دوران الحسابات المدينة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٣,٧٥ في ارتفاع بسيط جداً عن عام ٢٠٠٣ الثاني وهو بمقدار ٢,٥٧ .
- أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر متوسط ويشير لقدرة المنشأة على سداد التزاماتها لقيمة من الإيرادات.

[٧] متوسط فترة التحصيل:

متوسط فترة التحصيل = (المدينون + أوراق القبض × ٣٦٠) / المبيعات

الثاني	الأول
٢٠٠٣/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٧١,١	٤٤,٥

وهــذا المؤشــر يوضح المدة التي تحصل فيها المنشأة مالها من أصـــــــول مـــتداولة وكلما كان عدد الأيام المحصل فيها المبالغ المدينة (المديــنون ، أوراق القــبض) قليل كان ذلك جيد وتعتبر سياسة المنشأة سياسة ناجحة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ الأول وهو ٤٤,٥ في انخفاض عام ٢٠٠٣ الثاني وهو ٧١,١ بمقدار ٢٦,٦٠.*

- *أن انخفــاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ الأول عن سنة المقارنة يعتبر متوســط فـــي الانخفــاض وعدم تأثيره على المدة التي تحصل فيه المنشأة مالها من أصول متداولة.*

ثالثاً : مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة Finance Ratios :

[1] معدل تمويل بالديون Debit Ratio :

معدل التمويل بالديون = **إجمالي الديون / إجمالي الأصول**

الثاني	الأول
٢٠٠٣/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٠,٠٤	٠,٠٣

وهذا المعدل يقيس مدى مساهمة دائنو المنشأة في اقتناء أصولها كمصدر من مصادر التمويل وكلما انخفض هذا المؤشر كان ذلك مؤشر جيد ودل على أن إجمالي الأصول تم تمويلها خارجياً بنسبة ضعيفة.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- *أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ الأول وهو ٠,٠٣ في انخفاض بسيط جداً عن عام ٢٠٠٣ الثاني وهو ٠,٠٤ وبمقدار ٠,٠١.*

- *أن انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ الأول في سنة المقارنة يعتبر جيد جداً ولم يشير إلى مدى مساهمة دائنو المنشأة في اقتناء أصولها كمصدر من مصادر التمويل.*

رابعاً: مؤشرات الربحية Profitability Ratios :

[١] هامش الربح = صافي الربح × ١٠٠ / المبيعـــــات

الثاني	الأول
٢٠٠٣/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٠,٦	٠,٤

ويقيس هذا المؤشر العلاقة بين صافي الربح والمبيعات أي تقيس العلاقـــة في قائمة الدخل وتعتبر مقياس للحكم على مدى ربحية المشروع وتســتخدم كأساس للمقارنة وكلما كانت النسبة مرتفعة كلما كان المشروع في حالة جيدة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢/ الأول وهو ٠,٤٠ وأن انخفاض بسيط عن عام ٢٠٠٣ الثاني وهو ٠,٦ بمقدار ٠,٠٢ ط.
- أن ارتفـــاع المؤشـــر في عام ٢٠٠٢ الأول عن سنة المقارنة يعتبر ضعيف ويشير إلى عدم ربحية المشروع بالصورة السليمة.

[٢]العائد على الأصـــول = صافي الربح × ١٠٠ / إجمـــالي الأصول

الثاني	الأول
٢٠٠٣/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٠,٠٦	٠,٠٥

وهـــذا المؤشـــر يقيس مدى ربحية المنشأة وقدرتها على استثمار أموالها المختلفة وتحقيق عائد مناسب منها وكلما ارتفعت النسبة كان ذلك دليل على أن المنشأة استغلت أصولها استغلال جيد لتحقيق ربح مناسب.

<u>ومن ذلك يتضح الآتي</u> :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ الأول وهو ٠,٠٥ وفي انخفاض بسيط عن عام ٢٠٠٢ الثاني وهو ٠,٠٦ وبمقدار ٠,٠١.

- أن انخفـــاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ الأول عن سنة المقارنة تعتبر ضـــعيفة جـــداً ويشير إلى عدم ربحية المنشأة وقدرتها على استثمار أموالها المختلفة.

صندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول ذو العائد الدوري والنمو الرأسمالي

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣١ لسنة ١٩٩٤

ملخص قائمة المركز المالي

القيمة بالجنيه المصرية

البيـــــان	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
الأصــول المتداولة		
نقـــدية وودائــــع بالبنــوك	٢٥٨٥٥٦٠٣	٢١٤٩١٤٤٨
أسهم محلــــية بالصـــافي	٥٦٩٣١٠١٧	٥٨٥٥٠٠٩٥
سندات بنوك وشركات وحكومية	١٣١٦٤٣٥٢	٢٨٢٢٣٢٤٥
مدينـــــون وأرصـــــدة مدينة	٥٦٣٠٤٥	٦١٢٨٧١
مجمـــوع الأصول المتداولة	٩٦٥١٤٠١٧	١٠٨٨٧٧٦٥٩
الإلتزامــات المـــتداولة حســــــابات دائنة متنوعة	٦٨٨٤٨٦	١٢٢٢٧٧٨٢
مجموع الإلتزامـات المتداولــة	٦٨٨٤٨٦	١٢٢٢٧٧٨٢
رأس المــــــال العـــامل	٩٥٨٢٥٥٣١	٩٦٦٤٩٨٧٧
الأصــول طويلة الأجـل **شهــادات ادخــار**	٣٥٧٣٠٠٠	٣٥٧٣٠٠٠
صــــافي أصول الصنــدوق	٩٩٣٩٨٥٣١	١٠٠٢٢٢٨٧٧
عـــــدد الوثــــائق القائمة	١١١٤٥٣١	١٢٥٨٨٢٩
صـافي قيـمة الوثيقة	٨٩,١٨	٧٩,٦٢

صندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول ذو العائد الدوري

والنمو الرأسمالي

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣١ لسنة ١٩٩٤

ملخص قائمة الدخـل

البيـــــــان	٢٠٠٢/١/١ إلى ٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١/١ إلى ٢٠٠١/١٢/٣١
الإيـــــــرادات		
عائد استثمـــــارات في أوراق مالية (كوبونات)	٥٣٢٢٨٢٢	٥٠٨٥٤٣٩
فـــوائد دائـــــنة	٣٣٧٦٥٧٦	٣٥٤٥١٧٤
صافي التغير في القيمة السوقية للأوراق المالية	٢٣٣٠٤٢٢٤	(١٤٤٩٧٥٧٨)
عمولة استرداد وثائق وإيـــرادات أخرى	٣٥٨١٥٩	١١٥١٥٦٧
إجمالي الإيرادات (خسائر) النشاط	٣٢٣٦١٧٨١	(٤٧١٥٣٩٨)
المصـــــــروفات		
مصروفات النشـــــــاط	٢٠٤٠٣٣٩	٢١٧٢٣٠٣
صافي خسائر بيع أوراق مالية	١٩١٠٨٨٥٩	١١٦٩٠٠٢٦
مخصص تقلبات أسعار أوراق مالية	١٦٢٨٦	(٩٥٠٥٧)
إجمـــالي المصروفــــات	٢١٣١١٤٨٤	١٣٧٦٧٢٧٢
صافي ربح [خسارة] العام	١١٠٥٠٢٩٧	(١٨٤٨٢٦٧٠)

صندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول ذو العائد الدوري

والنمو الرأسمالي

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣١ لسنة ١٩٩٤

ملخص قائمة التدفقات النقدية

البيـــان	٢٠٠٢/١/١ إلى ٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١/١ إلى ٢٠٠١/١٢/٣١
صافي النقدية الناتـــجة من أنشـطة التشغيـــل	١٦٢٣٨٧٩٨	٢٧٣٩٥٨٦
صافي النقدية المستخدمة في أنشطـــة الاستثمـــار	-	(٣٥٧٣٠٠٠)
صافي النقدية المستخدمة في أنشطـــة التمويـــل	(١١٨٧٤٦٤٣)	(٩٢٢٢٦٧٧)
صافي التغيير في النقدية وما في حكمها خلال العام	٤٣٦٤١٥٥	(١٠٠٥٦٠٩١)
رصـــــيد النقـــدية وما في حكمها أول العـــام	٢١٤٩١٤٤٨	٣١٥٤٧٥٣٩
رصـــــيد النقدية وما في حكمها في آخر العـــام	٢٥٨٥٥٦٠٣	٢١٤٩١٤٤٨

صندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول ذو العائد الدوري والنمو الرأسمالي

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣١ لسنة ١٩٩٤

بيـــان أكبر خمسة أسهم مستثمر فيها :

(١) النساجون الشرقيون

(٢) البنك التجاري الدولي

(٣) الشرقية للدخان

(٤) أوراسكوم للإنشاء والصناعة

(٥) البنك المصري الأمريكي.

صندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول ذو العائد الدوري والنمو الرأسمالي

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣١ لسنة ١٩٩٤

حجم المشتريات والمبيعات للأسهم خلال الفترة

من ٢٠٠٢/١/١ إلى ٢٠٠٢/١٢/٣١

[بالجنيه المصرية]

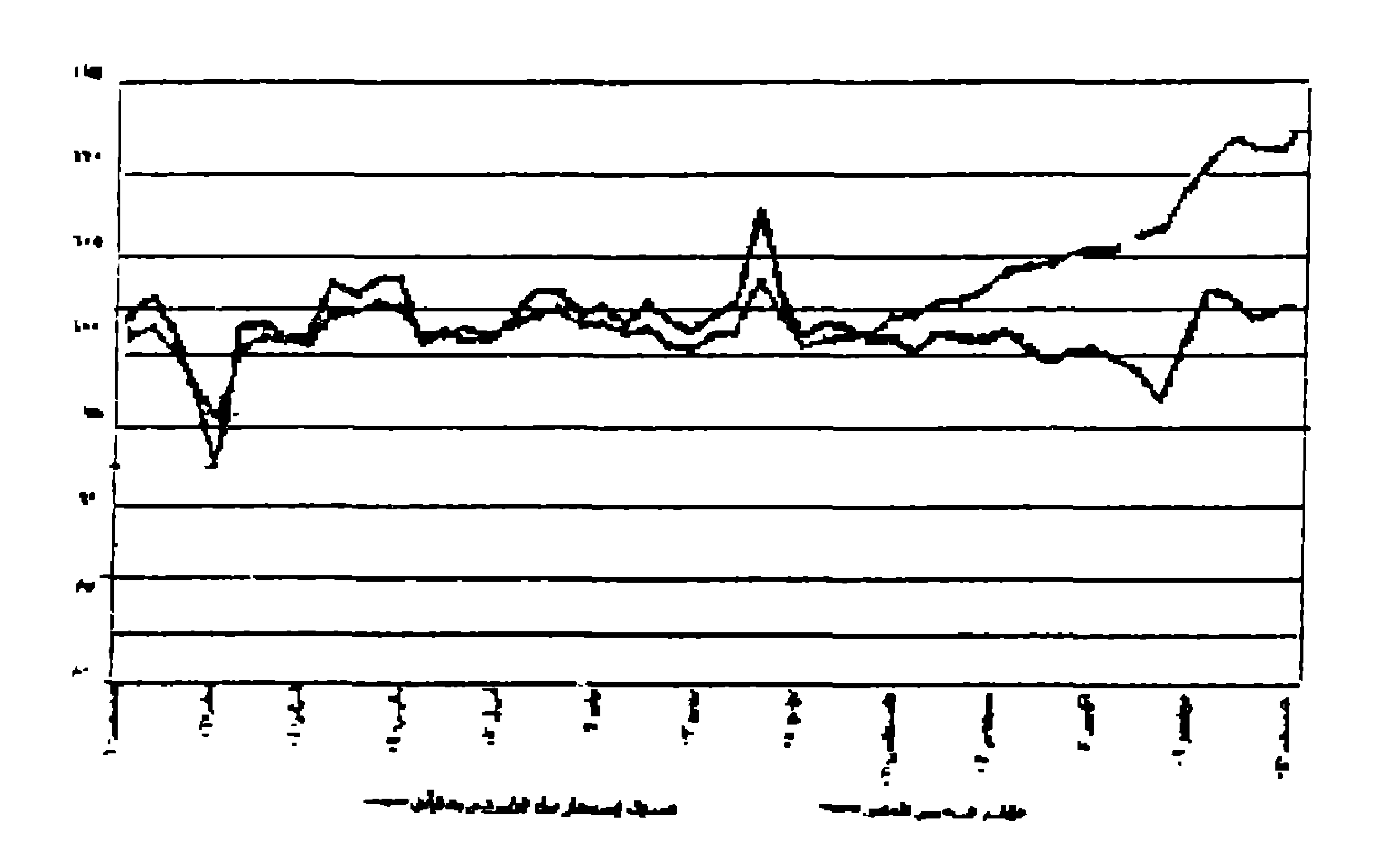
البيان	القيمة
المشتريات	١٣٤١٦٤٠٥
المبيعات	١٨٦١٥٧٤٩

صندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول ذو العائد الدوري

والنمو الرأسمالي

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣١ لسنة ١٩٩٤

مقارنة أداء صندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول بمؤشر هيرميس المالي



تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة حملة وثائق استثمار صندوق بنك الإسكندرية الأول

راجعنا القوائم المالية لصندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ والتي استخرجت منها القوائم المالــية المختصرة المرفقة وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية. وفي ضــوء القوانــين واللــوائح المصرية السارية وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ٢ فبراير ٢٠٠٣ فقد أبدينا رأياً غير متحفظ بأن القوائم المالية للصــندوق عــن الســنة المالــية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ والتي اســتخرجت منها القوائم المالية المختصرة المرفقة تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي للصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وكذا عــن نتــيجة أعمالــه وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ في ضوء معايير المحاسبة المصرية. ومن رأينا أن القوائم المالية المختصرة المرفقة تتفق في كل جوانبها الهامة. مع القوائم المالية الكاملة للصــندوق عــن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي للصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ ونــتائج أعماله وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكــذا عن نطاق أعمال مراجعتنا فإن الأمر يقتضي الرجوع إلى القوائم المالية الكاملة للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وتقرير مراقبي الحسابات عليها.

القاهرة في ١٠ يونيو ٢٠٠٣

مراقبا الحسابات

طه محمود خالد	***أحمد فؤاد***
(زروق وخالد وشركاهم BDO)	***(KPMG حازم حسن)***

صندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول ذو العائد الدوري

والنمو الرأسمالي

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣١ لسنة ١٩٩٤

ملخص الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

أنشأ بنك الإسكندرية (شركة مساهمة مصرية) – صندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول (ذو العائد الدوري والنمو الرأسمالي) بموجب ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣١ لسنة ١٩٩٤ وفقاً لأحكام قانون سوق راس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وقد عهدت إدارة الصندوق إلى المجموعة المصرية لإدارة صناديق الاستثمار " شركة مساهمة مصرية" (مدير الاستثمار) وبتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٠٢ تم تجديد عقد الإدارة وعهد بإدارته إلى شركة هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار.

أهم السياسات المحاسبية المتبعة .

تحتسب أتعاب مدير الاستثمار وأتعاب وعمولات بنك الإسكندرية طبقاً لنشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق وعقد الإدارة. تمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصري ويثبت فروق إعادة تقييم العملات الأجنبية بقائمة الدخل. يتم تقييم الاستثمارات المقيدة بالبورصة على أساس أسعار الإقفال السارية في البورصة وقت التقييم كما يتم تقييم الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة بالتكلفة أو القيمة طبقاً لإحدى طرق التقييم المقبولة أيهما أقل. ويدرج بقائمة الدخل صافي التغيرات في فروق التقييم الناتجة عن التقييم طبقاً للأسس المذكورة أعلاه.

يـــتم إثـــبات الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات بيع الأوراق المالـــية في تاريخ حدوث العملية بالفرق بين القيمة الدفترية وسعر البيع مطروحاً منها المصروفات وعمولات البيع.

يـــتم إثـــبات الأرباح الموزعة عن استثمارات في أسهم ووثائق استثمار اعتباراً من التاريخ المحدد لصرف التوزيع من الجهات المعنية.
يتم إثبات الفوائد على السندات والأذون والأوعية الادخارية الأخرى ذات الفائدة على أساس الاستحقاق.

تحـــليل النسب المالية

صندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول ذو العائد الدوري والنمو الرأسمالي

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣١ لسنة ١٩٩٤

أولاً: مؤشرات السيولة :

البيـــــــان	النسب المالية	الأول ٢٠٠٢/١٢/٣١	الثاني ٢٠٠١/١٢/٣١
نســـــبة التداول	= الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	٩٦٥١٤٠١٧ / ٩٥٨٢٥٥٣١ = ١	١٠٨٨٧٧٦٥٩ / ١٢٢٢٧٧٨٢ = ٨,٩
نسبة السداد السريع	= الأصول المتداولة − المخـــــزون / الخصوم المتداولة	٩٦٥١٤٠١٧ − صفر / ٩٥٨٢٥٥٣١ = ١	١٠٨٨٧٧٦٥٩ − صفر / ١٢٢٢٧٧٨٢ = ٨,٩
المعدل النــــــقدي	= النقـــــدية + الاستثمارات المالية / الخصوم المتداولة	٢٥٨٥٥٦٠٣ + ٧٠٠٩٥٣٦٩ / ٩٥٨٢٥٥٣١ = ١	٢١٤٩١٤٤٨ + ٨٦٧٧٣٣٤٠ / ١٢٢٢٧٧٨٢ = ٨,٨٥
نسبة صافي رأس المـــال العامل	= الأصول المتداولة − الخصوم المتداولة / إجمالي الأصول	٩٦٥١٤٠١٧ − ٩٥٨٢٥٥٣١ / ١٠٠٠٨٧٠١٧ = ٠,٠٠٧	١٠٨٨٧٧٦٥٩ − ١٢٢٢٧٧٨٢ / ١١٢٤٥٠٦٥٩ = ٠,٨٩

ثانياً: مؤشرات النشاط:

البيـــــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
معدل دوران المخـــزون	= المبيعات / الإيرادات	-	-
معـــدل دوران الأصول الثابتة	= المبيعات / صافي الأصول الثابتة	-	-
معدل دوران الأصول المتداولة	المبيعات / الأصول المتداولة	٣٢٣٦١٧٨١ / ٩٦٥١٤٠١٧ = ٠,٣٣	خسارة
معدل دوران إجمالي الأصول	= المبيعات / إجمالي الأصول	٣٢٣٦١٧٨١ / ١٠٠٠٨٧٠١٧ = ٠,٣٢	خسارة
معدل دوران الحسابات المدينة	المبيعات / المدينون + أوراق القبض	٣٢٣٦١٧٨١ / ٥٦٣٠٤٥ = ٥٧	خسارة
معدل دوران الحسابات الدائنة	المبيعات / الدائنون − أوراق الدفع	٣٢٣٦١٧٨١ / ٦٨٨٤٨٦ = ٤٧	خسارة
متوسط فترة التحصيل	= المدينون + أ.ق×٣٦٠ / المبيعات	٣٦٠ × ٥٦٣٠٤٥ / ٣٢٣٦١٧٨١ = ٦,٢٦	خسارة
متوسط فترة المـــــداد	= الدائنون + أ.د × ٣٦٠ / المشتريات	-	-

تحــليل النسب المالية

صندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول ذو العائد الدوري والنمو الرأسمالي

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣١ لسنة ١٩٩٤

ثالثاً. مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة :

البيـــــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
معدل التمويل بالديــــــون	= إجمالي الديون / إجمالي الأصول	٦٨٨٤٨٦ / ١٠٠٠٨٧٠١٧ = ٠,٠٠٦٩	١٢٢٢٧٧٨٢ / ١١٢٤٥٠٦٥٩ = ٠,١١
معدل التمويل بحقوق الملكية	= إجمالي الديون / حقوق الملكية	–	–
معدل التمويل بالقروض	= إجمالي الديون / القروض طويلة الأجل	–	–
معدل تغطية الفوائد	= الدخل قبل الضرائب + الفوائد / الفوائد	–	–
الاحتياطيات رأس المال	= الاحتياطيات / رأس المال	–	–
التدفقات النقدية لمجموع الأصول	= إجمالي التدفقات النقدية / إجمالي الأصول	٤٣٦٤١٥٥ / ١٠٠٠٨٧٠١٧ = ٠,٠٤٤	(١٠٠٥٦٠٩١) / ١١٢٤٥٠٦٥٩ = (٠,٠٨٩)

رابعاً مؤشرات الربحية .

البيـــــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
هامش الربح	= صافي الربح × ١٠٠ / المبيعات	١٠٠ × ١١٠٥٠٢٩٧ / ٣٢٣٦١٧٨١ = ٣٤	خسارة
العائد على الأصول	= صافي الربح × ١٠٠ / إجمالي الأصول	١٠٠ × ١١٠٥٠٢٩٧ / ١٠٠٠٨٧٠١٧ = ١١	خسارة
العائد على حقوق الملكية	= صافي الربح × ١٠٠ / حقوق الملكية	–	خسارة
نســــبة صافي الربــــح قبل خصم الضرائب المباشرة	= صافي الربح قبل الضريبة×١٠٠ / حقوق الملكية	–	خسارة
نسبة العائد على الاستثمار	= صافي الربح / مجموع الأصول	١١٠٥٠٢٩٧ / ١٠٠٠٨٧٠١٧ = ٠,١١	خسارة
نسبة عائد رأس المال المستثمـــر	= صـــــافي الربح / رأس المال المستثمر	١١٠٥٠٢٩٧ / ٩٩٣٩٨٥٣١ = ٠,١١	خسارة
نسبة صافي الربح بعد الضريبة	= صافي الربح بعد الضريبة ×١٠٠ / حقوق الملكية	–	–

تحـــليل النسب المالية

صندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول ذو العائد الدوري والنمو الرأسمالي

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣١ لسنة ١٩٩٤

خامساً : نمو وتقييم السهم :

البيـــــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
القيمــة الاســمية للســهــم	= رأس مال المصدر / عدد الأسهم	-	-
نصيب الســهم في المبيعات	= المبيعات / عدد الأسهم	-	-
نصيب السهم في مجمل الربح	= مجمل الربح / عدد الأسهم	-	-
نصيب السهم في النـقـدية	= نقدية بالبنوك + الصندوق / عدد الأسهم	-	-

سادساً : مؤشرات التنبؤ بالتعثر والإفلاس :

البيـــــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
التدفقات النقدية لإجمالي الديون	= إجمالي التدفقات النقدية / إجمالي الديون	٤٣٦٤١٥٥ / ٦٨٨٤٨٦ = ٦,٣٣	(١٠٠٥٦٠٩١) / ١٢٢٢٧٧٨٢ = (٠,٨٢)
نسبة رأس المال العامل لإجمـــالي الأصـــــول	= رأس المال العامل / إجمالي الأصول	٩٥٨٢٥٥٣١ / ١٠٠٠٨٧٠١٧ = ٠,٩٦	٩٦٦٤٩٨٧٧ / ١١٢٤٥٠٦٥٩ = ٠,٨٦

سابعاً : نسب محاسبية عامة :

البيـــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
نســبة تكلفة المبيعــات	= تكاليف المبيعات / صافي المبيعات	-	-
نسبة المصروفات البيعية	= مصروفات البيع والتوزيع / صافي المبيعات	-	-
نســبة المصروفـــــات الإدارية والتــمويلية	= المصروفات الإدارية والتمويلية / صافي المبيعات	-	-
نسبة القروض طويلة الأجل	= القروض طويلة الأجل / إجمالي الأصول	-	-

أولاً : مؤشرات السيولة : Liquidity Ratios:

(١) نسبة التداول : Current Ratio :

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
١	١

وتعكس هذه النسبة درجة كفاية الأرصدة النقدية، وكذا الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقد سائل خلال فترة قصيرة لمقابلة الدائنية قصيرة الأجل. وهذا المؤشر كمعيار جيد للشركات يكون بنسبة ٢ : ١ وذلك يعني أن كل ٢ جنيه من الأصول المتداولة يغطي ١ جنيه من الخصوم المتداولة

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ١ كما هو في عام ٢٠٠١ وهو ١*
- *إن هذا المؤشر سيئ جداً ويعكس عدم كفاية الأرصدة النقدية والأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقدية سائلة إلى حد الكفاية.*

(٢) نسبة السداد السريع Quick Ratio (Acid test ratio):

نسبة السداد السريع = الأصول المتداولة – المخزون / الخصـــــوم المتداولـــة

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/١٢
١	١

وهـــذه النســـبة توضح مدى قدرة المشروع على سداد التزاماته قصــيرة الآجــل بإستخدام أصوله المتداولة سريعة التحول إلى نقدية مثل النقدية بالصندوق والبنوك وكذلك الأوراق المالية وأوراق القبض وأرصدة العملاء.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو كما هو في عام ٢٠٠١ وهو ١*
- *إن هـــذا المؤشر سيئ جداً ويعكس عدم قدرة المشروع سداد التزاماته قصيرة الآجل الأعلى حد الكفاية.*

(٣) المعدل النقدي Cash Ratio :

المعدل النقدي = النقدية + الاستثمارات المالية / الخصـــــوم المتداولـــــة

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٨,٨٥	١

ونقـــيس هـــذه النسبة مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته العاجلـــة من النقدية المتوفرة لديه بالصندوق والبنك مضافاً إليها الأوراق المالـــية وتقـــيس هذه النسبة القدرة الفورية على الوفاء بالإلتزامات دون الحاجـــة إلى التخلص ببيع أي أصول وكلما كان المعدل مرتفع يكون هذا مؤشر جيد.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ١ في انخفاض عن عام ٢٠٠١ وهو ٨,٨٥ بمقدار ٧,٧٥ .
- أن انخفـــاض المؤشـــر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر سيئ لمدلوله على عدم الوفاء بالتزاماته العاجلة النقدية والمتوفر بالصندوق والبنك.

(٤) معدل دوران الأصول المتداولة *Current Assets Turnover :*

معدل دوران الأصول المتداولة = المبيعات [الإيرادات] / إجمالي الأصـــول

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,٣٢	خسارة

وهـــذا المعدل يستخدم في قياس قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات مـــن خـــلال اســـتخدامها لأصولها سواء المتداولة أو الثابتة وكلما ارتفع المعدل كان ذلك مؤشر جيداً.

ومن ذلك يتضح الآتي

- أن المؤشـــر في عام ٢٠٠٢ وهو ٠,٣٢ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو صفر بمقدار ٠,٣٢.
- أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ ضمن سنة المقارنة يعتبر متوسط ممـــا يشير إلى قدرة المنشأة على تحقق إيرادات من خلال استخدامها لأصولها.

(٥) معدل دوران الحسابات المدينة:

معدل دوران الحسابات المدينة = المبيعات / (المدينون + أوراق القبض)

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٧٥	خسارة

وهـــذه النســـبة تقـــيس مدى التناسب الزمني في سياسة الائتمان بالشـــركة أو مـــدى قـــدرة الديون التجارية للمنشأة على الوفاء بالتزاماته الـــتجارية فـــي وقت مناسب دون الحاجة إلى أي تمويل من خارج دورة النشاط ويعتمد تقييم جودة إدارة حسابات المدينين على تقييم معدل دوران الحســـابات المديـــنة وبصفة عامة تشير النسبة المرتفعة إلى إدارة فعالة لحســـابات المدينين بينما تشير النسبة المنخفضة إلى وجود مشكلة خطيرة في دورة تحصيل إيرادات المبيعات.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٥٧ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو صفر بمقدار ٥٧.
- إن ارتفــاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر كما يدل على مدى قدرة الديون التجارية للمنشأة على الوفاء بالتزاماته التجارية في وقت مناسب.

[٦] معدل دوران الحسابات الدائنة:

معدل دوران الحسابات الدائنة= المبيعـــــــات / الدائنون + أوراق الدفع

	الأول	الثاني
	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
—	٤٧	خســارة

وتقــيس هــذه النسبة قيمة الحسابات الدائنة من الإيرادات ومدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها كقيمة من الإيرادات فكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك مؤشر جيد وذلك عكس معدل دوران الحسابات المدينة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٤٧ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو صــفر أي = خســارة وان ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنـــة يــدل على مدى قدرة الديون التجارية للمنشأة وعلى الوفاء بالتزاماته للتجارية في وقت مناسب.

[٧] **متوسط فترة التحصيل** :

متوسط فترة التحصيل = $\frac{\text{المدينون + أوراق القبض} \times ٣٦٠}{\text{المبيعات}}$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٦,٢٦	خسارة

وهــذا المؤشــر يوضح المدة التي تحصل فيها المنشأة مالها من أصـــــــول مــتداولة وكلما كان عدد الأيام المحصل فيها المبالغ المدينة (المديــنون ، أوراق القــبض) قليل كان ذلك جيد وتعتبر سياسة المنشأة سياسة ناجحة.

ومن ذلك يتضح الآتي .

- *أن المؤشــر فــي عام ٢٠٠٢ الأول وهو ٦,٢٦ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو صفر أي = خسارة وان ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عــن سنة المقارنة يدل على مدى قدرة الديون التجارية للمنشأة وعلى الوفاء بالتزاماته التجارية في وقت مناسب.*

ثالثاً : مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة *: Finance Ratios*

[١] **معدل تمويل بالديون** *: : Debit Ratio*

معدل التمويل بالديون = $\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,٠٠٦٩	٠,١١

وهـــذا المعدل يقيس مدى مساهمة دائنو المنشأة في اقتناء أصولها كمصـــدر من مصادر التمويل وكلما انخفض هذا المؤشر كان ذلك مؤشر جيد ودل على أن إجمالي الأصول تم تمويلها خارجياً بنسبة ضعيفة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ الأول وهو ٠,٠٠٦٩ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهـــو ٠,١١ وان ارتفـــاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنـــة يـــدل علـــى مدى الفرق الواضح بين العامين ومدى قدرة المنشأة على التزاماتها التجارية وفي الوقت المناسب.

رابعاً مؤشرات الربحية *Profitability Ratios* :

[!] **هامش الربح = صافي الربح × ١٠٠ / المبيعــــــات**

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,٣٤	خسارة

ويقيس هذا المؤشر العلاقة بين صافي الربح والمبيعات أي تقيس العلاقـــة في قائمة الدخل وتعتبر مقياس للحكم على مدى ربحية المشروع وتســتخدم كأساس للمقارنة وكلما كانت النسبة مرتفعة كلما كان المشروع في حالة جيدة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشـــر فـــي عام ٢٠٠٢ الأول وهو ٠,٣٤ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهـــو خســـارة وان ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنـــة يـــدل علـــى مدى الفرق الواضح بين العامين ومدى قدرة المنشأة على التزاماتها التجارية وفي الوقت المناسب.

[٢] العائد على الأصـــول = صافي الربح × ١٠٠ / إجمـــالي الأصول

الثاني	الأول
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
خســـارة	١١

وهـــذا المؤشـــر يقيس مدى ربحية المنشأة وقدرتها على استثمار أموالها المختلفة وتحقيق عائد مناسب منها وكلما ارتفعت النسبة كان ذلك دليل على أن المنشأة استغلت أصولها استغلالاً جيداً لتحقيق ربح مناسب.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ الأول وهو ١١ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهـــو خسارة وان ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يـــدل على مدى الفرق الواضح بين العامين ومدى قدرة المنشأة على التزاماتها التجارية وفي الوقت المناسب.

[٣] العائد على حقوق الملكية Return of Equity:

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح × ١٠٠ / حقوق الملكيـــة

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
خســـارة	–

وهذه النسبة تبين مدى العائد على أصحاب المشروع من استثمار أموالهم به ولذلك يهتم بها أصحاب المشروع.

[٤] نسبة عائد رأس المال المستثمر :

نسبة عائد رأس المال المستثمر = صافي الربح × ١٠٠ / رأس المال المستثمر

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,١١	خسارة

وهذه النسبة توضح قيمة صافي الربح من إجمالي الاستثمار خلال الفترة وكلما ارتفعت هذه النسبة يدل ذلك على أن صافي ربح المنشأة مرتفع وتمثل نسبة مرتفعة من رأس المال المستثمر (إجمالي الاستثمار).

ومن ذلك يتضح الآتي .

- *أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ الأول وهو ١١ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو خسارة وان ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يدل على مدى الفرق الواضح بين العامين ومدى قدرة المنشأة على التزاماتها التجارية وفي الوقت المناسب.*

[٥] مؤشرات التنبؤ بالتعثر والإفلاس :

التدفقات النقدية لإجمالي الديون = إجمالي التدفقات النقدية / إجمالي الديون

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٦,٣٣	(٠,٨٢)

وتشـــير هـــذه النسبة ما إذا كانت أعمال المنشأة توفر نقدية كافية لمـــواجهة الديون أما لها وبصفة عامة كلما كانت هذه النسبة مرتفعة أدت إلى تغطية الديون وكلما كانت منخفضة أو اقتربت من الصفر كلما كانت تؤدي إلى انزعاجاً لدى الشركة أو أن موقف الشركة غير متحسن.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- *أن المؤشـــر فـــي عام ٢٠٠٢ الأول وهو ٦,٣٣ فـي ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهـــو (٠,٨٢) وان ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنـــة يـــدل علـــى مدى الفرق الواضح بين العامين ومدى قدرة المنشأة على التزاماتها التجارية وفي الوقت المناسب.*

صندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الثاني

ذو العائد اليومي التراكمي

ملخص قائمة المركز المالي في ٢٠٠٢/١٢/٣١

البيـــــــان	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
الأصـــــول المـــتداولة		
النقدية بالبنوك وودائع لأجل	٦٧,٥٢٥,١٢٩	٨٣,٦٢٢,٦٨٢
أذون الخزانة	١٣٩,١٦٥,٣٨٩	٨٩,٣٤٧,٦٨٣
سندات (بعد خصم المخصص)	٠	٣٣,٣٨٣,٠٤٢
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	٩٥٢,٧٤٦	١,٦٩٨,٢٤٦
إجمالي الأصول المتداولة	٢٠٧,٦٤٣,٢٦٤	٢٠٨,٠٥١,٦٥٣
الالتزامات المتداولـــــة		
- مصروفات مستحقة	٤٧٥,٤٣٧	٣١٩,٩٤٠
- دائنـــــــو توزيعات	٢٥,٥٩٨,٩٦١	٥٢,٤٤٨,٧٣١
إجمالي الالتزامات المتداولة	٢٦,٠٧٤,٣٩٨	٥٢,٧٦٨,٦٧١
رأس مـــــــال العامل	١٨١,٥٦٨,٨٦٦	١٥٥,٢٨٢,٩٨٢
الأصـــــول طويلة الأجل		
استثمارات في وثـــــــائق ادخـــار	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
نفقات إيرادية مؤجلة (بعد الاستهلاك)	٠	٣٧,٦٤٨
صافي أصـــول الصنـــدوق	٢٤١,٥٦٨,٨٦٦	١٧٥,٣٢٠,٦٣٠
عـــــدد الوثائق القائمـــة	٢٤١,٥٦٨	١٧٥,٣٢٠
القيمة الإستردادية للوثيقة	١,٠٠٠,٠٠	١,٠٠٠,٠٠

ملخص الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

صندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الثاني

ذو العائد اليومي التراكمي

ملخص قائمة الدخل عن السنة المالية

المنتهيـــة في ٢٠٠٢/١٢/٣١

البيـــــان	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
الإيـــرادات		
فوائد عن ودائع لأجل وبإخطار	١٨,٢٣١,٩٥٨	٢٣,٤٥٥,٠٩١
فـــوائد عن وثـــائق ادخـــار	٢,٣٢٤,١١١	٧٥٢,٠٥٥
عائد أذون الخزانة المصـــرية	١,٢٠٩,٩٩٧	٢,٥٠٩,٤٩٢
عـــائد سنـــــدات	١,٧٦٣,٥٥١	٢,٠٩٦,٢٩٠
أرباح (خسائر) بيع أوراق مالية	١,٨٣٥,٧٠٦	(-١٨,٢٧٣)
عمـــولة استرداد وثـــائق	١١٠,٥٠٥	١٤٧,٢٥٣
إجمـــالي إيرادات النشاط	٢٦,٤٧٥,٨٢٨	٢٨,٩٤٢,٠٥٨
يخصـــم منه		
صافي التغير في القيمة السوقية للأوراق المالية	٦٣٠,٨٩٤	(-١١٨,٥٥٦)
أتعاب وعمولات للبنك ومدير الاستثمار	١,٠٣٨,٣١٠	١,١٦٦,٩٢٦
عمـــولة حفـــظ الأوراق المالية	٤٨,٢١٠	٥١,٥٩٩
مصروفات إعلان	٣٧٠,٦٢٥	٣٣٨,٩٥٣
مصروفات بنكية	٣٣,٣٨٩	٢٢,٠٣٨
إجمالي مصروفات النشاط	٢,١٢١,٤٢٨	١,٤٦٠,٩٦٠
مجمـــل الـــربـــح	٢٤,٣٥٤,٤٠٠	٢٧,٤٨١,٠٩٨
يضاف (يخصم)		
إيـــرادات أخـــرى	٣,٢٣٨	٤٥٣
استهلاك نفقات إيرادية مؤجلة	(-٣٧,٦٤٨)	(-٧٩,٤٣١)
مصـــروفات أخـــرى	(-٦١,٠٠٠)	(-٦٣,٩٤٠)
صـــافي أربـــاح العـــام	٢٤,٢٥٨,٩٩٠	٢٧,٣٣٨,١٨٠

صندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الثاني

ذو العائد اليومي التراكمي

ملخص قائمة التدفقات النقـــــدية

عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١

البيـــــــان	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
صـــافي النقـدية الناتجـة عـن المستخدمة في أنشطة التشغيـل	٥٨,٥٨٠,٦٧٧	(-٥,٩٢٠,٤٨٨)
صـــــافي النقدية المستخـــدمة في أنشطــــة الاستثمــــــار	(- ٤٠,٠٠٠,٠٠٠)	(-٢٠,٠٠٠,٠٠٠)
صـــــافي النقـــدية الناتجة من المستخدمة في أنشطة التمويل	١٥,١٣٩,٤٧٦	(- ٨٧,٤٥٦,٨٩٥)
صافي (الزيادة) النقص في النقدية وما في حكمهـــا خـــلال العام	٢٣,٧٢٠,١٥٣	(-١٠١,٥٣٦,٤٠٧)
رصيد النقدية وما في حكمها في أول العام	١٧٢,٩٧٠,٣٦٥	٢٧٤,٥٠٦,٧٧٢
رصيد النقدية وما في حكمها في أول العام	٢٠٦,٦٩٠,٥١٨	١٧٢,٩٧٠,٣٦٥

صندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الثاني

ذو العائد اليومي التراكمي

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة حملة وثائق صندوق استثمار بنك أمريكان إكسبريس الثاني

راجعنا القوائم المالية لصندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الثاني ذو العائد اليومي التراكمي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ والتي استخرجت منها القوائم المالية والمختصرة المرفقة وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ٢٠ فبراير ٢٠٠٣ فقد أبدينا رأياً غير متحفظ بأن القوائم المالية للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ والتي استخرجت القوائم المالية المختصرة المرفقة تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي للصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وكذا عن نتيجة أعماله وتدفقاته النقدية عن السنة المالية في ذلك التاريخ في ضوء معايير المحاسبة المصرية.

ومن رأينا أن القوائم المالية المختصرة المرفقة تتفق في كل جوانبها الهامة من القوائم المالية الكاملة للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي للصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا يقتضي الأمر الرجوع إلى القوائم المالية الكاملة للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وتقريرنا عليها.

القاهرة في مارس ٢٠٠٢

مراقبا الحسابات

مدحت السلاوي	**محمد يحيى**
(زروق وخالد وشركاهم BDO	***(KPMG حازم حسن)***

صندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الثاني

ذو العائد اليومي التراكمي

ملخص الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

أنشأ بنك أمريكان اكسبريس – فرع مصر، صندوق استثمار بنك أمـريكان اكسـبريس الثانـي ذو العائد اليومي التراكمي كأحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب ترخيص الهيئة العامة لسوق رأس المـال رقم ٢٦٥ في ٩٩/٥/١٢ وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسـنة ١٩٩٢ ولائحـته التنفيذية وقد عهد البنك بإدارة الصندوق إلى "شركة لازارد اسيت مانجمنت" شركة مساهمة مصرية.

تحتسـب أتعاب مدير الاستثمار وأتعاب وعمولات بنك أمريكان اكسبريس طبقاً لما ورد بنشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق.

تمسـك حسابات الصندوق بالجنيه المصري ويثبت فروق إعادة تقييم العملات الأجنبية بقائمة الدخل.

يتم تقييم الاستثمارات المقيدة بالبورصة على أساس أسعار الإقفال السارية في البورصة وقت التقييم كما يتم تقييم الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة بالتكلفة أو القيمة البيعية طبقاً لإحدى طرق التقييم المقبولة أيهما أقـل وتـدرج بقائمة الدخل صافي التغيرات في فروق التقييم الناتجة عن التقييم طبقاً للأسس المذكورة.

يـتم تقيـيم أذون الخزانة على أساس صافي القيمة الحالية ويتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات بيع الأوراق المالية في تاريخ حـدوث العمليات بالفروق بين متوسط التكلفة وسعر البيع مطروحاً منها مصروفات وعمولات البيع.

تحـــليل النسب المالية

صندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الثاني

ذو العائد اليومي التراكمي

أولاً: مؤشرات السيولة

البيـــــان	النسب المالية	الأول ٢٠٠٢/١٢/٣١	الثاني ٢٠٠١/١٢/٣١
نســـــبة التداول	= الأصول المتداولة الخصوم المتداولة	٢٠٧٦٤٣٢٦٤ ٢٦٠٧٤٣٩٨ = ٧,٩٦	٢٠٨٠٥١٦٥٣ ٥٢٧٦٨٦٧١ = ٣,٩٤
نسبة السداد السريع	= الأصول المتداولة – المخـــــزون الخصوم المتداولة	٢٠٧٦٤٣٢٦٤ – صفر ٢٦٠٧٤٣٩٨ = ٧,٩٦	٢٠٨٠٥١٦٥٣ – صفر ٥٢٧٦٨٦٧١ = ٣,٩٤
المعدل النـــــقدي	= النقـــــدية + الاستثمارات المالية الخصوم المتداولة	٦٧٥٢٥١٢٩ + صفر ٢٦٠٧٤٣٩٨ = ٢,٥٩	٨٣٦٢٢٦٨٢ + صفر ٥٢٧٦٨٦٧١ = ١,٥٨
نسبة صافي رأس المـــــال العامل	= الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة إجمالي الأصول	٢٠٧٦٤٣٢٦٤ – ٢٦٠٧٤٣٩٨ ٢٦٧٦٤٣٢٦٤ = ٠,٦٨	٢٠٨٠٥١٦٥٣ – ٥٢٧٦٨٦٧١ ٢٣٨٠٥١٦٥٣ = ٠,٦٨

ثانياً: مؤشرات النشاط:

البيـــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
معدل دوران المخـــزون	= المبيعات الإيرادات	–	–
معـــدل دوران الأصول الثابتة	= المبيعات صافي الأصول الثابتة	–	–
معدل دوران الأصول المتداولة	المبيعات الأصول المتداولة	٢٦٤٧٥٨٢٨ ٢٠٧٦٤٣٢٦٤ = ٠,١٣	٢٨٩٤٢٠٥٨ ٢٠٨٠٥١٦٥٣ = ٠,١٤
معدل دوران إجمالي الأصول	= المبيعات إجمالي الأصول	٢٦٤٧٥٨٢٨ ٢٦٧٦٤٣٢٦٤ = ٠,٠٩٨	٢٨٩٤٢٠٥٨ ٢٣٨٠٥١٦٥٣ = ٠,١٢
معدل دوران الحسابات المدينة	المبيعات المدينون + أوراق القبض	٢٦٤٧٥٨٢٨ ٩٥٢٧٤٦ = ٢٧,٧٨	٢٨٩٤٢٠٥٨ ١٦٩٨٢٤٦ = ١٧,٠٤
معدل دوران الحسابات الدائنة	المبيعات الدائنون – أوراق الدفع	٢٦٤٧٥٨٢٨ ٢٦٠٧٤٣٩٨ = ١,٠١٥	٢٨٩٤٢٠٥٨ ٥٢٧٦٨٦٧١ = ٠,٥٤
متوسط فترة التحصيل	= المدينون + أ.ق × ٣٦٠ المبيعات	٣٦٠ × ٩٥٢٧٤٦ ٢٦٤٧٥٨٢٨ = ١٢,٩٥	٣٦٠ × ١٦٩٨٢٤٦ ٢٨٩٤٢٠٥٨ = ٢١,١٢
متوسط فترة الســـــداد	= الدائنون + أ.د × ٣٦٠ المشتريات	–	–

تحـــليل النسب المالية

صندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الثاني

ذو العائد اليومي التراكمي

ثالثاً: مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة:

البيــــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
معدل التمويل بالديـــــون	= إجمالي الديون / إجمالي الأصول	٢٦٠٧٤٣٩٨ / ٢٦٧٦٤٣٢٦٤ = ٠,٠٩٧	٥٢٧٦٨٦٧١ / ٢٢٨٠٥١٦٥٣ = ٠,٢٣
معدل التمويل بحقوق الملكية	= إجمالي الديون / حقوق الملكية	–	–
معدل التمويل بالقروض	= إجمالي الديون / القروض طويلة الأجل	–	–
معدل تغطية الفوائد	= الدخل قبل الضرائب + الفوائد / الفوائد	–	–
الاحتياطيات رأس المال	= الاحتياطيات / رأس المال	–	–

رابعاً: مؤشرات الربحية:

البيــــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
هامش الربح	= صافي الربح × ١٠٠ / المبيعات	١٠٠×٢٤٢٥٨٩٩٠ / ٢٦٤٧٥٨٢٨ = ٩١,٦٣	١٠٠×٢٧٣٣٨١٨٠ / ٢٨٩٤٢٠٥٨ = ٩٤,٥٤
العائد على الأصول	= صافي الربح × ١٠٠ / إجمالي الأصول	١٠٠×٢٤٢٥٨٩٩٠ / ٢٦٧٦٤٣٢٦٤ = ٩,٠٦٣	١٠٠×٢٧٣٣٨١٨٠ / ٢٢٨٠٥١٦٥٣ = ١,١٩
العائد على حقوق الملكية	= صافي الربح × ١٠٠ / حقوق الملكية	–	–

خامساً: نمو وتقييم السهم:

البيــــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
القـــيمة الاســمية للســهم	= رأس مال المصدر / عدد الأسهم	–	–
نصيب الســـهم في المبيعات	= المبيعات / عدد الأسهم	–	–
نصيب السهم في مجمل الربح	= مجمل الربح / عدد الأسهم	–	–
نصيب السهم في النــقدية	= نقدية بالبنوك + الصندوق / عدد الأسهم	–	–

صندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الثاني

التعليق على مؤشرات المالية لصندوق استثمار

بنك أمريكان اكسبريس الثاني

أولاً : مؤشرات السيولة : *Liquidity Ratios*:

(١) نسبـــــــة التداول : *Current Ratio* :

نسبة التداول - الأصول المتداولة

الخصوم المتداولة

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٧,٩٦	٣,٩٤

وتعكـــس هذه النسبة درجة كفاية الأرصدة النقدية، وكذا الأُصول التي يتوقع تحويلها إلى نقد سائل خلال فترة قصيرة لمقابلة الدائنية قصيرة الأجل، وهذا المؤشر كمعيار جيد للشركات يكون بنسبة ٢ : ١ وذلك يعني أن كل ٢ جنيه من الأصول المتداولة يغطي ١ جنيه من الخصوم المتداولة

ومن ذلك يتضح الآتي

- *أن المؤشـــر في عام ٢٠٠٢ وهو ٧,٩٦ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو ٣,٩٤ بمقدار ٤,٠٢.*
- *إن ارتفـــاع المؤشـــر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر متوسط ويشير درجة كفاية الأرصدة النقدية والأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقد سائل خلال فترة قصيرة.*

(٢) نسبة السداد السريع Quick Ratio (Acid test ratio):

نسبة السداد السريع = الأصول المتداولة – المخزون / الخصوم المتداولة

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/١٢
٣,٩٤	٧,٩٦

وهــذه النسـبة توضح مدى قدرة المشروع على سداد التزاماته قصــيرة الآجـل بإستخدام أصوله المتداولة سريعة التحول إلى نقدية مثل النقدية بالصندوق والبنوك وكذلك الأوراق المالية وأوراق القبض وأرصدة العملاء.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *أن المؤشــر في عام ٢٠٠٢ وهو ٧,٩٦ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو ٣,٩٤ بمقدار ٤,٠٢.*
- *إن ارتفــاع المؤشــر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر متوسط يشير مدى فترة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الآجل.*

(٣) المعدل النقدي Cash Ratio :

المعدل النقدي = النقدية + الاستثمارات المالية / الخصــــوم المتداولـــة

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
١,٥٨	٢,٥٩

وتقـــيس هـــذه النسبة مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته العاجلـــة من النقدية المتوفرة لديه بالصندوق والبنك مضافاً إليها الأوراق المالـــية وتقـــيس هذه النسبة القدرة الفورية على الوفاء بالإلتزامات دون الحاجـــة إلى التخلص ببيع أي أصول وكلما كان المعدل مرتفع يكون هذا مؤشر جيد .

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٢,٥٩ في ارتفاع بسيط جداً عن عام ٢٠٠١ وهو ١,٥٨ بمقدار ١,٠١.
- إن ارتفـــاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر ضعيف ويشير إلى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته العاجلة.

(٤) معدل دوران الأصول المتداولة *Current Assets Turnover* :

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / الأصول المتداولة

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,١٣	٠,١٤

ويوضـــح هذا المؤشر مقدرا المبيعات التي تحققها الشركة مقابل أصـــولها المـــتداولة فكلمـــا ارتفع هذا المعدل دل على أن المنشأة تحقق إيـــرادات مقابـــل أصولها المتداولة بصورة جيدة وكلما أنقص المعدل دل علـــى عـــدم قـــدرة المنشأة على تحقيق إيرادات (مبيعات) مقابل أصولها المتداولة أو حصولها على إيرادات بصورة ضعيفة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشـــر في عام ٢٠٠٢ وهو ٠,١٣ في انخفاض بسيط عن عام ٢٠٠١ وهو ٠,١٤ بمقدار ٠,٠١.
- أن انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر ضعيف جداً ويشير عدم قدرة الشركة تحقيق إيرادات مقابل أصولها المتداولة.

(٥) معدل دوران إجمالي الأصول Total Assets Turnover:

معدل دوران الأصول المتداولة = المبيعات [الإيرادات] / إجمالي الأصـــول

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,٩٨	٠,١٢

وهـــذا المعدل يستخدم في قياس قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات مـــن خــلال اســتخدامها لأصولها سواء المتداولة أو الثابتة وكلما ارتفع المعدل كان ذلك مؤشراً جيد.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشـــر في عام ٢٠٠٢ وهو ٠,٩٨ في انخفاض بسيط عن عام ٢٠٠١ وهو ٠,١٢ بمقدار ٠,٢٢
- أن انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر ضعيف ويشــير عـــن قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات من خلال استخدامها لأصولها المتداولة أو الثابتة.

(٥) معدل دوران الحسابات المدينة:

معدل دوران الحسابات المدينة = المبيعـــات / المدينــون + أوراق القبض

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٢٧,٧٨	١٧,٠٤

وهــذه النســبة تقــيس مدى التناسب الزمني في سياسة الائتمان بالشــركة أو مــدى قــدرة الديون التجارية للمنشأة على الوفاء بالتزاماته الــتجارية فــي وقت مناسب دون الحاجة إلى أي تمويل من خارج دورة النشاط ويعتمد تقييم جودة إدارة حسابات المدينين على تقييم معدل دوران الحســابات المديــنة وبصفة عامة تشير النسبة المرتفعة إلى إدارة فعالة لحســابات المدينين بينما تشير النسبة المنخفضة إلى وجود مشكلة خطيرة في دورة تحصيل إيرادات المبيعات.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٢٧,٧٨ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو ١٧,٠٤ بمقدار ١٠,٧٤.*
- *أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيد ويشير علــى مــدى قــدرة الديون التجارية للمنشأة على الوفاء بالتزاماتها التجارية في وقت مناسب.*

[٦] معدل دوران الحسابات الدائنة:

معدل دوران الحسابات الدائنة = المبيعـــــــات / الدائنون + أوراق الدفع

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
١,٠١٥	٠,٥٤

وتقـــيس هـــذه النسبة قيمة الحسابات الدائنة من الإيرادات ومدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها كقيمة من الإيرادات فكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك مؤشر جيد وذلك عكس معدل دوران الحسابات المدينة.

ومن ذلك يتضح الآتي.

- *أن المؤشـــر في عام ٢٠٠٢ وهو ١,٠١٥ في ارتفاع بسيط جداً عن عام ٢٠٠١ وهو ٠,٥٤ بمقدار ٠,٤٧٥.*
- *أن ارتفـــاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر ضعيف ويشير إلى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها بقيمة من الإيرادات غير مرضية.*

[٧] متوسط فترة التحصيل:

متـــوسط فترة التحصيل = المدينون + أوراق القبض × ٣٦٠ / المبيعـــــــات

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
١٢,٩٥	٢١,١٢

وهــذا المؤشـــر يوضح المدة التي تحصل فيها المنشأة مالها من أصــول مــتداولة وكلمــا كــان عدد الأيام المحصل فيها المبالغ المدينة (المدينون، أوراق القبض) قليل كان ذلك جيد وتعتبر سياسة المنشأة سياسة ناجحة.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ١٢,٩٥ في انخفض عن عام ٢٠٠١ وهو ٢١,١٢ بمقدار ٨,١٧ .
- أن انخفــاض المؤشـــر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيد ويشير إلى قلة عدد أيام تحصيل المبالغ المدينة.

رابعاً : مؤشرات الربحية *Profitability Ratios* :

[أ] هــــامش الربـــح = $\dfrac{\text{صافي الربح} \times ١٠٠}{\text{المبيعـــــات}}$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٩١,٦٢	٩٤.٥٤

ويقيس هذا المؤشر العلاقة بين صافي الربح والمبيعات أي تقيس العلاقـــة في قائمة الدخل وتعتبر مقياس للحكم على مدى ربحية المشروع وتســتخدم كأساس للمقارنة وكلما كانت النسبة مرتفعة كلما كان المشروع في حالة جيدة.

\ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٩٦,٦٢ في انخفاض بسيط عن عام ٢٠٠١ وهو ٩٤,٥٤ بمقدار أن انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيد رغم الانخفاض ويشير إلى مدى ربحية المشروع.

[٢]العائد على الأصول = صافي الربح × ١٠٠ / إجمالي الأصول

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
١,١٩	٩,٦٣

وهذا المؤشر يقيس مدى ربحية المنشأة وقدرتها على استثمار أموالها المختلفة وتحقيق عائد مناسب منها وكلما ارتفعت النسبة كان ذلك دليل على أن المنشأة استغلت أصولها استغلال جيد لتحقيق ربح مناسب.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٩,٦٣ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو ١,١٩ بمقدار ٧,٨٧٣.

- وأن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيد ويشير إلى ربحية المنشأة وقدرتها على استثمار أموالها المختلفة.

صندوق الدلتا للاستثمار

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٤٥ لسنة ١٩٩٦

ملخص القوائم المالية في ٢٠٠٢/١٢/٣١

البيـــــان	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
الأصـــــول المتداولة		
نقدية وودائع بالبنوك	٣٣٠٧٧٨٧٠	٥٩٩٢٠١٠
أسهم محلية بالصافي	٢٠٨٢٥٣٣٣	٢٢٥٦١٨٨٧
سندات بنوك وشركات حكومية	١٧٣٣٨٢٥	١٤٢٩٣٣٩٦
وثائق استثمار في صناديق أخرى	٦٣٥٤٥٤	١٣٣٦٣٧٩
حسابات مدينة أخرى	١٥٨١٧٣٩	٣٠٩٣٧٢
مجموع الأصول المتداولة	٤٧٨٥٤٢٢١	٤٤٤٩٣٠٤٤
الالتزامات المتداولة:		
حسابات دائنة متنــــــــوعة	١٠٤٣٥٨	١٥٥٣٦٩٠
مجموع الالتزامات المتداولة	١٠٤٣٥٨	١٥٥٣٦٩٠
رأس المــــــال العـــــامل	٤٧٧٤٩٨٦٣	٤٢٩٣٩٣٥٤
الأصول طويلة الآجل		
شهـــــادات ادخـــــار	٢٥٠٩٠٠٠	٢٥٠٩٠٠٠
صافي أصول الصندوق	٥٠٢٥٨٨٦٣	٤٥٤٤٨٣٥٤
عـــدد الوثائق القائمة	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
صـــافي قيمة الوثيقة	١٠٠,٥٢	٩٠,٩٠

ملخص الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها .

صندوق الدلتا للاستثمار

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٤٥ لسنة ١٩٩٦

ملخص قائمة الدخل في ٢٠٠٢/١٢/٣١

القيمة بالجنيه

البيـــــان	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
الإيــــــرادات		
عائد استثمارات في أوراق مالية	٢٧٦٧٢١٣	٢٢١٠٠٨٩
فــوائد بنكــية	١٣٤٠٨٢١	١٣٣٤١٧٨
صافي التغير في القيمة السوقية للأوراق المالية	٩٦٨٥٩٣٨	(٥٩٢١٤٨٩)
مخصصات انتفى الغرض منها	٤٥٥٦٩٦	٣٢٧٧١٧
إيرادات أخــــرى	٣٩٥٦٣	٣٦٨٧٠٢
إجمالي إيرادات (خسائر) النشاط	١٤٢٨٩٢٣١	(١٦٨٠٨٠٣)
المصـــــــروفات		
مصـــروفات النشـــــاط	٨٧٣٦٣٥	٩٥٢٧٩٨
صافي خسائر بيع أوراق مـالـية	٨٦٠٥٠٨٥	٣٨٠٤١٤٢
إجمالي مصروفات النشـــاط	٩٤٧٨٧٢٠	٤٧٥٦٩٤٠
صافي ربح [خسارة] العـــام	٤٨١٠٥١١	(٦٤٣٧٧٤٣)

صندوق الدلتا للاستثمار

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٤٥ لسنة ١٩٩٦

ملخص قائمة التدفقات النقدية

القيمة بالجنيه

البيــــان	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
صـــافي النقدية الناتجة مــن المستخدمة في أنشطة التشغيل	٥٨,٥٨٠,٦٧٧	(٧٤١٢١٤٤)
صافي التغيير في النقـــــدية ومـــا في حكمها خلال العام	١٧٠٨٥٨٦٠	(٧٤١٢١٤٤)
رصيد النقدية وما في حكمها في بدايـــــة العـــــام	٥٩٩٢٠١٠	١٣٤٠٤١٥٤
رصـــــيد النقـدية وما في حكمهـــــا في نهاية العام	٢٣٠٧٧٨٧٠	٥٩٩٢٠١٠

صندوق الدلتا للاستثمار

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٤٥ لسنة ١٩٩٦

بيان أكبر خمسة أسهم مستثمر فيها

(١) البنك التجاري الدولي .

(٢) أوراسكوم للإنشاء والصناعة .

(٣) الشرقية للدخان .

(٤) النساجون الشرقيون .

(٥) البنك المصري الأمريكي .

صندوق الدلتا للاستثمار

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٤٥ لسنة ١٩٩٦

حجم المشتريات والمبيعات للأسهم خلال الفترة

من ٢٠٠٢/١/١ إلى ٢٠٠٢/١٢/٣١

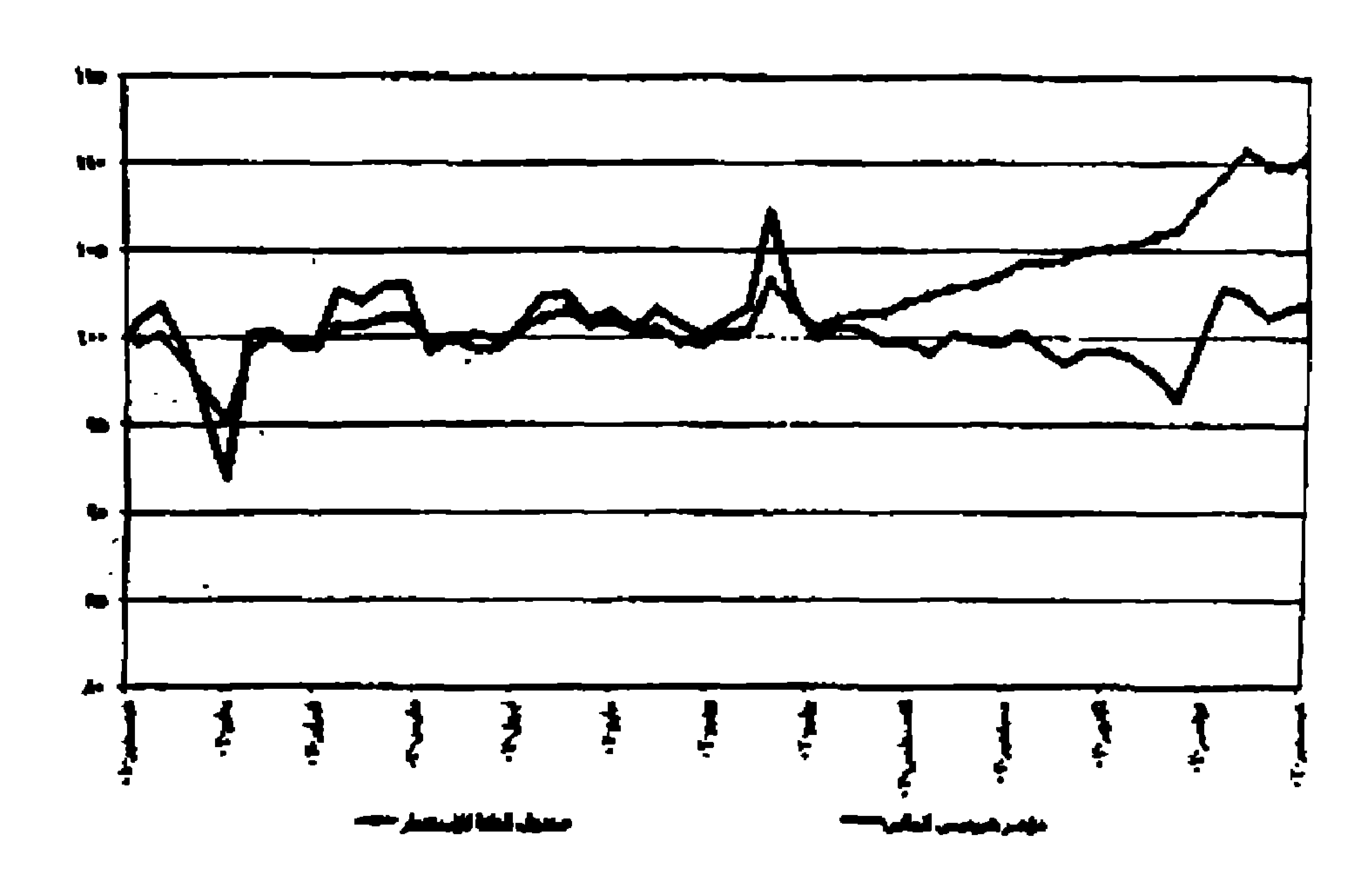
البيــــان	القيــــمة بالجنيه المصري
المشــــتريات	٣٩١١١٧٣٨
المبيعــــات	٧٢٣٣٢٥٥

صندوق الدلتا للاستثمار

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٤٥ لسنة ١٩٩٦

مقارنة أداء صندوق الدلتا للاستثمار

بمؤشر هيرميس المالي



صندوق الدلتا للاستثمار

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٤٥ لسنة ١٩٩٦

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة حملة وثائق صندوق الدلتا للاستثمار :

راجعنا القوائم المالية المرفقة لصندوق الدلتا للاستثمار" ذو العائد الدوري والتراكمي عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١ والتي استخرجت منها القوائم المالية المختصرة المرفقة وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين ذات العلاقة واللوائح المصرية السارية وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ٢٧ يناير ٢٠٠٢ فقد أبدينا رأياً غير متحفظ بأن القوائم المالية للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١ والتي استخرجت منها القوائم المالية المختصرة المرفقة تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي للصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وعن نتيجة أعماله وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ في ضوء القوانين واللوائح المصرية ومن رأينا أن القوائم المالية المختصرة المرفقة تتفق في كل جوانبها الهامة مع القوائم المالية الكاملة للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وعن نتيجة أعماله وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا يقتضي الأمر الرجوع إلى القوائم المالية الكاملة للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وتقريرنا عليها.

القاهرة في مارس ٢٠٠٢

مراقب الحسابات

وجيه الشافعي	***محمد علي سليمان***
سجل مراقبي حسابات صناديق الاستثمار	سجل مراقبي حسابات صناديق الاستثمار
رقم (٤٠)	رقم (٤١)

صندوق الدلتا للاستثمار

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٤٥ لسنة ١٩٩٦

ملخص الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

أنشأ بنك أمريكان اكسبريس – فرع مصر، صندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الثاني ذو العائد اليومي التراكمي كأحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب ترخيص الهيئة العامة لسوق رأس المال رقم ٢٦٥. في ٩٩/٥/١٢ وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وقد عهد البنك بإدارة الصندوق إلى "شركة لازارد اسيت مانجمنت" شركة مساهمة مصرية.

تحتسب أتعاب مدير الاستثمار وأتعاب وعمولات بنك أمريكان اكسبريس طبقاً لما ورد بنشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق.

تمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصري ويثبت فروق إعادة تقييم العملات الأجنبية بقائمة الدخل.

يتم تقييم الاستثمارات المقيدة بالبورصة على أساس أسعار الإقفال السارية في البورصة وقت التقييم كما يتم تقييم الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة بالتكلفة أو القيمة طبقاً لإحدى طرق التقييم المقبولة أيهما أقل وتدرج بقائمة الدخل صافي التغيرات في فروق التقييم الناتجة عن التقييم طبقاً للأسس المذكورة.

يتم تقييم أذون الخزانة على أساس صافي القيمة الحالية ويتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات بيع الأوراق المالية في تاريخ حدوث العمليات بالفروق بين متوسط التكلفة وسعر البيع مطروحاً منها مصروفات وعمولات البيع.

صندوق الدلتا للاستثمار

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٤٥ لسنة ١٩٩٦

تحليل النسب المالية

أولاً: مؤشرات السيولة:

البيان	النسب المالية	الأول ٢٠٠٢/١٢/٣١	الثاني ٢٠٠١/١٢/٣١
نسبة التداول	= الأصول المتداولة الخصوم المتداولة	٤٧٨٥٤٢٢١ ١٠٤٣٥٨ ٤٥٨,٥١ =	٤٤٤٩٣٠٤٤ ١٥٥٣٦٩٠ ٢٨,٦٤ =
نسبة السداد السريع	= الأصول المتداولة – المخزون الخصوم المتداولة	٤٧٨٥٤٢٢١ – صفر ١٠٤٣٥٨ ٤٥٨,٥٦ =	٤٤٤٩٣٠٤٤ – صفر ١٥٥٣٦٩٠ ٢٨,٦٤ =
المعدل النقدي	= النقدية + الاستثمارات المالية الخصوم المتداولة	٢٣٠٧٧٨٧٠ ٢٣١٩٤٦١٢ + ١٠٤٣٥٨ ٤٤٣,٤٠ =	٥٩٩٢٠١٠ ٣٨١٩١٦٦٢ + ٢٨,٤٤ =
نسبة صافي رأس المال العامل	= الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة إجمالي الأصول	٤٧٨٥٤٢٢١ ١٠٤٣٥٨ – ٥٠٣٦٣٢٢١ ٠,٩٥ =	٤٤٤٩٣٠٤٤ ١٥٥٣٦٩٠ – ٤٧٠٠٢٠٤٤ ٠,٩١ =

ثانياً: مؤشرات النشاط:

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
معدل دوران المخزون	= المبيعات الإيرادات	–	–
معدل دوران الأصول الثابتة	= المبيعات صافي الأصول الثابتة	–	–
معدل دوران الأصول المتداولة	المبيعات الأصول المتداولة	٧٢٣٣٢٥٥ ٤٧٨٥٤٢٢١ ٠,١٥ =	خسارة
معدل دوران إجمالي الأصول	= المبيعات إجمالي الأصول	٧٢٣٣٢٥٥ ٥٠٣٦٣٢٢١ ١,٣٥ =	خسارة
معدل دوران الحسابات المدينة	المبيعات المدينون + أوراق القبض	٧٢٣٣٢٥٥ ١٥٨١٧٣٩ ٤,٥٧ =	خسارة
معدل دوران الحسابات الدائنة	المبيعات الدائنون – أوراق الدفع	٧٢٣٣٢٥٥ ١٠٤٣٥٨ ٦٩,٣١ =	خسارة
متوسط فترة التحصيل	= المدينون + أ.ق×٣٦٠ المبيعات	٣٦٠ ×١٥٨١٧٣٩ ٧٢٣٣٢٥٥ ٧٨,٧٢ =	خسارة
متوسط فترة السداد	= الدائنون + أ.د × ٣٦٠ المشتريات	٣٦٠ ×١٠٤٣٥٨ ٣٩١١٧٣٨ ٩,٦٠ =	خسارة

صندوق الدلتا للاستثمار

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٤٥ لسنة ١٩٩٦

تابع/ تحـــليل النسب المالية

ثالثاً - مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة :

البيـــــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
معدل التمويل بالديـــــــون	= إجمالي الديون / إجمالي الأصول	١٠٤٣٥٨ / ٥٠٣٦٣٢٢١ = ٠,٠٠٢	١٥٥٣٦٩٠ / ٤٧٠٠٢٠٤٤ = ٠,٠٣٣
معدل التمويل بحقوق الملكية	= إجمالي الديون / حقوق الملكية	–	–
معدل التمويل بالقروض	= إجمالي الديون / القروض طويلة الأجل	–	–
معدل تغطية الفوائد	= الدخل قبل الضرائب + الفوائد / الفوائد	–	–
الاحتياطيات رأس المال	= الاحتياطيات / رأس المال	–	–
التدفقات النقدية لمجموع الأصول	= إجمالي التدفقات النقدية / إجمالي الأصول	٢٣٠٧٧٨٧٠ / ٥٠٣٦٣٢٢١ = ٠,٤٦	٥٩٩٣٠١٠ / ٤٧٠٠٢٠٤٤ = ٠,١٣

رابعاً: مؤشرات الربحية:

البيـــــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
هامش الربح	= صافي الربح × ١٠٠ / المبيعات	٤٨١٠٥١١ / ٧٢٣٣٢٥٥ = ٦٦,٥١	خسارة
العائد على الأصول	= صافي الربح × ١٠٠ / إجمالي الأصول	٤٨١٠٥١١ / ٥٠٣٦٣٢٢١ = ٩,٥٥	خسارة
العائد على حقوق الملكية	= صافي الربح × ١٠٠ / حقوق الملكية	–	خسارة
نسبة صافي الربح قبل خصم الضرائب المباشرة	= صافي الربح قبل الضريبة × ١٠٠ / حقوق الملكية	–	خسارة
نسبة العائد على الاستثمار	صافي الربح / مجموع الأصول	–	خسارة
نسبة عائد رأس المال المستثمر	صافي الربح / رأس المال المستثمر	٤٨١٠٥١١ / ٥٠٢٥٨٨٦٣ = ٠,١٠	خسارة
نسبة صافي الربح بعد الضريبة	= صافي الربح بعد الضريبة×١٠٠ / حقوق الملكية	–	خسارة

صندوق الدلتا للاستثمار

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٤٥ لسنة ١٩٩٦

تابع/ تحليل النسب المالية

خامساً : نمو وتقييم السهم:

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
القيمة الاسمية للسهم	= رأس مال المصدر / عدد الأسهم	-	-
نصيب السهم في المبيعات	= المبيعات / عدد الأسهم	-	-
نصيب السهم في مجل الربح	= مجمل الربح / عدد الأسهم	-	-
نصيب السهم في النقدية	= نقدية بالبنوك + الصندوق / عدد الأسهم	-	-

سادساً: مؤشرات التنبؤ بالتعثر والإفلاس.

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
التدفقات النقدية لإجمالي الديون	= إجمالي التدفقات النقدية / إجمالي الديون	٢٣٠٧٧٨٧٠ / ١٠٤٣٥٨ = ٢٢١,١٤	٥٩٩٢٠١٠ / ١٥٥٣٦٩٠ = ٣,٨٦
نسبة رأس المال العامل لإجمالي الأصول	= رأس المال العامل / إجمالي الأصول	٤٧٧٤٩٨٦٣ / ٥٠٣٦٣٢٢١ = ٠,٩٥	٤٢٩٣٩٣٥٤ / ٤٧٠٠٢٠٤٤ = ٠,٩١

سابعاً: نسب محاسبية عامة:

البيان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
نسبة تكلفة المبيعات	= إجمالي الديون / إجمالي الديون	-	-
نسبة المصروفات البيعية	= رأس المال العامل / إجمالي الأصول	-	-
نسبة المصروفات الإدارية والتمويلية	= رأس المال العامل / إجمالي الأصول	-	-
نسبة القروض طويلة الأجل	= رأس المال العامل / إجمالي الأصول	-	-

صندوق الدلتا للاستثمار

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٤٥ لسنة ١٩٩٦

التعليق على مؤشرات المالية لصندوق استثمار بنك الإسكندرية الأول

أولاً : مؤشرات السيولة *Liquidity Ratios*:

(١) نسبـــــة التداول : *Current Ratio* :

نسبة التداول - الأصـــول المتداولة
الخصوم المتداولة

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٤٥٨,٥٦	٢٨,٦٤

وتعكـــس هذه النسبة درجة كفاية الأرصدة النقدية، وكذا الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقد سائل خلال فترة قصيرة لمقابلة الدائنية قصيرة الأجل، وهذا المؤشر كمعيار جيد للشركات يكون بنسبة ٢ : ١ وذلك يعني أن كل ٢ جنيه من الأصول المتداولة يغطي ١ جنيه من الخصوم المتداولة

ومن ذلك يتضح الآتي

- *أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٤٥٨,٥٦ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو ٢٨,٦٤ بمقدار ٤٢٩,٩٢.*

- *أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العام السابق يعتبر جيد ويعكس درجـــة كفاية الأرصدة النقدية والأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقد سائل.*

(٢) نسبة السداد السريع Quick Ratio (Acid test ratio):

نسبة السداد السريع = الأصول المتداولة - المخزون / الخصـــــوم المتداولـــة

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/١٢	٢٠٠١/١٢/٣١
٤٥٨,٥٦	٢٨,٦٤

وهـــذه النســـبة توضح مدى قدرة المشروع على سداد التزاماته قصـــيرة الآجـــل بإستخدام أصوله المتداولة سريعة التحول إلى نقدية مثل النقدية بالصندوق والبنوك وكذلك الأوراق المالية وأوراق القبض وأرصدة العملاء.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٤٥٨,٥٦ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو ٢٨,٦٤ بمقدار ٤٢٩,٩٢.*
- *أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العام السابق يعتبر جيد ويعكس مدى قدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الآجل.*

(٣) المعدل النقدي Cash Ratio :

المعدل النقدي = النقدية + الاستثمارات المالية / الخصـــــوم المتداولـــــة

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٤٤٣,٤٠	٢٨,٤٤

وتقـيس هـذه النسبة مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته العاجلـة من النقدية المتوفرة لديه بالصندوق والبنك مضافاً إليها الأوراق المالـية وتقـيس هذه النسبة القدرة الفورية على الوفاء بالإلتزامات دون الحاجـة إلى التخلص ببيع أي أصول وكلما كان المعدل مرتفع يكون هذا مؤشر جيد .

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشـر فـي عام ٢٠٠٢ وهو ٤٤٣,٤٠ في ارتفاع عام ٢٠٠٢ وهو ٢٨,٤٤ بمقدار ٤١٤,٩٦.
- أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العام السابق يعتبر جيد ويعكس مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته العاجلة من النقدية المتوفرة لديه بالصندوق.

(٤) معدل دوران الأصول المتداولة *Current Assets Turnover* :

معدل دوران الأصول المتداولة = **صافي المبيعات** / **الأصول المتداولة**

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
خسارة	٠,١٥

ويوضـح هذا المؤشر مقدار المبيعات التي تحققها الشركة مقابل أصـولها المـتداولة فكلمـا ارتفع هذا المعدل دل على أن المنشأة تحقق إيـرادات مقابـل أصولها المتداولة بصورة جيدة وكلما أنقص المعدل دل علـى عـدم قـدرة المنشأة على تحقيق إيرادات(مبيعات) مقابل أصولها المتداولة أو حصولها على إيرادات بصورة ضعيفة .

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشـــر فـي عام ٢٠٠٢ وهو ٠,١٥ وفـي ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو صفر بمقدار ٠,١٥.
- أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العام السابق يعتبر متوسط مما يعكس على تحقيق إيرادات مقابل أصولها المتداولة بصورة جيدة.

(٥) معدل دوران إجمالي الأصول *Total Assets Turnover*:

معدل دوران الأصول المتداولة = المبيعات [الإيـــرادات] / إجمـــالي الأصـــول

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
خسارة	١,٣٥

وهـــذا المعدل يستخدم فـي قياس قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات مـــن خـــلال اســـتخدامها لأصولها سواء المتداولة أو الثابتة وكلما ارتفع المعدل كان ذلك مؤشراً جيداً.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشـــر في عام ٢٠٠٢ وهو ١,٣٥ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو صفر بمقدار ١,٣٥.
- أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر متوسط مما يعكس قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات من خلال استخدام أصولها.

(٥) معدل دوران الحسابات المدينة:

معدل دوران الحسابات المدينة = المبيعـــــــــات
المدينـــون + أوراق القبض

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٤,٥٧	خسارة

وهـــذه النســبة تقــيس مدى التناسب الزمني في سياسة الائتمان بالشــركة أو مــدى قــدرة الديون التجارية للمنشأة على الوفاء بالتزاماته الــتجارية فـــي وقت مناسب دون الحاجة إلى أي تمويل من خارج دورة النشاط ويعتمد تقييم جودة إدارة حسابات المدينين على تقييم معدل دوران الحســابات المديــنة وبصفة عامة تشير النسبة المرتفعة إلى إدارة فعالة لحســابات المدينين بينما تشير النسبة المنخفضة إلى وجود مشكلة خطيرة في دورة تحصيل إيرادات المبيعات.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- *أن المؤشـــر في عام ٢٠٠٢ وهو ٤,٥٧ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو صفر بمقدار ٤,٥٧ .*
- *أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيد ويشير علـــى مـــدى قـــدرة الديون التجارية للمنشأة على الوفاء بالتزاماتها التجارية في وقت مناسب.*

[٦ معدل دوران الحسابات الدائنة:

معدل دوران الحسابات الدائنة = المبيعـــــــــــات / الدائنون + أوراق الدفع

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٦٩,٣١	خسارة

وتقـــيس هـــذه النسبة قيمة الحسابات الدائنة من الإيرادات ومدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها كقيمة من الإيرادات فكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك مؤشر جيد وذلك عكس معدل دوران الحسابات المدينة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *أن المؤشـــر في عام ٢٠٠٢ وهو ٦٩,٣١ في ارتفاع بسيط جداً عن عام ٢٠٠١ وهو صفر بمقدار ٦٩,٣١ .*
- *أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيد ويشير إلى مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها كقيمة الإيرادات.*

[٧ متوسط فترة التحصيل:

متوسط فترة التحصيل = المدينون + أوراق القبض × ٣٦٠ / المبيعـــــات

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٧٨,٧٢	خسارة

وهـــذا المؤشـــر يوضح المدة التي تحصل فيها المنشأة مالها من أصـــول مـــتداولة وكلمـــا كـــان عدد الأيام المحصل فيها المبالغ المدينة (المدينون، أوراق القبض) قليل كان ذلك جيد وتعتبر سياسة المنشأة سياسة ناجحة.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٧٨,٧٢ في انخفض عن عام ٢٠٠١ وهو صفر بمقدار ٧٨,٧٢ .
- أن ارتفـــاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر سيئ مما يعكس زيادة عدد أيام تحصيل المبالغ المدينة.

ثالثاً مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة *Profitability Ratios* :

[أ] **معدل التمويل بالديون = إجمالي الديـــــون / إجمـالي الأصـــول**

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,٠٠٢	٠,٠٣٣

وهـــذا المعدل يقيس مدى مساهمة دائنو المنشأة في اقتناء أصولها كمصــــدر من مصادر التمويل وكلما أنخفض هذا المؤشر كان ذلك مؤشر جيد ودل على أن إجمالي الأصول تم تمويلها خارجياً بنسبة ضعيفة.

- أن المؤشـــر فـــي عـــام ٢٠٠٢ وهو ٠,٠٠٢ وفي انخفاض عن عام ٢٠٠١ وهـــو ٠,٠٣٣ بمقـــدار ٠,٣١وأن انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ عـــن سنة المقارنة يعتبر جيد مما يعكس مدى مساهمة دائنو المنشأة في اقتناء أصولها كمصدر من مصادر التمويل .

رابعاً: مؤشرات الربحية *Profitability Ratios* :

[!] هـــــامش الربح = صافي الربح × ١٠٠ / المبيعـــــــات

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٦٦,٥١	خسارة

ويقيس هذا المؤشر العلاقة بين صافي الربح والمبيعات أي تقيس العلاقـــة في قائمة الدخل وتعتبر مقياس للحكم على مدى ربحية المشروع وتســـتخدم كأساس للمقارنة وكلما كانت النسبة مرتفعة كلما كان المشروع في حالة جديدة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٦٦,٥١ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهـــو صفر بمقدار ٦٦,٥١ وأن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيد كمدلول على مدى ربحية المشروع*

[٢]العائد على الأصـــول = صافي الربح × ١٠٠ / إجمـــالي الأصول

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٩,٥٥	خسارة

وهـــذا المؤشـــر يقيس مدى ربحية المنشأة وقدرتها على استثمار أموالها المختلفة وتحقيق عائد مناسب منها وكلما ارتفعت النسبة كان ذلك دليل على أن المنشأة استغلت أصولها استغلال جيد لتحقيق ربح مناسب.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشـــر في عام ٢٠٠٢ وهو ٩,٥٥ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو صفر بمقدار ٩,٥٥.
- أن ارتفـــاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيد مما يعكـــس قـــدرة المنشـــأة على استثمار أموالها المختلفة وتحقيق عائد مناسب.

٣] نسبة عائد رأس المال المستثمر:

نسبة عائد رأس المال المستثمر = صـــافي الربـــح × ١٠٠ / رأس الـــمال المستثمر

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,١٠	خسارة

وهـــذه النســـبة توضح قيمة صافي الربح من إجمالي الاستثمار للمنشـــأة خـــلال الفترة وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن صافي ربـــح المنشـــــأة مـــرتفع وتمثل نسبة مرتفعة من رأس المال المستثمر (إجمالي الاستثمار).

<u>ومن ذلك يتضح الآتي:</u>

- *أن المنشـــأة فـــي عام ٢٠٠٢ وهو ٠,١٠ وفي ارتفاع بسيط عن عام ٢٠٠١ وهو صفر بمقدار ٠,١٠ .*

- *أن ارتفـــاع المؤشـــر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر متوسط ويعكـــس أن صـــافي ربح المنشأة مرتفع. وتهم هذه النسبة أصحاب المشـــروع والإدارة حيث أنها تمثل معيار لمدى نجاح المشروع في إدارة النشاط .*

<u>ومن ذلك يتضح الآتي:</u>

<u>رابعاً مؤشرات الربحية</u> ***<u>Profitability Ratios</u>*** :

[١] هـــــامش الربح = $\frac{\text{صافي الربح} \times ١٠٠}{\text{المبيعات}}$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٦٦,٥١	خسارة

ويقيس هذا المؤشر العلاقة بين صافي الربح والمبيعات أي تقيس العلاقـــة في قائمة الدخل وتعتبر مقياس للحكم على مدى ربحية المشروع وتســـتخدم كأساس للمقارنة وكلما كانت النسبة مرتفعة كلما كان المشروع في حالة جيدة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٦٦,٥١ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهـــو صفر بمقدار ٦٦,٥١ . وأن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيد كمدلول على مدى ربحية المشروع.

[٢] العائد على الأصول :

العائد على الأصول = صافي الربح × ١٠٠ / إجمالي الأصول

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٩,٥٥	خسارة

وهـــذا المؤشـــر يقيس مدى ربحية المنشأة وقدرتها على استثمار أموالها المختلفة وتحقيق عائد مناسب منها وكلما ارتفعت النسبة كان ذلك دليل على أن المنشأة استغلت أصولها استغلال جيد لتحقيق ربح مناسب.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشـــر في عام ٢٠٠٢ وهو ٩,٥٥ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو صفر بمقدار ٩,٥٥ وان ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنـــة يعتبـــر جيد مما يعكس قدرة المنشأة على استثمار أموالها المختلفة وتحقيق عائد مناسب.

نسبة عائد رأس المال المستثمر:

نسبة عائد رأس المال المستثمر = **صافي الربح × ١٠٠** / **راس المال المستثمر**

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,١٠	خسارة

وهــذه النســبة توضح قيمة الربح من إجمالي الاستثمار للمنشأة خــلال الفتــرة وكلمــا ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن صافي ربح المنشــأة مــرتفع وتمــثــل نســـبة مرتفعة من أس المال المستثمر (إجمالي الاستثمار).

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *أن المؤشــر فــي عام ٢٠٠٢ وهو ٠,١٠ في ارتفاع بسيط عن عام ٢٠٠١ وهو صفر بمقدار ٠,١٠ وان ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عــن ســنة المقارنــة يعتبر متوسط ويعكس أن صافي ربح المنشأة مرتفع.*

مؤشرات التنبؤ بالتعثر والإفـــلاس :

[١] التدفقات النقدية لإجمالي الديون

نصيب السهم في المبيعات = **إجمالي التدفقات النقدية** / **إجمالي الديون**

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٢٢١,١٤	٣,٨٦

وتشـــير هـــذه النسبة ما إذا كانت أعمال المنشأة توفر نقدية كافية لمـــواجهة الديون أما لها وبصفة عامة كلما كانت هذه النسبة مرتفعة أدت إلى تغطية الديون وكلما كانت منخفضة أو اقتربت من الصفر كلما كانت تؤدي إلى انزعاجاً لدى الشركة أو أن موقف الشركة غير متحسن.

<u>ومن ذلك يتضح الآتي</u> .

- *أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٢٢١,١٤ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو ٣,٨٦ بمقدار ٢١٧,٢٨ وان ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيدة مما تعكس تغطية الديون.*

صندوق استثمار

البنك المصري لتنمية الصادرات

الميزانية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢

[بالجنيه المصري]

٢٠٠٢/١٢/٣١	البيـــان	٢٠٠١/١٢/٢١
٤٤١٣١٥٤	**الأصـــول**	
٣٧٠٩٧٢٠٢	نقـــدية وودائع بالبـــنوك	٢٥٨٢١٨٧
٤٦١٧١٩	استثمارات متداولة في أوراق مالية	٣٤٢٨٥٧٩٦
٤٦١٧١٩	المدينون والأرصدة المـــدينة	٨٦٨٧٣١
٤١٩٧٢٠٧٥	**مجموع الأصـول**	٣٧٧٣٦٧١٤
	[ناقصاً] الالتزامات	
(٥٥٣٩٥٧)	**التزامات متداولة**	(٥٠٥٠٤)
(٥٥٣٩٥٧)	**مجموع الالتزامات**	(٥٠٥٠٤)
٤١٤١٨١١٨	**إجمالي الاستثمار في رأس المال العامل**	٣٧٦٨٦٢١٠
٥٧٩٨٥٨	**عدد الوثائق القائمة**	٥٩٢٥٢٧
٧١,٤٣	**صافي قيمة الوثيقة**	٦٣,٦٠

صندوق استثمار

البنك المصري لتنمية الصادرات

قائمة الدخل عن الفترة من ١/ يوليو ٢٠٠٢ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢

بالجنيه المصرية

٢٠٠٢/١٢/٣١	البيـــــان	٢٠٠١/١٢/٢١
	إيرادات النشاط	١٣٠٠٨٣٢
٨٥٣٥٤٤	*عائد استثمارات في أوراق مالية*	٩٥٠٩٩٠
٨١٨١٨٦	*أرباح بيع أوراق مالية*	١٣٨٢٧٨٢
٤٩٧٤٧٥١	*الزيادة الفعلية في القيمة السوقية للأوراق المالية – عملة محلية*	١٢٣٩٧٥
١٤١٨٧٥	*الزيادة الفعلية في القيمة السوقية للأوراق المالية – عملة أجنبية*	٢٣٨٥٤
٩٨٤٥٥	*فروق القيمة للوثائق لدى صناديق الاستثمار الأخرى*	٣٩٤٦٨١٠
٦٢٤٥	**إيرادات أخــرى**	١٦٤٣٧٧
٦٨٩٣٠٥٦	**إجمالي إيرادات النشاط**	٣٩٤٦٨١٠
	يخصــــم:	
(٤٥٢٤٥٤)	*مصروفات إدارية وعمومية*	(٥٢٥٢٣١)
(٣٣٣٥٤)	*مصروفات تمويلية*	(٤٢٥٢٤)
(٣٦٧٨٥٨)	*مخصص هبوط أسعار أوراق مالية*	-----
(١٣٣٩٢٨٥)	*النقص الفعلي في القيمة السوقية للأوراق المالية – عملة محلية*	(٣٣٢٩٧٥١)
(٥٩٤٠٤)	*النقص الفعلي في القيمة السوقية للأوراق المالية – عملة أجنبية*	(٤٥٣٠٥٧)
(١٦٣٦٠١)	*خسائر بيع أوراق مالية*	(٤٢٥٨٦٣)
(٢٤١٥٩٥٦)	*إجمالي أرباح (خسائر) النشاط*	(٤٧٣٨٤٢٦)
	يضـــاف إليه	(٧٩١٦١٦)
٨٠٦٥٦	*فوائد بنكية*	٥٢٤٣
٤٥٥٧٧٥٦	**صافي أرباح [خسائر] العام**	(٧٨٦٣٧٣)

صندوق استثمار

البنك المصري لتنمية الصادرات

ملخص قائمة التدفقات النقدية

عن الفترة من ١ يوليو ٢٠٠٢ حتى ٣١ ديســـمبر ٢٠٠٢

[بالجنيه المصرية]

٢٠٠٢/١٢/٣١	البيـــــان	٢٠٠١/١٢/٣١
(١٩٠٠٩٤١)	صافي [عجز] زيـــادة النقدية من أنشــطــة التشغيــل	٤٣٢٨٦٣٠
٣٧٣١٩٠٨	صافي التدفقات النقدية المتاحة المستخدمة في أنشطة التمويل	(٤١٦٤٢١٦)
١٨٣٠٩٦٧	صـــافي الزيادة في النقـدية وما في حكمـــها خلال الفترة	١٦٤٤١٤
٢٥٨٢١٨٧	رصيد النقدية وما في حكمها - أول الفترة	٦٧٠٠٨٣
٤٤١٣١٥٤	رصيد النقدية وما في حكمها – آخر الفترة	٨٣٤٤٩٧

صندوق استثمار

البنك المصري لتنمية الصادرات

ملخص الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

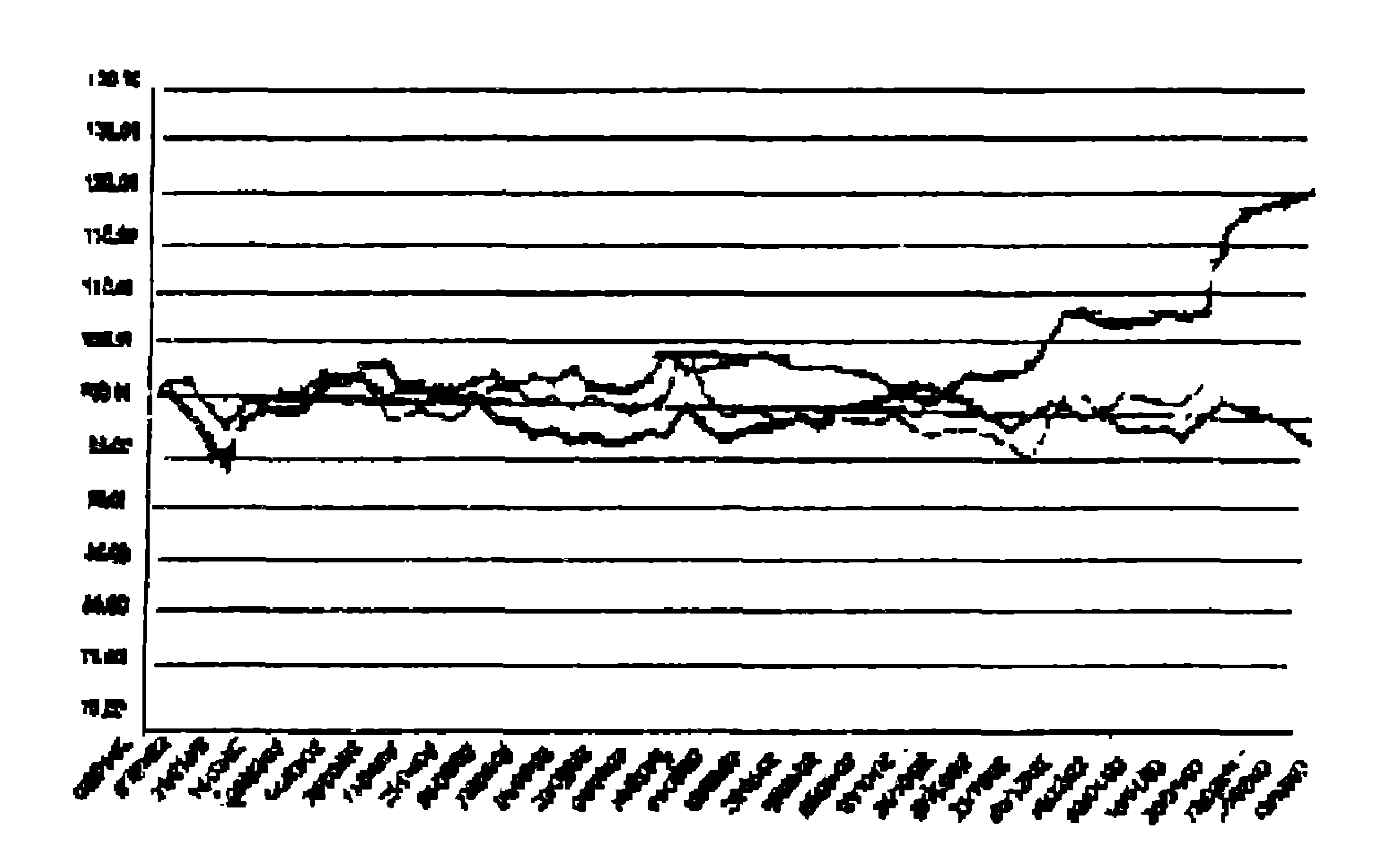
أنشـأ البنك المصري لتنمية الصادرات صندوق الاستثمار الأول ذو العائـد الدوري بموجب ترخيص رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٦ وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ٩٩٢ ولائحته التنفيذية وقد عهدت إدارة الصندوق إلى شركة القاهرة لإدارة صناديق الاستثمار.

يـتم تقيـيم الاستثمارات في الأوراق المالية على أساس متوسط أسعار البورصة في نهاية عمل يوم الخميس من كل أسبوع وتدرج فروق القيمة السوقية بقائمة الدخل في نهاية الفترة ويتم تقييم وثائق الاستثمار في صناديق الاستثمار الأخرى على أساس آخر قيمة إستردادية معلنة.

- *أدرجت صافي أرباح أو خسائر التصرف في الاستثمارات بالكامل في قائمة الدخل.*
- *يـتم إثـبات الإيرادات المحققة وفقاً لمبدأ الاستحقاق في نهاية الفترة المالية.*
- *تمسـك حسابات الصندوق بالجنيه المصري ويتم إثبات فروق إعادة تقييم العملات الأجنبية بقائمة الدخل.*

صندوق استثمار
البنك المصري لتنمية الصادرات

مقارنة أداء صندوق استثمار البنك المصري
لتنمية الصـــــادرات مع مؤشر السوق



صندوق استثمار

البنك المصري لتنمية الصادرات

بيـــــان أكبر عشـــــرة أسهــــم مستثمر فيهــا

(١) شركة أوليمبيك جروب للاستثمارات المالية.

(٢) شـــــركـــــة ايجيـــــترانـــس.

(٣) الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمــول.

(٤) شركـــــة النســـــاجون الشرقيـــون.

(٥) شركة أوراسكـــوم للإنشـــــاء والصناعــة.

(٦) البنـــــك التجـــــاري الدولـــي.

(٧) شركة أبوقير للأسمدة والصناعــات الكيماوية

(٨) شركة مصر للفنــــادق - هيلتــــــون

(٩) البنك الأهلي ســـوســيتيه جـــــنرال

(١٠) شركة الشروق الحديثة للطباعــة والتغليف.

صنـــــــــدوق استثمــــــــار

البنك المصري لتنمية الصادرات

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة/ حملة وثائق الاستثمار:

راجعـــنا القـــوائم الماليـــة لصـــندوق اســـتثمار البنك المصري لتنمية الصـــادرات (ذو العائد الدوري) المتمثلة في الميزانية في ٢٠٠٢/١٢/٣١ وكذا قائمتـــي الدخل والتدفقات النقدية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، كما قمـــنا بمـــراجعة حساب القيمة الإستردادية لوثائق الصندوق في نهاية عمل يوم ٢٠٠٢/١٢/٣١، وهذه القوائم المالية مسئولية إدارة الصندوق ومسئوليتنا إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها.

وقـــد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء أحكام القوانين واللوائح المصرية السارية، وتتطلب معايير المراجعة المصرية تخطيط وأداء المـــراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية لا تحتوي على أخطـــاء مؤثـــرة وتتضـــمن أعمال المراجعة إجراء فحص اختباري للمستندات والأدلـــة المـــؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالقوائم المالية كما تتضمن أعمال المراجعة أيضاً تقييماً للسياسات والقواعد المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية. وقـــد حصلنا على البيانات والإيضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض المراجعة ونـــرى أن مـــا قمنا به من أعمال المراجعة يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

ومـــن رأيـــنا أن القـــوائم المالية المشار إليها أعلاه مع الإيضاحات المـــتممة لها تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي للصندوق فـــي ٢٠٠٢/١٢/٣١ وعـــن نتـــيجة نشـــاطه وتدفقاته النقدية عن الفترة المالية المنتهـــية فـــي ذلك التاريخ، وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

يمسـك الصـندوق حسابات مالية مستقلة منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الصندوق على وجوب إثباته فيها. وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

كمـا أن أسـس تقيـيم أصـول والتـزامات الصندوق وتحديد القيمة الإسـتردادية لوثائق الاستثمار في ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٢ تتفق مع أحكام قانون سوق المـال رقـم ٩٥ لسـنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ونشرة الاكتتاب الخاصة بهذا الصـندوق وكـذا الإرشـادات الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال في هذا الشأن.

تحريراً في ٣ فبراير ٢٠٠٣

مراقبـا الحسابات

محمد صلاح الدين عيسى أبو طبل
زميل جمعية المحاسبين
والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل رقم (٥٨)
بالهيئة العامة لسوق المال
س.م.م (٤٤٣٤)

عماد حافظ راغب
زميل جمعية المحاسبين
والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
سجل رقم (٤٢)
بالهيئة العامة لسوق المال
س.م.م (٣٦٧٨)

صنـــــــــدوق استثمـــــــار

البنك المصري لتنمية الصادرات

تحـــــليل النسب المالية

أولاً: مؤشرات السيولة :

البيــــــــان	النسب المالية	الأول ٢٠٠٢/١٢/٣١	الثاني ٢٠٠١/١٢/٣١
نســـــــبة التداول	= الأصول المتداولة الخصوم المتداولة	٤٩٧٢٠٧٥ ٥٥٣٩٥٧ = ٧٦	٣٧٧٣٦٧١٤ ٥٠٥٠٤ = ٧٤٧
نسبة السداد السريع	= الأصول المتداولة – المخــــــزون الخصوم المتداولة	٤١٩٧٢٠٧٥ – صفر ٥٥٣٩٥٧ = ٧٦	٣٧٧٣٦٧١٤ – صفر ٥٠٥٠٤ = ٧٤٧,٢
المعدل النـــــــقدي	= النقـــــدية + الاستثمارات المالية الخصوم المتداولة	٣٧٠١٧٢٠٢ ٤٤١٣١٥٤ + ٥٥٣٩٥٧ = ٧٥	٣٤٢٨٥٧٩٦ ٢٥٨٢١٨٧ + ٥٠٥٠٤ = ٧٣٠
نسبة صافي رأس المـــــــال العامل	= الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة إجمالي الأصول	٥٥٣٩٥٧ ٤١٩٧٢٠٧٥ – ٤١٩٧٢٠٧٥ = ٠,٩٩	٥٠٥٠٤ ٣٧٧٣٦٧١٤ – ٣٧٧٣٦٧١٤ = ١,٠٠

ثانياً: مؤشرات النشاط:

البيــــــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
معدل دوران المخـــــزون	= المبيعات الإيرادات	–	–
معـــدل دوران الأصول الثابتة	= المبيعات صافي الأصول الثابتة	–	–
معدل دوران الأصول المتداولة	المبيعات الأصول المتداولة	٦٨٩٣٠٥٦ ٤١٩٧٢٠٧٥ = ٠,١٦	٣٩٤٦٨١٠ ٣٧٧٣٦٧١٤ = ٠,١١
معدل دوران إجمالي الأصول	= المبيعات إجمالي الأصول	٦٨٩٣٠٥٦ ٤١٩٧٢٠٧٥ = ٠,١٦	٣٩٤٦٨١٠ ٣٧٧٣٦٧١٤ = ٠,١١
معدل دوران الحسابات المدينة	المبيعات المدينون + أوراق القبض	٦٨٩٣٠٥٦ ٤٦١٧١٩ = ١٥	٣٩٤٦٨١٠ ٨٦٨٧٣١ = ٥
معدل دوران الحسابات الدائنة	المبيعات الدائنون – أوراق الدفع	٦٨٩٣٠٥٦ ٥٥٣٩٥٧ = ١٢	٣٩٤٦٨١٠ ٥٠٥٠٤ = ٧٨
متوسط فترة التحصيل	= المدينون + أ.ق × ٣٦٠ المبيعات	٣٦٠ × ٤٦١٧١٩ ٦٨٩٣٠٥٦ = ٢٤	٣٦٠ × ٨٦٨٧٣١ ٣٩٤٦٨١٠ = ٧٩
متوسط فترة السـداد	= الدائنون + أ.د × ٣٦٠ المشتريات	–	–

صنـــــــدوق استثمـــــار

البنك المصري لتنمية الصادرات

تابع/ تحـــليل النسب المالية

ثـالثـاً : مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة :

البيـــــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
معدل التمويل بالديـــــون	= إجمالي الديون إجمالي الأصول	٥٥٣٩٥٧ ٤١٩٧٢٠٧٥ ٠,٠١٣ =	٥٠٥٠٤ ٣٧٧٣٦٧١٤ ٠,٠٠١٣ =
معدل التمويل بحقوق الملكية	= إجمالي الديون حقوق الملكية	–	–
معدل التمويل بالقروض	= إجمالي للديون للقروض طويلة الأجل	–	–
معدل تغطية الفوائد	=الدخل قبل الضرائب +الفوائد الفوائد	٣٣٣٥٤ ٤٥٥٧٧٥٦+ ٣٣٣٥٤ ١٣٨ =	خسارة
الاحتياطيات رأس المال	= الاحتياطيات رأس المال	–	–
التدفقات النقدية لمجموع الأصول	= إجمالي التدفقات النقدية إجمالي الأصول	١٨٣٠٩٦٧ ٤١٩٧٢٠٧٥ ٠,٠٤٤=	١٦٤٤١٤ ٣٧٧٣٦٧١٤ ٠,٠٠٤٣ =

رابعاً : مؤشرات الربحية :

البيـــــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
هامش الربح	= صافي الربح × ١٠٠ المبيعات	١٠٠x٤٥٥٧٧٥٦ ٦٨٩٣٠٥٦ ٦٦ =	خسارة
العائد على الأصول	= صافي الربح × ١٠٠ إجمالي الأصول	١٠٠x٤٥٥٧٧٥٦ ٤١٩٧٢٠٧٥ ١١=	خسارة
العائد على حقوق الملكية	= صافي الربح × ١٠٠ حقوق الملكية	–	خسارة
نسبة صافي الربح قبل خصم الضرائب المباشرة	= صافي الربح قبل الضريبة ×١٠٠ حقوق الملكية	–	خسارة
نسبة العائد على الاستثمار	صافي الربح مجموع الأصول	٤٥٥٧٧٥٦ ٤١٩٧٢٠٧٥ ٠,١١ =	خسارة
نسبة عائد رأس المال المستثمر	صافي الربح رأس المال المستثمر	٤٥٥٧٧٥٦ ٤١٤١٨١١٨ ٠,١١ =	خسارة

صنـــــــدوق استثمــــــار
البنك المصري لتنمية الصادرات
تابع/ تحــليل النسب المالية

خامساً : نمـــو وتقييـــم السهــــــم:

البيـــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
القــيمة الاســمية للســهم	= رأس مال المصدر / عدد الأسهم	-	-
نصيب الســـهم في المبيعات	= المبيعات / عدد الأسهم	-	-
نصيب السهم في مجل الربح	= مجمل الربح / عدد الأسهم	-	-
نصيب السهم في النــقدية	= نقدية بالبنوك + الصندوق / عدد الأسهم	-	-

سادساً: مؤشرات التنبؤ بالتعثر والإفلاس:

البيـــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
التدفقات النقدية لإجمالي الديون	= إجمالي التدفقات النقدية / إجمالي الديون	١٨٣٠٩٦٧ / ٥٥٣٩٥٧ = ٣,٣٠	١٦٤٤١٤ / ٥٠٥٠٤ = ٣,٢
نسبة رأس المال العامل لإجمالي الأصول	= رأس المال العامل / إجمالي الأصول	٤١٤١٨١١٨ / ٤١٩٧٢٠٧٥ = ٠,٩٩	٣٧٦٨٢٢١٠ / ٣٧٧٣٦٧١٤ = ١

سابعاً: نسب محاسبيــة عــــــامة

البيـــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
نسبة تكلفة المبيعات	= إجمالي الديون / إجمالي الديون	-	-
نسبة المصروفات البيعية	= رأس المال العامل / إجمالي الأصول	-	-
نسبة المصروفات الإدارية والتمويلية	= رأس المال العامل / إجمالي الأصول	٤٨٥٨٠٨ / ٦٨٩٣٠٥٦ = ٠,٠٧٠	٥٢٩٧٥٥ / ٣٩٤٦٨١٠ = ٠,١٣
نسبة القروض طويلة الأجل	= رأس المال العامل / إجمالي الأصول	-	-

أولاً : مؤشرات السيولة *Liquidity Ratios*:

(١) نسبـــــة التداول : *Current Ratio* :

نسبة التداول - الأصـــول المتداولة / الخصوم المتداولة

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٧٤٧	٧٦

وتعكـــس هذه النسبة درجة كفاية الأرصدة النقدية، وكذا الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقد سائل خلال فترة قصيرة لمقابلة الدائنية قصيرة الأجل وهذا المؤشر كمعيار جيد للشركات يكون بنسبة ٢ : ١ وذلك يعني أن كل ٢ جنيه من الأصول المتداولة يغطي ١ جنيه من الخصوم المتداولة

ومن ذلك يتضح الآتي

- *أن المؤشر في عما ٢٠٠٢وهو ٧٦ في انخفاض عن عام ٢٠٠١ وهو ٧٤٧ بمقدار ٦٧١ وانه انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ العام السابق ما زال جيد وتعكس الطافية النقدية.*

(٢) **نسبة السداد السريع** ***Quick Ratio (Acid test ratio):***

$$\text{نسبة السداد السريع} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/١٢	٢٠٠١/١٢/٣١
٧٦	٧٤٧

وهـذه النسـبة توضح مدى قدرة المشروع على سداد التزاماته قصـيرة الآجـل بإستخدام أصوله المتداولة سريعة التحول إلى نقدية مثل النقدية بالصندوق والبنوك وكذلك الأوراق المالية وأوراق القبض وأرصدة العملاء.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *أن المؤشـر فـي عام ٢٠٠٢ وهو ٧٦ في انخفاض عن عام ٢٠٠١ وهـو ٧٤٧ بمقدار ٦٧١ وان انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العـام السابق جيد ويعكس قدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الآجل.*

(٣) **المعدل النقدي** ***: Cash Ratio***

$$\text{المعدل النقدي} = \frac{\text{النقدية + الاستثمارات المالية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٧٥	٧٣٠

وتقـــيس هـــذه النسبة مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته العاجلـــة من النقدية المتوفرة لديه بالصندوق والبنك مضافاً إليها الأوراق المالـــية وتقـــيس هذه النسبة القدرة الفورية على الوفاء بالإلتزامات دون الحاجـــة إلى التخلص ببيع أي أصول وكلما كان المعدل مرتفع يكون هذا مؤشر جيد .

ومن ذلك يتضح الآتي:

- وأن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٧٥ ففي انخفاض عن عام ٢٠٠١ وهـــو ٧٣٠ بمقدار ٦٥٥ وان انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العام السابق جيد وله قدرة على الوفاء بالتزاماته العاجلة.

(٤) معدل دوران الأصول المتداولة Current Assets Turnover :

معدل دوران الأصول المتداولة = صـــافي المبيعات / الأصول المتداولة

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,١٦	٠,١١

ويوضـــح هذا المؤشر مقدار المبيعات التي تحققها الشركة مقابل أصـــولها المـــتداولة فكلمـــا ارتفع هذا المعدل دل على أن المنشأة تحقق إيـــرادات مقابـــل أصولها المتداولة بصورة جيدة وكلما أنقص المعدل دل علـــى عـــدم قـــدرة المنشأة على تحقيق إيرادات(مبيعات) مقابل أصولها المتداولة أو حصولها على إيرادات بصورة ضعيفة .

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *أن المؤشـــر فـــي عام ٢٠٠٢ وهو ٠,١٦ فـي ارتفاع بسيط عن عام ٢٠٠١ هو ٠,١١ بمقدار ٠,٠٥ وان المؤشر في عام ٢٠٠٢ في زيادة بسيطة ويكون متوسط.*

(٥) معدل دوران إجمالي الأصول *Total Assets Turnover*:

معدل دوران الأصول المتداولة = المبيعات [الإيـــرادات] / إجمـــالي الأصـــول

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,١٦	٠,١١

وهـــذا المعدل يستخدم في قياس قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات مـــن خـــلال اســـتخدامها لأصولها سواء المتداولة أو الثابتة وكلما ارتفع المعدل كان ذلك مؤشراً جيداً.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *أن المؤشـــر في عام ٢٠٠٢ وهو ٠,١٦ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهـــو ٠,١١ بمقـــدار ٠,٠٥ وان ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العام السابق ويعتبر متوسط ويعكس قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات من خلال استخداماها الأصول المتداولة والثابتة.*

(٥) معدل دوران الحسابات المدينة:

معدل دوران الحسابات المدينة = المبيعات / (المدينون + أوراق القبض)

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٥	١٥

وهذه النسبة تقيس مدى التناسب الزمني في سياسة الائتمان بالشركة أو مدى قدرة الديون التجارية للمنشأة على الوفاء بالتزاماته التجارية في وقت مناسب دون الحاجة إلى أي تمويل من خارج دورة النشاط ويعتمد تقييم جودة إدارة حسابات المدينين على تقييم معدل دوران الحسابات المدينة وبصفة عامة تشير النسبة المرتفعة إلى إدارة فعالة لحسابات المدينين بينما تشير النسبة المنخفضة إلى وجود مشكلة خطيرة في دورة تحصيل إيرادات المبيعات.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- *أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ١٥ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو ٥ بمقدار ١٠ وان ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العام السابق ويعتبر جيد وتعكس مدى قدرة الديون التجارية للمنشأة على الوفاء بالتزاماته التجارية في وقت مناسب.*

[٦] معدل دوران الحسابات الدائنة:

معدل دوران الحسابات الدائنة = المبيعات / (الدائنون + أوراق الدفع)

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
١٢	٧٨

وتقيس هذه النسبة قيمة الحسابات الدائنة من الإيرادات ومدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها كقيمة من الإيرادات فكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك مؤشر جيد وذلك عكس معدل دوران الحسابات المدينة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ١٢ ,٠ في انخفاض عن عام ٢٠٠١ وهو ٧٨ بمقدار وان انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العام السابق ويعتبر جيد لقدرة المنشأة على سدا التزاماته كقيمة من الإيرادات.*

[٧] متوسط فترة التحصيل.

متوسط فترة التحصيل = (المدينون + أوراق القبض × ٣٦٠) / المبيعات

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٢٤	٧٩

وهــذا المؤشــر يوضح المدة التي تحصل فيها المنشأة مالها من أصــول مـتداولة وكلمــا كــان عدد الأيام المحصل فيها المبالغ المدينة (المدينون، أوراق القبض) قليل كان ذلك جيد وتعتبر سياسة المنشأة سياسة ناجحة.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشــر في عام ٢٠٠٢ وهو ٢٤ في انخفاض عن عام ٢٠٠١ وهو ٧٩ بمقدار ٥٥ وان انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العام السابق يعتبر جيد لقلة عدد الأيام التي تحصل فيها المبالغ المدينة.

ثالثاً: مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة *Profitability Ratios* :

[!] **معدل التمويل بالديون = إجمالي الديــون / إجمالي الأصـول**

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,١٣	٠,٠٠١٣

وهــذا المعدل يقيس مدى مساهمة دائنو المنشأة في اقتناء أصولها كمصــدر من مصادر التمويل وكلما أنخفض هذا المؤشر كان ذلك مؤشر جيد ودل على أن إجمالي الأصول تم تمويلها خارجياً بنسبة ضعيفة.

- أن المؤشــر في عام ٢٠٠٢ وهو ٠,١٣ وفي ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهــو ٠,١٣ بمقدار ٠,١١٧ وان ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العــام الســابق متوسط لعدم تأثيره في الاعتماد على تمويل الأصول على التمويل الخارجي بنسبة كبيرة .

معـــــدل تغطية الـفوائد

[!] **معدل تغطية الفوائد = الدخل قبل الضرائب + الفوائد / الفـــــوائد**

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{الدخل قبل الضرائب + الفوائد}}{\text{الفوائد}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
١٣٨	خسارة

ويقيس هذا المؤشر قدرة مكاسب الشركة خلال الفترة على تغطية مدفـــوعات الفائدة خلال نفس الفترة وبصفة عامة كلما زادت النسبة كلما كان الأمر أفضل وعلى الرغم من ذلك فإن النسبة المرتفعة أما أن تظهر أربـــاح مـــرتفعة قـــبل الضريبة أو مستويات منخفضة للدين أما بالنسبة المنخفضــــة للغايـــة فربما تشير إلى أن الشركة سوف تفقد فرصة تحقيق هامش ربح إيجابي.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *أن المؤشـــر فـــي عما ٢٠٠٢ وهو ١٣٨ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو صفر بمقدار ١٣٨ وان ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العام الســـابق يعتبـــر جيد وله قدرة مكاسب الشركة على تغطية مدفوعات الفائدة خلال نفس الفترة.*

رابعاً مؤشرات الربحية *Profitability Ratios* :

[١] **هـــامش الربح =** $\frac{\text{صافي الربح} \times ١٠٠}{\text{المبيعـــــــات}}$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٦٦	خسارة

ويقيس هذا المؤشر العلاقة بين صافي الربح والمبيعات أي تقيس العلاقـــة في قائمة الدخل وتعتبر مقياس للحكم على مدى ربحية المشروع وتســـتخدم كأساس للمقارنة وكلما كانت النسبة مرتفعة كلما كان المشروع فـي حالة جديدة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٦٦ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١وهو صفر بمقدار ٦٦ وان ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العام السابق يعتبر جيد لانعكاسه على مدى ربحية المشروع.*

[٢] **العائد على الأصـــول =** $\frac{\text{صافي الربح} \times ١٠٠}{\text{إجمـــالي الأصول}}$

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
١	خسارة

وهــذا المؤشــر يقيس مدى ربحية المنشأة وقدرتها على استثمار أموالها المختلفة وتحقيق عائد مناسب منها وكلما ارتفعت النسبة كان ذلك دليل على أن المنشأة استغلت أصولها استغلال جيد لتحقيق ربح مناسب.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشــر في عام ٢٠٠٢ وهو ١ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهو صــفر بمقــدار صفر وان ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العام الســابق يعتبــر ضعيف ولا يعطي مدلول على مدى ربحية المنشأة وقدرتها على استثمار أموالها المختلفة.

[٣] نسبة عائد رأس المال المستثمر:

نسبة عائد رأس المال المستثمر = (صــافي الربــح × ١٠٠) / رأس الــمال المستثمر

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,١١	خسارة

وهــذه النســبة توضح قيمة صافي الربح من إجمالي الاستثمار للمنشــأة خــلال الفترة وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن صافي ربــح المنشـــأة مــرتفع وتمثل نسبة مرتفعة من رأس المال المستثمر (إجمالي الاستثمار).

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشـــر في عام ٢٠٠٢ وهو ٠,١١ وفي ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهــو صفر بمقدار ٠,١١ وان ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العـــام الســـابق يعتبـــر ضعيف ولا يدل على أن صافي ربح المنشأة مرتفع.

سادساً : مؤشرات التنبؤ بالتعثر والإفلاس

التدفقات النقدية لإجمالـــــي الديـــون

نصيب السهم في المبيعات = **إجمالي التدفقات النقدية** / **إجمـــالي الديـــون**

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٣,٢	٣,٣٠

وتشـــير هـــذه النسبة ما إذا كانت أعمال المنشأة توفر نقدية كافية لمـــواجهة الديـــون أما لا لها وبصفة عامة كلما كانت هذه النسبة مرتفعة أدت إلـــى تغطية الديون وكلما كانت منخفضة أو اقتربت من الصفر كلما كانت تؤدي إلى انزعاجاً لدى الشركة أو أن موقف الشركة غير متحسن.

ومن ذلك يتضح إلى الآتي:

- أن المؤشـــر في عما ٢٠٠٢ وهو ٣,٣٠ في ارتفاع عن عام ٢٠٠١ وهـــو ٣,٢ بمقدار ٠,١ وان ارتفاع في المؤشر عام ٢٠٠٢ عن العام الســـابق يعتبر ضعيف ولكنه يشير إلى أن أعمال المنشأة توفر نقدية كافية لمواجهة الديون.

صندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الأول

ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٧

ملخص الميزانية في ٢٠٠٢/١٢/٣١

ملخص قائمة المركز المالي

القيمة بالجنيه المصرية

البيــــان	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
الأصــول المتداولة		
نقـــدية وودائـــع بالبنـــوك	٩١٣٦٦٠٦	٩٧٠٤٢٠٣
أسهم محلــــية بالصـــافي	٢٩٢٩٣١٣٥	٣١٣٤٢٥٣٤
سندات بنوك وشركات وحكومية	٦٨٦٥٠٨٦	١٣٠٩٩٩٣٨
مدينـــون وأرصـــدة مدينة	٢٣٠٦٧١	٢٤١٧٤١
مجمــوع الأصول المتداولة	٤٥٥٢٥٤٩٨	٥٤٣٨٨٤١٦
الإلتزامــات المــتداولة		
حســــــابات دائنة متنوعة	٤٥٧٥٢١	٥٦١١٤٥٠
مجموع الإلتزامـــات المتداولــة	٤٥٧٥٢١	٥٦١١٤٥٠
رأس المـــــال العـــامل	٤٥٠٦٧٩٧٧	٤٨٧٧٦٩٦٦
الأصــول طويلة الأجـل **شـهـادات ادخـار**	١٠٥٥٠٠٠٠	١٠٥٥٠٠٠٠
صــــافي أصول الصنــدوق	٤٦١٢٢٩٧٧	٤٩٨٣١٩٦٦
عــــدد الوثــــائق القائمة	٦١٨١٩٣	٧٥٥١٣٠
صــافي قيــمة الوثيقة	٧٤,٦١	٦٥,٩٩

صندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الأول

ذو العـــائد التراكمـــي والتوزيع الدوري

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٧

ملخص قائمة الدخـل

البيـــــان	٢٠٠٢/١/١ إلى ٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١/١ إلى ٢٠٠١/١٢/٣١
الإيـــرادات:		
عائد استثمـــارات في أوراق مالية	٣٢٣٥٥٥٩	٢٩٣٩٢٩٩
فوائد عن ودائع بإخطار وللأجل وشهادات إدخار	٧٥٩٥٨٩	١٠٣٨٧٥٥
مخصصات انتفى الغرض منها	١٥٤٢٩٠٥	(١٢٥٢٨٩)
عمولة استرداد وثائق وإيرادات أخرى	١٥٧٤٣٥	٥٤٥٨٦٧
إجمالي الإيرادات	٥٦٩٥٤٨٨	٤٣٩٨٦٣٢
المصـــروفات		
صافي خسائر بيع أوراق مالية	١٢٠٤٦٧٨٣	٨٤٩١٩٨٤
صافي التغير في القيمة السوقية للأوراق	(١٢٦٢٠٥٤٨)	٤٩٧٢٦٩٠
أتعاب وعمولات للبنك ومدير الاستثمار	٤٥٨٧٤٦	٥٨٨٥٠٤
عمولة حفظ أوراق مالية ومصروفات	٣٢٥٤٨٣	٥٨٨٥٠٤
إجـمالي المصروفـات	٢١٠٤٦٤	١٤٤١٩٨٦٨
صافي ربح [خسارة] العام	٥٤٨٥٠٢٤	(١٠٠٢١٢٣٦)

صندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الأول

ذو العــــائد التراكمــــي والتوزيع الدوري

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٧

ملخص قائمة التدفقات النقدية

البيـــان	٢٠٠٢/١/١ إلى ٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١/١ إلى ٢٠٠١/١٢/٣١
صافي النقدية الناتـــجة من أنشـطة التشغيـل	٨٦٢٦٤١٦	٩٠١٠٥٦٥
صافي النقدية المستخدمة في أنشطــة الاستثمــار	٠	(١٠٥٥٠٠٠)
صافي النقدية المستخدمة في أنشطــة التمويـــل	(٩١٩٤٠١٣)	(٩٠٠٣٩٨٠)
صافي التغيير في النقدية وما في حكمها خلال العام	(٥٦٧٥٩٧)	(١٠٤٨٤١٥)
رصــــيد النقـــدية وما في حكمها أول العـــام	٩٧٠٤٢٠٣	١٠٧٥٢٦١٨
رصــــيد النقدية وما في حكمها في آخر العـــام	٩١٣٦٦٠٦	٩٧٠٤٢٠٣

صندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الأول
ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري
ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٧

ملخص الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

أنشأ بنك أمريكان اكسبريس – فرع مصر – صندوق الاستثمار الأول ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري بموجب ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٧ وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وقد عهدت إدارة الصندوق إلى شركة هيرميس لإدارة صناديق الاستثمار " شركة مساهمة مصرية" تحتسب أتعاب مدير الاستثمار وأتعاب وعمولات بنك أمريكان اكسبريس طبقاً لنشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق وعقد الإدارة. تمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصري ويثبت فروق إعادة تقييم العملات الأجنبية بقائمة الدخل.

ويتم تقييم الأوراق المالية المقيدة بالبورصة على أساس أسعار الإقفال السارية في البورصة وقت التقييم كما يتم تقييم الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة بالتكلفة أو القيمة طبقاً لإحدى طرق التقييم المقبولة أيهما أقل. يتم تقييم شهادات الادخار بالتكلفة . ويدرج بقائمة الدخل صافي التغيرات في فروق التقييم الناتجة عن التقييم طبقاً للأسس المذكورة أعلاه. يتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات بيع الأوراق المالية في تاريخ حدوث العملية بالفرق بين متوسط التكلفة وسعر البيع مطروحاً منها مصروفات وعمولات البيع ويشارك حاملي وثائق استثمار الصندوق في الأرباح والخسائر كل بنسبة ما يملكه وعند تصفية الصندوق . تتم التصفية طبقا لقرار وزارة الاقتصاد رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٩٩ يتم توزيع ناتج التصفية بنسبة عدد الوثائق القائمة في ذلك الوقت طبقا لنشرة الاكتتاب.

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة حملة وثائق صناديق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الأول ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري.

راجعنا القوائم المالية لصندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الأول ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ والتي استخرجت منها القوائم المالية المختصرة المرفقة وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ٢٣ مارس ٢٠٠٣ فقد أبدينا رأياً غير متحفظ بأن القوائم المالية للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ والتي استخرجت منها القوائم المالية المختصرة المرفقة تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي للصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وكذلك عن نتيجة أعماله وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة. ومن رأينا أن القوائم المالية المختصرة المرفقة تتفق في كل جوانبها الهامة مع القوائم المالية الكاملة للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي للصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذلك عن نطاق أعمال مراجعتنا، يقتضي الأمر الرجوع إلى القوائم المالية الكاملة للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وتقريرنا عليها.

مراقبا الحسابات

مدحت السنبلاوي	حليم سامي
(زورق وخالد وشركاهم BDO)	*(KPMG حازم حسن)*

بيان أكبر خمسة أسهم مستثمر فيها :

(١) النساجون الشرقيون

(٢) البنك التجاري الدولي

(٣) الشرقية للدخان

(٤) أوراسكوم للإنشاء والصناعة

(٥) البنك المصري الأمريكي.

صندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الأول
ذو العـــــائد التراكمـــــي والتوزيع الدوري
ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٧

حجم المشتريات والمبيعات للأسهم خلال الفترة

من ٢٠٠٢/١/١ إلـــى ٢٠٠٢/١٢/٣١

[بالجنيه المصـــرية]

البيـــــان	القيمـــة
المشـــــتريات	٥٤٨١٠٦٣
المبيعـــــات	٩٦١٠٥٠٢

صندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الأول

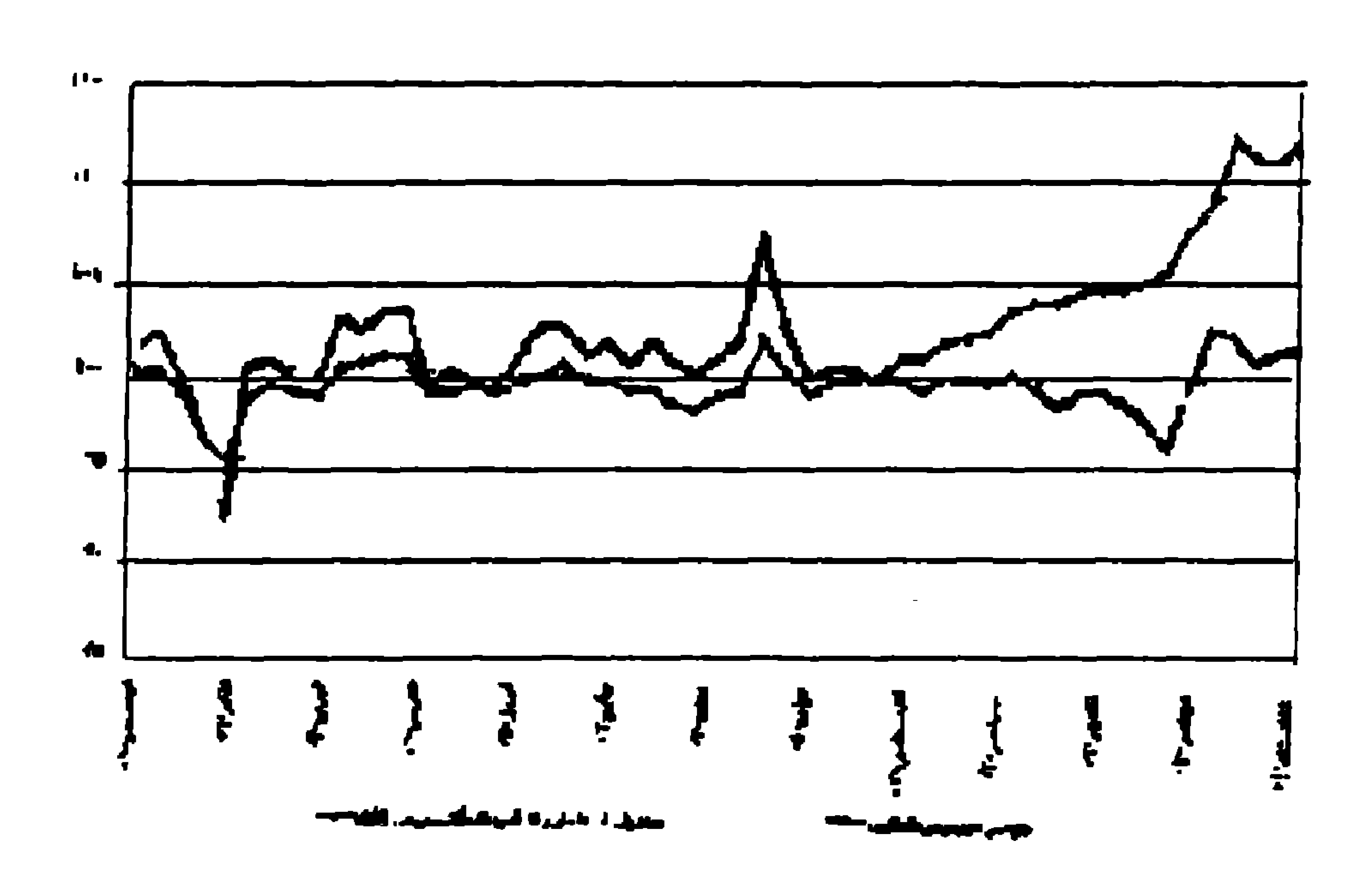
ذو العـــائد التراكمـــي والتوزيع الدوري

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٧

مقـارنة أداء صندوق استثمار

بنك أمريكان اكسبريس الأول

بمؤشر هيرميس المالي



تحـــــليل النسب المالية

لصندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الأول

ذو العـــــائد التراكمـــــي والتـــــوزيع الدوري

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٧

أولاً : مـــــؤشرات السيولة :

البيـــــان	النسب المالية	الأول ٢٠٠٢/١٢/٣١	الثاني ٢٠٠١/١٢/٣١
نســــبة التداول	= الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	٤٥٥٢٥٤٩٨ / ٤٥٧٥٢١ = ٩٩	٥٤٣٨٨٤١٦ / ٥٦١١٤٥٠ = ٩,٧
نسبة السداد السريع	= الأصول المتداولة – المخـــزون / الخصوم المتداولة	٤٥٥٢٥٤٩٨ – صفر / ٤٥٧٥٢١ = ٩٩	٥٤٣٨٨٤١٦ – صفر / ٥٦١١٤٥ = ٩,٧
المعدل النـــــقدي	= النقـــــدية + الاستثمارات المالية / الخصوم المتداولة	٩١٣٦٦٠٦ + ٣٦١٥٨٢٢١ / ٤٥٧٥٢١ = ٩٩	٩٧٠٤٢٠٣ + ٤٤٤٤٢٤٧٢ / ٥٦١١٤٥٠ = ٩,٦
نسبة صافي رأس المــــال العامل	= الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة / إجمالي الأصول	٤٥٥٢٥٤٩٨ – ٤٥٧٥٢١ / ٤٦٥٨٠٤٩٨ = ٠,٩٧	٥٤٣٨٨٤٦١٦ – ٥٦١١٤٥٠ / ٥٥٤٤٣٤١٦ = ٠,٨٨

ثانياً : مؤشرات النشاط.

البيـــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
معدل دوران المخـــزون	= الإيرادات / المخزون	–	–
معـــدل دوران الأصول الثابتة	= الإيرادات / صافي الأصول الثابتة	–	–
معدل دوران الأصول المتداولة	صافي الأصول الثابتة / المبيعات [الإيرادات]	٥٦٩٥٤٨٨ / ٤٥٥٢٥٤٩٨ = ٠,١٣	٤٣٩٨٦٣٣ / ٥٤٣٨٨٤١٦ = ٠,٠٨١
معدل دوران إجمالي الأصول	= الإيرادات / إجمالي الأصول	٥٦٩٥٤٨٨ / ٤٦٥٨٠٤٩٨ = ٠,١٢	٤٣٩٨٦٣٣ / ٥٥٤٤٣٤١٦ = ٠,٠٧٩
معدل دوران الحسابات المدينة	الإيرادات / المدينون + أوراق القبض	٥٦٩٥٤٨٨ / ٢٣٠٦٧١ = ٢٥	٤٣٩٨٦٣٣ / ٢٤١٧٤١ = ١٨
معدل دوران الحسابات الدائنة	الإيرادات / الدائنون – أوراق الدفع	٥٦٩٥٤٨٨ / ٤٥٧٥٢١ = ١٢	٤٣٩٨٦٣٣ / ٥٦١١٤٥٠ = ٠,٧٨
متوسط فترة التحصيل	= المدينون + أ.ق×٣٦٠ / المبيعات	٣٦٠×٢٣٠٦٧١ / ٥٦٩٥٤٨٨ = ١٥	٣٦٠×٢٤١٧٤١ / ٤٣٩٨٦٣٣ = ٢٠
متوسط فترة السـداد	= الدائنون + أ.د × ٣٦٠ / المشتريات	–	–

تحـــليل النسب المالية

لصندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الأول

ذو العــــائد التراكمـــي والتــــوزيع الدوري

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٧

ثالثاً : مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة:

البيـــــان	النسب المالية	الأول ٢٠٠٢/١٢/٣١	الثاني ٢٠٠١/١٢/٣١
معدل التمويل بالديـــون	= إجمالي الديون / إجمالي الأصول	٤٥٧٥٢١ / ٤٦٥٨٠٤٩٨ = ٠,٠٠٩٨	٥٦١١٤٥٠ / ٥٥٤٤٣٤١٦ = ٠,١٠
معدل التمويل بحقوق الملكية	= إجمالي الديون / حقوق الملكية	–	–
معدل التمويل بالقروض	= إجمالي الديون / القروض	–	–
معدل تغطية الفوائد	= الدخل قبل الضرائب + الفوائد / الفوائد	–	–
الاحتياطيات رأس المال	= الاحتياطيات / رأس المال	–	–
التدفقات النقدية لمجموع الأصول	= إجمالي التدفقات النقدية / إجمالي الأصول	(٥٦٧٥٩٧) / ٤٦٥٨٠٤٩٨ = (٠,٠١٢)	(١٠٤٨٤١٥) / ٥٥٤٤٣٤١٦ = (٠,٠١٩)

رابعاً : مؤشــــرات الربحية:

البيـــــان	النسب المالية	الأول ٢٠٠٢/١٢/٣١	الثاني ٢٠٠١/١٢/٣١
هامش الربح	= صافي الربح × ١٠٠ / المبيعات [الإيرادات]	١٠٠×٥٤٨٥٠٢٤ / ٥٦٩٥٤٨٨ = ٩٦	خسارة
العائد على الأصول	= صافي الربح × ١٠٠ / إجمالي الأصول	١٠٠×٥٤٨٥٠٢٤ / ٤٦٥٨٠٤٩٨ = ١٢	خسارة
العائد على حقوق الملكية	= صافي الربح × ١٠٠ / حقوق الملكية	–	خسارة
نسبة صافي الربح قبل خصم الضرائب	= صافي الربح قبل الضريبة×١٠٠ / حقوق الملكية	–	خسارة
نسبة العائد على الاستثمار	= صافي الربح / مجموع الأصول	١٠٠×٥٤٨٥٠٢٤ / ٤٦٥٨٠٤٩٨ = ١٢	خسارة
نسبة عائد رأس المال المستثمر	= صافي الربح / رأس المال المستثمر	٥٤٨٥٠٢٤ / ٤٦١٢٢٩٧٧ = ١٢	خسارة

تحـــليل النسب المالية

صندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الأول

ذو العـــائد التراكمـــي والتـــوزيع الدوري

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٧

خامساً : نمو وتقييم السهم :

البيـــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
القيمـة الاسمية للسهــم	= رأس مال المصدر / عدد الأسهم	-	-
نصيب السـهم في المبيعات	= المبيعات / عدد الأسهم	-	-
نصيب السهم في مجل الربح	= مجمل الربح / عدد الأسهم	-	-
نصيب السهم في النقـدية	= نقدية بالبنوك + الصندوق / عدد الأسهم	-	-

سادساً : مؤشرات التنبؤ بالتعثر والإفلاس :

البيـــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
التدفقات النقدية لإجمالي الديون	= إجمالي التدفقات النقدية / إجمالي الديون	(٥٦٧٥٩٧) / ٤٥٧٥٢١ = (١,٢٤)	(١٠٤٨٤١٥) / ٥٦١١٤٥٠ = (٠,١٩)
نسبة رأس المال العامل لإجمـالي الأصـــول	= رأس المال العامل / إجمالي الأصول	٤٥٠٦٧٩٧٧ / ٤٦٥٨٠٤٩٨ = ٠,٩٧	٤٨٧٧٦٩٦٦ / ٥٥٤٤٣٤١٦ = ٠,٨٨

سابعاً : نسب محاسبية عامة :

البيـــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
نسـبة تكلفة المبيعــات	= تكاليف المبيعات / صافي المبيعات	-	-
نسبة المصروفات البيعية	= مصروفات البيع والتوزيع / صافي المبيعات	-	-
نســبة المصروفـــات الإدارية والتـــمويلية	= المصروفات الإدارية والتمويلية / صافي المبيعات	-	-
نسبة القروض طويلة الأجل	= القروض طويلة الأجل / إجمالي الأصول	-	-

التعليق على المؤشـــرات المالية

لصندوق استثمار بنك أمريكان اكسبريس الأول

ذو العـــائد التراكمـــي والتـــوزيع الدوري

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ١٦٣ لسنة ١٩٩٧

أولاً : مـــؤشرات السيولة ***Liquidity Ratios:***

(١) نسبــــــة التداول : ***Current Ratio :***

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٩٩	٩,٧

وتعكـــس هذه النسبة درجة كفاية الأرصدة النقدية، وكذا الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقد سائل خلال فترة قصيرة لمقابلة الدائنية قصيرة الآجل. وهذا المؤشر كمعيار جيد للشركات يكون بنسبة ٢ : ١ وذلك يعني أن كـــل ٢ جنـــيه مـــن الأصـــول المتداولة يغطي ١ جنيه من الخصوم المتداولة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *أن المؤشـــر في عام ٢٠٠٢ وهو ٠,٩٩ مرتفع عن عام ٢٠٠١ وهو ٩,٧ ويتضح أن ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن العام السابق جيد وله القدرة على مقابلة الدائنية قصيرة الآجل بجدارة.*

(٢) نسبة السداد السريع : Quick Ratio (Acid test ratio)

نسبة السداد السريع = الأصول المتداولة – المخزون / الخصوم المتداولة

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠٣/١٢/٣١
٩٩	٩,٧

وهذه النسبة توضح مدى قدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الآجل باستخدام أصوله المتداولة سريعة التحول إلى نقدية مثل النقدية بالصندوق والبنوك وكذلك الأوراق المالية وأوراق القبض وأرصدة العملاء.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٩٩ مرتفع عن عام ٢٠٠١ وهو ٩,٧ بمقدار ٨٩,٣٠ وان ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠١ عن العام السابق جيد وله القدرة على سداد التزاماته قصيرة الآجل.

(٣) المعدل النقدي : Cash Ratio

المعدل النقدي = النقدية + الاستثمارات المالية / الخصوم المتداولة

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٩٩	٩,٦

وتقــيس هــذه النسبة مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته العاجلــة من النقدية المتوفرة لديه بالصندوق والبنك مضافاً إليها الأوراق المالــية وتقــيس هذه النسبة القدرة الفورية على الوفاء بالإلتزامات دون الحاجــة إلى التخلص ببيع أي أصول وكلما كان المعدل مرتفع يكون هذا مؤشر جيد.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشــر فــي عــام ٢٠٠١ وهو ٩٩ عن عام ٢٠٠٢ وهو ٩,٦ بمقــدار ٨٩,٤ وان ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠١ عن العام السابق جــيد وله قدرة على الوفاء بالتزاماته العاجلة من النقدية المتوفرة لديه بالصندوق والبنك.

(٤) معدل دوران الأصول المتداولة *Current Assets Turnover* :

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / الأصول المتداولة

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,١٣	٠,٠٨١

وهــذا المعدل يستخدم في قياس قدرة المنشأة على تحقيق ايرادات مــن خــلال اســتخدامها لأصولها سواء المتداولة أو الثابتة وكلما ارتفع المعدل كان ذلك مؤشر جيداً.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ٠,١٣ مرتفع عن عام ٢٠٠٢ وهو ٠,٨١ بمقـــدار ٠,٤٩ وان ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠١ عن العام الســـابق ضـــعيف ولـــه القدرة على تحقيق ربح بسيط وقابل أصولها المتداولة.

(٥) معدل دوران إجمالي الأصول *Total Asset6s Turnover:*

معدل دوران إجمالي الأصـــــول = المبيعات [الإيـــرادات] / إجمـــــالي الأصـــــول

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,١٢	٠,٠٧٩

وهـــذا المعدل يستخدم في قياس قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات مـــن خـــلال اســـتخدامها لأصولها سواء المتداولة أو الثابتة وكلما ارتفع المعدل كان ذلك مؤشراً جيداً.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشـــر في عام ٢٠٠١ وهو ٠,١٢ مرتفع عن عما ٢٠٠٢ وهو ٠,٠٧٩ وبمقـــدار ٠,٠٤١ وان ارتفـــاع المؤشر في عام ٢٠٠١ عن العام السابق ضعيف لتحقيق إيرادات بسيطة من خلال أصولها.

(٦) معدل دوران الحسابات المدينة:

معدل دوران الحسابات المدينة = المبيعـــــــــات / المدينــون + أوراق القبض

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٢٥	١٨

وهــذه النســبة تقــيس مدى التناسب الزمني في سياسة الائتمان بالشــركة أو مــدى قــدرة الديون التجارية للمنشأة على الوفاء بالتزاماته الــتجارية فــي وقت مناسب دون الحاجة إلى أي تمويل من خارج دورة النشاط ويعتمد تقييم جودة إدارة حسابات المدينين على تقييم معدل دوران الحســابات المديــنة وبصفة عامة تشير النسبة المرتفعة إلى إدارة فعالة لحســابات المدينين بينما تشير النسبة المنخفضة إلى وجود مشكلة خطيرة في دورة تحصيل إيرادات المبيعات.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ٢٥ مرتفع عن عام ٢٠٠٢ وهو ١٨ بمقــدار ٧ وان ارتفــاع المؤشــر عام ٢٠٠١ عن العام السابق جيد لتحقيق الإيرادات والقدرة على الوفاء بالتزلماته التجارية.*

[٦] معدل دوران الحسابات الدائنة:

معدل دوران الحسابات الدائنة = المبيعـــــات / الدائنون + أوراق الدفع

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٠,٧٨	١٢

وتقـيس هـذه النسبة قيمة الحسابات الدائنة من الإيرادات ومدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها كقيمة من الإيرادات فكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك مؤشر جيد وذلك عكس معدل دوران الحسابات المدينة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *وان المؤشـــر في عام ٢٠٠٢ وهو ١٢ مرتفع عن عام ٢٠٠١ وهو ٠,٧٨ بمقـدار ١١,٢٢ وان ارتفـــاع المؤشر عام ٢٠٠١ عن العام السـابق غيـر جيد على الإطلاق لإنها تعكس عدم قدرة المنشأة على الإلتـزامات كنسـبة من الإيرادات مرتفع جداً إلى عام ٢٠٠٢ سداد التزامات كقيمة من الإيرادات.*

[٧] متوسط فترة التحصيل:

متوسط فترة التحصيل = المدينون + أوراق القبض × ٣٦٠ / المبيعـــات

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٢٠	١٥

وهـــذا المؤشـــر يوضح المدة التي تحصل فيها المنشأة مالها من أصـــــــول مـــتداولة وكلما كان عدد الأيام المحصل فيها المبالغ المدينة (المدينـــون ، أوراق القـــبض) قليل كان ذلك جيد وتعتبر سياسة المنشأة سياسة ناجحة.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشـــر في عام ۲۰۰۱ وهو ۱٥ منخفض عن عام ۲۰۰۱ وهو ۲۰ بمقدار ٥ وان انخفاض المؤشر في عام ۲۰۰۱ عن العام السابق جيدة ولها أثر واضح في سرعة التحصيل.

ثالثاً : مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة Finance Ratios :

[۱] معدل تمويل بالديون Debit Ratio :

معدل التمويل بالديون = إجمالي الديـــــون / إجمالي الأصـــــول

الأول	الثاني
۲۰۰۲/۱۲/۳۱	۲۰۰۱/۱۲/۳۱
۰,۹۸	۰,۱۰

وهـــذا المعدل يقيس مدى مساهمة دائنو المنشأة في اقتناء أصولها كمصـــدر من مصادر التمويل وكلما انخفض هذا المؤشر كان ذلك مؤشر جيد ودل على أن إجمالي الأصول تم تمويلها خارجياً بنسبة ضعيفة.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشـــر فـــي عام ٢٠٠٢ وهو ٠,٩٨ ومنخفض عن عام ٢٠٠١ وهو ٠,١٠ بمقدار ٠,٩٠٢ وان انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠١ عن العـــام السابق يكون جيد ولم يدل على أن الأصول تم تمويلها خارجياً بنسبة ضعيفة.

رابعاً مؤشرات الربحية *Profitability Ratios* :

هامش الربح = (صافي الربح × ١٠٠) / المبيعـــــات

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
خسارة	٩٦

ويقيس هذا المؤشر العلاقة بين صافي الربح والمبيعات أي تقيس العلاقـــة في قائمة الدخل وتعتبر مقياس للحكم على مدى ربحية المشروع وتســتخدم كأساس للمقارنة وكلما كانت النسبة مرتفعة كلما كان المشروع في حالة جيدة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشـــر فـــي عام ٢٠٠١ وهو ٩٦ مرتفع عن العام السابق وان ارتفـــاع المؤشـــر بهذه النسبة ٩٦ جيدة لانعكاسها على مدى ربحية المشروع.

[٣]العائد على الأصـــول = صافي الربح × ١٠٠
إجمــــالي الأصول

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
خسارة	١٢

وهــذا المؤشـــر يقيس مدى ربحية المنشأة وقدرتها على استثمار أموالها المختلفة وتحقيق عائد مناسب منها وكلما ارتفعت النسبة كان ذلك دليل على أن المنشأة استغلت أصولها استغلال جيد لتحقيق ربح مناسب.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- *أن المؤشـــر في عام ٢٠٠١ وهو و١٢ معقول عن العام السابق وان ارتفاع المؤشر بهذه النسبة وهي ١٢ جيدة لانعكاسها استغلال أصول المنشأة استغلال جيد.*

[٤] نسبة عائد رأس المال المستثمر :

نسبة عائد رأس المال المستثـــمر= صافي الــــربح × ١٠٠
راس المال المستثمر

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
خســارة	٠,١٢٠

وهذه النسبة توضح قيمة صافي الربح من إجمالي الاستثمار خلال الفتـــرة وكلمـــا ارتفعت هذه النسبة يدل ذلك على أن صافي ربح المنشأة مرتفع وتمثل نسبة مرتفعة من رأس المال المستثمر (إجمالي الاستثمار).

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٠,١٢ معقول عن العام السابق وان ارتفـــاع المؤشر في عام ٢٠٠١ عن العام السابق معقول ولكن النسبة غير مرطية.

[٥] مؤشرات التنبؤ بالتعثر والإفلاس .

التدفقات النقدية لإجمـــــالي الديون = إجمالي التدفقات النقدية / إجمالـــي الديــــون

الأول	الثاني
٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
(١,٢٤)	(٠,١٩)

وتشـــير هـــذه النسبة ما إذا كانت أعمال المنشأة توفر نقدية كافية لمـــواجهة الديون أما لها وبصفة عامة كلما كانت هذه النسبة مرتفعة أدت إلى تغطية الديون وكلما كانت منخفضة أو اقتربت من الصفر كلما كانت تؤدي إلى انزعاجاً لدى الشركة أو أن موقف الشركة غير متحسن.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو (١,٢٤) مرتفع عن عام ٢٠٠١ وهـــو (٠,١٩) بمقدار (١,٠٥) وأن هذا المؤشر في العام السابق يدل على عدم توافر نقدية كافية لمواجهة الديون.

صندوق استثمار البنك المصري الأمريكي الأول

صندوق النمو والدخل الدوري

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٤

ملخص القوائم المالية في ٢٠٠١/١٢/٣١

ملخص الميزانية في ٢٠٠١/١٢/٣١

القيمة بالجنيه المصرية

البيـــــــان	٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
الأصـــــول المتداولة		
نقـــــدية وودائــــــع بالبنـــوك	١٢٠٧٤٥٧٩	١٠٦٥١٧٨٨
أسهم محلـــــــية بالصـــــافي	٤٢٤١٧٧٥٦	٦٧٣٠٤٣٤٧
سندات بنوك وشركات وحكومية	١١٥٢٠٥٧٦	٨١٢٠١٩٤
مدينــــــــون وأرصـــــدة مدينة	٣١١٧٢٧	٣١٧٥٣٢
مجمـــوع الأصول المتداولة	٦٦٣٢٤٦٣٨	٨٦٣٩٣٨٦١
الإلتزامـــات المـــــتداولة		
أرصدة دائنة	٩٢٤٠٨	٦٠٢٠٦
مجموع الإلتزامات المتداولة	٩٢٤٠٨	٦٠٢٠٦
رأس المـــــــال العـــــامل	٦٦٢٣٢٢٣٠	٨٦٣٣٣٦٥٥
الأصـــول طويلة الآجـــل **شهـــادات ادخـــار**	١٣٢٥٠٠٠	٠
صـــــــافي أصول الصنـــدوق	٦٧٥٥٧٢٣٠	٨٦٣٣٣٦٥٥
عــــــدد الوثـــــائق القائمة	٩٤٦٤٢٦	١٠٠٥١٠٩
صـــافي قيـــمة الوثيقة	٧١,٣٨	٨٥,٨٩

صندوق استثمار البنك المصري الأمريكي الأول

صندوق النمو والدخل الدوري

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٤

ملخص قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١

البيــــــــــان	٢٠٠١	٢٠٠٠
الإيــــــــرادات:		
عائد استثمارات في أوراق مالية [كوبونات]	٣٦٧٢٦٧٨	٥٠٦٠٤٢٩
عوائد دائنة	١٧٦١١٢٧	٢٠٨٩٩٥٨
عمولة استرداد وثائق وإيرادات أخرى	٦٧٦٦١٩	٤٨٩٧٩٧
إجمــالي الإيــرادات	٦١١٠٤٢٤	٧٦٤٠١٨٤
المصــــــــروفات		
صافي خسائر (أرباح) بيع أوراق مالية	١٠٤٥٠٧٨٨	(٦٢٠٨٢٢١)
صافي التغير في القيمة السوقية للأوراق	٧٨٨٣٤٦٥	٢٦٨٩٣١٧١
مخصص تقلبات أسعار أوراق مالية	٤٩٢٥٧	٣٠٧٧٩
مصروفات النشاط	١٥٩٠٨١٦	٢٠٤٦٦٦٢
إجـمـالي المصروفـــات	١٩٩٨١٣٢٦	٢٢٧٦٢٣٩١
صافي ربح [خسارة] العام	(١٣٨٧٠٩٠٢)	(١٥١٢٢٢٠٧)

صندوق استثمار البنك المصري الأمريكي الأول

صندوق النمو والدخل الدوري

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٤

ملخص قائمة التدفقات النقدية

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١

البيــــان	٢٠٠١	٢٠٠٠
صافي النقدية الناتـــجة من أنشـطة التشغيـل	٧٦٥٣٣١٤	١٨٦٧٣٣٨٨
صافي النقدية المستخدمة في أنشطـــة الاستثمــار	(١٣٢٥٠٠٠)	٠
صافي النـقدية المستخدمة في أنشطــة التمويــل	(٤٩٠٥٥٢٣)	(١٦١٧٣٠٢٢)
صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال السنة	١٤٢٢٧٩١	٢٥٠٠٣٦٦
رصـــيد النقـــدية وما في حكمها أول العــام	١٠٦٥١٧٨٨	٨١٥١٤٢٢
رصــيد النقدية وما في حكمها في آخر العــام	١٢٠٧٤٥٧٩	١٠٦٥١٧٨٨

صندوق استثمار البنك المصري الأمريكي الأول

صندوق النمو والدخل الدوري

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٤

بيـــــان أكـــبر خمسة أسهم مستثمر فيهــــا :

(١) النساجـــــــون الشرقيـــــون

(٢) البنــــــك التجـــــاري الدولـــي

(٣) أوراسكـــــــوم تليكـــــــوم

(٤) أوراسكـــــــوم للإنشاء والصناعة

(٥) الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول [موبينيل]

صندوق استثمار البنك المصري الأمريكي الأول

صندوق النمو والدخل الدوري

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٤

حجم المشتريات والمبيعات للأسهم خلال الفترة

عن ٢٠٠١/١/١ حتى ٢٠٠١/١٢/٣١

[بالجنيه المصرية]

البيان	القيمة
المشتريات	٩٩٨٣٠٩٢
المبيعات	١٥٩٦٤٦٧٢

صندوق استثمار البنك المصري الأمريكي الأول

صندوق النمو والدخل الدوري

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٤

أداء صندوق استثمار البنك المصري الأمريكي

مقارنة بمؤشر هيرميس المالي



مؤشر هيرميس المالي — صندوق استثمار البنك المصري الأمريكي الأول

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / حملة وثائق صندوق استثمار البنك المصري الأمريكي الأول:

راجعنا القوائم المالية لصندوق استثمار البنك المصري الأمريكي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ والتي استخرجت منها القوائم المالية المختصرة المرفقة وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ٢٧ فبراير ٢٠٠٢ فقد أبدينا رأياً غير متحفظ بأن القوائم المالية للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ والتي استخرجت منها القوائم المالية المختصرة المرفقة تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي للصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ وكذا عن نتيجة أعماله وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ في ضوء معايير المحاسبة المصرية ومع عدم اعتبار ذلك تحفظاً قام مدير الاستثمار بتغيير سياسة تقييم السندات بالقيمة العادلة في تاريخ الميزانية مما نتج عنه تخفيض خسائر العام غير المحققة بمبلغ ٦٤٨٥٨جم ومن رأينا أن القوائم المالية المختصرة المرفقة تتفق في كل جوانبها الهامة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي للصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا، فإن الأمر يقتضي الرجوع إلى القوائم المالية الكاملة للصندوق عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ وتقريرنا عليها.

القاهرة في ٢١ مايو ٢٠٠٢

مراقبا الحسابات

محمد عبد الله زروق	**محمد حسن إبراهيم**
(زروق وخالد وشركاهم BDO)	**(KPMG حازم حسن)**

صندوق استثمار البنك المصري الأمريكي الأول

صندوق النمو والدخل الدوري

ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٤

ملخص الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

أنشأ البنك المصري الأمريكي [شركة مساهمة مصرية] صندوق استثمار البنك المصري الأمريكي [صندوق النمو والدخل الدوري الأول] بموجب ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم ٣٠ لسنة ١٩٩٤ وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وقد عهدت إدارة الصندوق إلى المجموعة المصرية لإدارة صناديق الاستثمار " شركة مساهمة مصرية - [مدير الاستثمار]

تحتسب أتعاب مدير الاستثمار وأتعاب وعمولات البنك المصري الأمريكي طبقاً لنشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق وعقد الإدارة. تمسك حسابات الصندوق بالجنيه المصري ويثبت فروق إعادة تقييم العملات الأجنبية بقائمة الدخل. يتم تقييم السندات على أساس أسعار الإقفال السارية وقت التقييم مخصوماً منها الفوائد المستحقة من تاريخ آخر كوبون وحتى تاريخ آخر تداول بدلاً من تقييمها بعد خصم الفوائد المستحقة من تاريخ آخر كوبون وحتى تاريخ المركز المالي .

يتم تقييم الاستثمارات المقيدة بالبورصة على أساس أسعار الإقفال السارية في البورصة وقت التقييم كما يتم تقييم الأوراق المالية غير المقيدة بالبورصة بالتكلفة أو القيمة طبقاً لإحدى طرق التقييم المقبولة أيهما أقل. وتدرج بقائمة الدخل صافي التغيرات في فروق التقييم الناتجة عن التقييم طبقاً للأسس المذكورة أعلاه.

تحـــليل النسب المالية

لصندوق استثمار البنك المصري الأمريكي الأول

صندوق النمو والدخل الدوري

أولاً : مــــؤشرات السيولة :

البيـــــــان	النسب المالية	الأول ٢٠٠١/١٢/٣١	الثاني ٢٠٠٠/١٢/٣١
نســـــبة التداول	= الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	٦٦٤٢٤٦٣٨ / ٩٢٤٠٨ = ٧١٨	٨٦٣٩٣٨٦١ / ٦٠٢٠٦ = ١٤٣٥
نسبة السداد السريع	= الأصول المتداولة – المخـــــزون / الخصوم المتداولة	٦٦٣٢٤٦٣٨ – صفر / ٩٢٤٠٨ = ٧١٨	٨٦٣٩٣٨٦١ – صر / ٦٠٢٠٦ = ١٤٣٥
المعدل النـــــقدي	= النقـــــدية + الاستثمارات المالية / الخصوم المتداولة	١٢٠٧٤٥٧٩ ٥٣٩٣٨٣٣٢+ / ٩٢٤٠٨ = ٧١٤	١٠٦٥١٧٨٨ ٧٥٤٢٤٥٤١ + / ٦٠٢٠٦ = ١٤١٣
نسبة صافي رأس المـــــال العامل	= الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة / إجمالي الأصول	٦٦٣٢٤٦٣٨ ٩٢٤٠٨– ٦٦٤٥٧١٣٨ = ٠,٩٩	٨٦٣٩٣٨٦١ ٦٠٢٠٦ – ٨٦٣٩٣٨٦١ = ٠,٩٩

ثانياً : مؤشرات النشاط:

البيـــــــان	النسب المالية	٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
معدل دوران المخـــــزون	= الإيرادات / المخزون	–	–
معـــــدل دوران الأصول الثابتة	= الإيرادات / صافي الأصول الثابتة	–	–
معدل دوران الأصول المتداولة	صافي الأصول الثابتة / المبيعات (الإيرادات)	٦١١٠٤٢٤ / ٦٦٣٢٤٦٣٨ = ٠,٩٢	٧٦٤٠١٨٤ / ٨٦٣٩٣٨٦١ = ٠,٨٨
معدل دوران إجمالي الأصول	= الإيرادات / إجمالي الأصول	٦١١٠٤٢٤ / ٦٦٤٥٧١٣٨ = ٠,٠٩٢	٧٦٤٠١٨٤ / ٨٦٣٩٣٨٦١ = ٠,٠٨٨
معدل دوران الحسابات المدينة	الإيرادات / المدينون + أوراق القبض	٦١١٠٤٢٤ / ٣١١٧٢٧ = ٢٠	٧٦٤٠١٨٤ / ٣١٧٥٣٢ = ٢٤
معدل دوران الحسابات الدائنة	الإيرادات / الدائنون – أوراق الدفع	٦١١٠٤٢٤ / ٩٢٤٠٨ = ٦٦	٧٦٤٠١٨٤ / ٦٠٢٠٦ = ١٢٧
متوسط فترة التحصيل	= المدينون + أ.ق×٣٦٠ / المبيعات	٣٦٠×٣١١٧٢٧ / ٦١١٠٤٢٤ = ١٨	٣٦٠×٣١٧٥٣٢ / ٧٦٤٠١٨٤ = ١٥
متوسط فترة المـــــداد	= الدائنون + أ.د × ٣٦٠ / المشتريات	–	–

تحــــليل النسب المالية

لصندوق استثمار البنك المصري الأمريكي الأول

صندوق النمو والدخل الدوري

ثـالثاً: مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة:

البيـــــان	النسب المالية	الأول ٢٠٠١/١٢/٣١	الثاني ٢٠٠٠/١٢/٣١
معدل التمويل بالديـــــون	= إجمالي الديون / إجمالي الأصول	٩٢٤٠٨ / ٦٦٤٥٧١٣٨ = ٠,٠٠١٤	٦٠٢٠٦ / ٨٦٣٩٣٨٦١ = ٠,٠٠١
معدل التمويل بحقوق الملكية	= إجمالي الديون / حقوق الملكية	–	–
معدل التمويل بالقروض	= إجمالي الديون / القروض	–	–
معدل تغطية الفوائد	= الدخل قبل الضرائب + الفوائد / الفوائد	–	–
الاحتياطيات رأس المال	= الاحتياطيات / رأس المال	–	–
التدفقات النقدية لمجموع الأصول	= إجمالي التدفقات النقدية / إجمالي الأصول	(١٤٢٢٧٩١) / ٦٦٤٥٧١٣٨ = ٠,٠٢١	٣٥٠٠٣٦٦ / ٨٦٣٩٣٨٦١ = ٠,٠٢٩

رابعاً: مؤشـــــرات الربحية:

البيـــــان	النسب المالية	الأول ٢٠٠١/١٢/٣١	الثاني ٢٠٠٠/١٢/٣١
هامش الربح	= صافي الربح × ١٠٠ / المبيعات [الإيرادات]	خسارة	خسارة
العائد على الأصول	= صافي الربح × ١٠٠ / إجمالي الأصول	خسارة	خسارة
العائد على حقوق الملكية	= صافي الربح × ١٠٠ / حقوق الملكية	خسارة	خسارة
نسبة صافي الربح قبل خصم الضرائب	= صافي الربح قبل الضريبة×١٠٠ / حقوق الملكية	خسارة	خسارة
نسبة العائد على الاستثمار	= صافي الربح / مجموع الأصول	خسارة	خسارة
نسبة عائد رأس المال المستثمر	= صافي الربح / رأس المال المستثمر	خسارة	خسارة

تحـــليل النسب المالية

لصندوق استثمار البنك المصري الأمريكي الأول

صندوق النمو والدخل الدوري

خامساً : نمو وتقييم السهم:

البيـــــان	النسب المالية	٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
القيمـة الاسـمية للسهـــم	= رأس مال المصدر / عدد الأسهم	-	-
نصيب السـهم في المبيعات	= المبيعات / عدد الأسهم	-	-
نصيب السهم في مجمل الربح	= مجمل الربح / عدد الأسهم	-	-
نصيب السهم في النـقـدية	= نقدية بالبنوك + الصندوق / عدد الأسهم	-	-

سادساً : مؤشرات التنبؤ بالتعثر والإفلاس :

البيـــــان	النسب المالية	٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
التدفقات النقدية لإجمالي الديون	= إجمالي التدفقات النقدية / إجمالي الديون	١٤٢٢٧٩١ / ٦٦٢٣٢٢٣٠ = ٠,٠٢١	٢٥٠٠٣٦٦ / ٨٦٣٣١٣٦٥٥ = ٠,٢٩
نسبة رأس المال العامل لإجمـــالي الأصـــــول"	= رأس المال العامل / إجمالي الأصول	٦٦٢٣٢٢٣٠ / ٦٦٤٥٧١٣٨ = ٠,٩٩	٨٦٣٣٣٦٥٥ / ٨٦٣٩٣٨٦١ = ٠,٩٩

سابعاً : نسب محاسبية عامة :

البيـــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
نسـبة تكلفة المبيعـــات	= تكاليف المبيعات / صافي المبيعات	-	-
نسبة المصروفات البيعية	= مصروفات البيع والتوزيع / صافي المبيعات	-	-
نســبة المصروفــــات الإدارية والتـــمويلية	= المصروفات الإدارية والتمويلية / صافي المبيعات	-	-
نسبة القروض طويلة الأجل	= القروض طويلة الأجل / إجمالي الأصول	-	-

التعليق على المؤشـــرات المالية
لصندوق استثمار البنك المصري الأمريكي الأول
صندوق النمو والدخل الدوري

أولاً : مـــؤشرات السيولة ***Liquidity Ratios:***

(١) نسبـــــــة التداول : ***Current Ratio :***

نسبة التداول - الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

الأول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
٧١,٨	١:٣٥

وتعكـــس هذه النسبة درجة كفاية الأرصدة النقدية، وكذا الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقد سائل خلال فترة قصيرة لمقابلة الدائنية قصيرة الآجل. وهذا المؤشر كمعيار جيد للشركات يكون بنسبة ٢ : ١ وذلك يعني أن كـــل ٢ جنـــيه مـــن الأصـــول المتداولة يغطي ١ جنيه من الخصوم المتداولة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *أن المؤشر في عما ٢٠٠١ وهو ٧١٨ منخفض عن عام ٢٠٠٠ وهو ٤٣٥ بمقـــدار ٧١٧ وان انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠١ عن العام السابق غير مؤثرة في كفاية الأرصدة النقدية وما زالت جيدة.*

(٢) نسبة السداد السريع Quick Ratio (Acid test ratio) :

نسبة السداد السريع = الأصول المتداولة – المخزون / الخصـــوم المتداولـة

الأول ٢٠٠١/١٢/٣١	الثاني ٢٠٠٠/١٢/٣١
٧١٨	١٤٣٥

وهـذه النسـبة توضح مدى قدرة المشروع على سداد التزاماته قصـيرة الآجـل باستخدام أصوله المتداولة سريعة التحول إلى نقدية مثل النقدية بالصندوق والبنوك وكذلك الأوراق المالية وأوراق القبض وأرصدة العملاء.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عما ٢٠٠١ وهو ٧١٨ منخفض عن عام ٢٠٠٠ وهو ٤٣٥ بمقـدار ٧١٧ وان انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠١ عن العام السابق غير مؤثرة في كفاية الأرصدة النقدية وما زالت جيدة.

(٣) المعدل النقدي Cash Ratio :

المعدل النقدي = النقدية + الاستثمارات المالية / الخصـــوم المتداولـــة

الأول ٢٠٠١/١٢/٣١	الثاني ٢٠٠٠/١٢/٣١
٧١٤	١٤١٣

وتقـــيس هـــذه النسبة مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته العاجلـــة من النقدية المتوفرة لديه بالصندوق والبنك مضافاً إليها الأوراق المالـــية وتقـــيس هذه النسبة القدرة الفورية على الوفاء بالإلتزامات دون الحاجـــة إلى التخلص ببيع أي أصول وكلما كان المعدل مرتفع يكون هذا مؤشر جيد.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشـــر في عام ٢٠٠١ وهو ٧١٤ في انخفاض عن عام ٢٠٠٠ وهو و١٤١٣ بمقدار ٦٩٩ وان انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠١ عن العـــام الســـابق غير مؤثرة في قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته النقدية المتوفرة وما زالت جيدة.

(٤) معدل دوران الأصول المتداولة *Current Assets Turnover* :

معدل دوران الأصول المتداولة = صـــافي المبيعات / الأصول المتداولة

الأول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
٠,٩٢	٠,٨٨

ويوضـــح هذا المؤشر مقدار المبيعات التي تحققها الشركة مقابل أصـــولها المـــتداولة فكلمـــا ارتفع هذا المعدل دل على أن المنشأة تحقق إيـــرادات مقابـــل أصولها المتداولة بصورة جيدة وكلما أنقص المعدل دل علـــى عـــدم قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات [مبيعات] مقابل أصولها المتداولة أو حصولها على إيرادات بصورة ضعيفة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ٠,٠٩٢ في ارتفاع عن عام ٢٠٠٠ وهـــو ٠,٨٨ بمقـــدار ٠,٠٤ وان ارتفاع المؤشر في عام ٢٠٠١ عن العام السابق ضعيف وتدل على تحقيق المنشأة إيرادات مقابل أصولها المتداولة بصورة متوسطة.

(٥) **معدل دوران إجمالي الأصول** ***Total Asset6s Turnover:***

معدل دوران إجمالي الأصـــــول = المبيعات [الإيــــرادات]
إجمـــــالي الأصـــــول

الأول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
٠,٩٢	٠,٠٨٨

وهـــذا المعدل يستخدم في قياس قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات مـــن خـــلال اســـتخدامها لأصولها سواء المتداولة أو الثابتة وكلما ارتفع المعدل كان ذلك مؤشراً جيداً.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشـــر في عام ٢٠٠١ وهو ٠,٩٢ في ارتفاع عن عام ٢٠٠٠ وهـــو ٠,٨٨ بمقدار ٠,٠٠٤ وان ارتفاع للمؤشر في عام ٢٠٠١ عن العام السابق ضعيف وتدل على قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات من خلال استخدامها لأصولها متوسطة.

(٦) معدل دوران الحسابات المدينة:

معدل دوران الحسابات المدينة = ا لمبيعـــــــات / المدينــون + أوراق القبض

الثاني	الأول
٢٠٠٠/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٢٤	٢٠

وهــذه النســبة تقـيس مدى التناسب الزمني في سياسة الائتمان بالشــركة أو مــدى قــدرة الديون التجارية للمنشأة على الوفاء بالتزاماته الــتجارية فــي وقت مناسب دون الحاجة إلى أي تمويل من خارج دورة النشاط ويعتمد تقييم جودة إدارة حسابات المدينين على تقييم معدل دوران الحســابات المديــنة وبصفة عامة تشير النسبة المرتفعة إلى إدارة فعالة لحســابات المدينين بينما تشير النسبة المنخفضة إلى وجود مشكلة خطيرة في دورة تحصيل إيرادات المبيعات.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- *وأن المؤشــر في عام ٢٠٠١ وهو ٢٠ في انخفاض عن عام ٢٠٠٠ وهــو ٢٤ ,٠ بمقــدار ٢٤ وان انخفــاض في عام ٢٠٠١ عن العام الســابق غير مؤثر في عدم قدرة الديون التجارية للمنشأة على الوفاء بالتزاماته التجارية في وقت مناسب وما زال جيد.*

[٦] معدل دوران الحسابات الدائنة :

معدل دوران الحسابات الدائنة = المبيعـــــات / الدائنون + أوراق الدفع

الأول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
٦٦	١٢٧

وتقـيس هـذه النسبة قيمة الحسابات الدائنة من الإيرادات ومدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها كقيمة من الإيرادات فكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك مؤشر جيد وذلك عكس معدل دوران الحسابات المدينة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *أن المؤشـر فـي عام ٢٠٠١ وهو ٦٦ في انخفاض عن عام ٢٠٠٠ وهو ١٢٧ بمقدار ٦١ وان انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠١ عن العام السابق يكون جيد ويدل على مدى قدرة المنشأة على التزاماتها كقيمة من الإيرادات.*

[٧] متوسط فترة التحصيل:

متوسط فترة التحصيل = المدينون + أوراق القبض × ٣٦٠ / المبيعـــات

الأول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
١٨	١٥

وهـذا المؤشـر يوضح المدة التي تحصل فيها المنشأة مالها من أصـــول مـتداولة وكلما كان عدد الأيام المحصل فيها المبالغ المدينة (المديـنون ، أوراق القـبض) قليل كان ذلك جيد وتعتبر سياسة المنشأة سياسة ناجحة.

ومن ذلك يتضح الآتي

- أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ١٨ في ارتفاع عن عام ٢٠٠٠ وهو ١٥ بمقـدار ٢ وان الارتفـاع في المؤشر في عام ٢٠٠١ عن العام السابق بسيط وغير جيد ويدل على طول مدة التحصيل.

ثالثاً : مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة *Finance Ratios :*

[١] معدل تمويل بالديون *Debit Ratio :*

معدل التمويل بالديون = إجمالي الديـــون / إجمالي الأصـــول

الأول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
٠,٠٠١٤	٠,٠٠١

وهـذا المعدل يقيس مدى مساهمة دائنو المنشأة في اقتناء أصولها كمصـدر من مصادر التمويل وكلما انخفض هذا المؤشر كان ذلك مؤشر جيد ودل على أن إجمالي الأصول تم تمويلها خارجياً بنسبة ضعيفة.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- *أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ٠,٠٠١٤ في ارتفاع عن عام ٢٠٠٠ وهو ٠,٠٠١ بمقدار ٠,٠٠٤ وان الارتفاع في المؤشر في عام ٢٠٠١ عـن العام السابق بسيط جيد ويكون غير جيد ويدل على أن الأصول تم تمويلها خارجياً بنسبة معقولة أي متوسطة.*

رابعاً. مؤشرات التنبؤ بالتعثر والإفلاس :

التدفقات النقدية لإجمـــــالي الديون = إجمالي التدفقات النقدية / إجمالـــــي الديـــــون

الأول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
٠,٠٢١	٠,٠٢٩

وتشـــير هـــذه النسبة ما إذا كانت أعمال المنشأة توفر نقدية كافية لمـــواجهة الديون أما لها وبصفة عامة كلما كانت هذه النسبة مرتفعة أدت إلى تغطية الديون وكلما كانت منخفضة أو اقتربت من الصفر كلما كانت تؤدي إلى انزعاجاً لدى الشركة أو أن موقف الشركة غير متحسن.

ومن ذلك يتضح الآتي .

- *أن المؤشـــر في عام ٢٠٠١ وهو ٠,٠٢١ في انخفاض عن عام ٢٠٠٠ وهـــو ٠,٢٩ بمقدار ٠,٠٠٨ وان الانخفاض في المؤشر في عـــام ٢٠٠١ غير محسوس ولا يؤثر في توافر نقدية كافية لمواجهة الديون.*

صندوق استثمار بنك مصر الأول

قائمـــــة المـــــركز المالـــي في ٢٠٠١/٣/٣١

[بالجنيه المصري]

٢٠٠١/١٢/٣١	البيـــــان	٢٠٠٠/١٢/٣١
المبالغ بالجنيه		المبالغ بالجنيه
	الأصـــــول المتداولـــــة	
٣١٣٥٧٨١	نقـــــدية وودائع بالبـــــنوك	٢٥٦٤٧٩
١٤٢٥٢٥٤٤٩	استثمارات متداولة في أوراق مالية	١٩٣١٨٤٠٩٦
٢٥٣٥٣٦٦	المدينون والأرصدة المـــــدينة	٢٩٠٤٣٩٤
١٤٨١٩٦٥٩٦	**مجمـــــوع الأصـــــول**	١٩٨٦٥٣٢٨٣
	[ناقصاً] الالتزامات المتداولة	
٢٠٦٧٩٠٠	دائنو توزيعات	١٩٧١٢٥٧
٨٢٥٠٩٤	دائنو متنوعون	٧٨٢٤٧٩
١٣٩٨٨٩	توزيعات مستحقة للمستثمرين	١٩٣١٩٠
١٧٣٠٧٢٢٢	بنوك دائنة قصيرة الأجل	١٣٤٩٤٨٣٠
٢٠٣٤٠١٠٥	**إجمـــــالي الالتزامات المتداولة**	١٦٤٤١٧٥٦
١٢٧٨٥٦٤٩١	**رأس المـــــال العـــــامل**	١٨٢٢١١٥٢٧
	الأصول طويلـــــة الآجـــل	
٦٠٤٣	مساهمات طويلة الآجل	٢٣٦٦
١٢٧٨٦٢٥٣٤	**إجمالي الاستثمار ويتم تمويله من طـــريق حملة الوثائق**	١٨٢٢١٣٨٩٣

صندوق استثمار بنك مصر الأول

قائمـــــة الدخـــــل والتوزيعـــات

بالجنيه المصرية

٢٠٠١/١٢/٣١	البيـــــان	٢٠٠٠/١٢/٣١
المبالغ بالجنيه المصري		المبالغ بالجنيه المصري
	إيرادات النشاط :	
١٢٥١٨٣٣٢	الزيادة الفعلية في القيمة السوقية للورقة	١٣١٦٧٧١٤
١٢٤٨١٣٦٧	عائد استثمارات في أوراق مالية	١٦٤١٠٩٨٧
٥٣٨٥٢٨	عوائد الودائع والأرصدة لدى البنوك	٢٨٣٣٨٣٩
٢٥٥٣٨٢٢٧	**إجمالي إيرادات النشاط**	٣٢٥٣٧٩٩٦
	يخصم منه	
٢٣٨٦٨١٥٩	النقص الفعلي في القيمة السوقية للورقة	
٣٥٣٣٤٨٩	مصروفات إدارية وعمومية	
٩٣١٦٤٩	مصروفات تسويقية وإعلانية	
١٥٥٢٢٩٢	مصروفات تمويلية	
٥٣٨٣٢٥٣	خسائر بيع أوراق مالية	
(٣٥٢٦٨٨٤٢)	**إجمالي مصروفات النشاط صافي [خسائر] النشاط**	(٤٧٢٥٦٥١٠)
(٩٧٣٠٦١٥)	صافي (خسائر) النشاط	(١٤٧١٨٥١٤)
	يضاف إليه	
٣٢٤٧٥٥	إيرادات أخرى – عمولة استرداد	٥٩٧٨٢٧
١٤٥٥٥٩	إيرادات متنوعة	–
(٩٢٦٠٣٠١)	صافي خسائر (العام)	(١٤١٢٠٦٨٧)
٢٠٨٩٥٢٦	أرباح محققة خلال العام	٧٠٦٠٢٧٠
٤٥١١	أرباح محققة مرحلة من العام السابق	٥٨٤٤٩
–	تعديلات على الأرباح المرحلة	(١٨٦٦٦)
٢٠٩٤٠٣٧	صافي الربح القابل للتوزيع	٧١٠٠٠٥٣
(٢٠٦٧٩٠٠)	توزيعات العام	(٧٠٩٥٥٤٢)
٢٦١٣٧	صافي الربح بعد التوزيع	٤٥١١
(١١٣٤٩٨٢٧)	(خسائر) غير محققة خلال العام	(٢٢١٨٠٩٥٧)
(٦٢٧٩٩٠٠٩)	(خسائر)غير محققة مرحلة من العام السابق	(٤١٦١٨٠٥٢)
(٧٤١٢٢٦٩٩)	**خسائر مرحلة للعام التالي**	(٦٢٧٩٤٤٩٨)

صندوق استثمار بنك مصر الأول

قائمـــــة التدفقات النقدية عن الفترة

من ٢٠٠١/١/١ حتى ٢٠٠١/١٢/٣١

بالجنيه المصرية

٢٠٠١/١٢/٣١	البيـــــــــــان	٢٠٠٠/١٢/٣١
المبالغ بالجنيه المصري		المبالغ بالجنيه المصري
	التدفقات النقدية من نشاط التشغيل :	
(٩٢٦٠٣٠١)	صافي الخسارة قبل التوزيع	(١٤١٢٠٦٨٧)
	تسويات للبنود التالية:	
١١٣٤٩٨٢٧	خسائر إعادة تقييم الاستثمارات	٢١١٨٠٩٥٧
	فروق تقييم عملات أجنبية	٥٣٠
٢٠٨٩٥٢٦	أرباح التشغيل قبل التغيرات (رأسمال العامل)	٧٠٦٠٨٠٠
٣٩٣٠٨٨٢٠	النقص في الاستثمارات المتداولة	٢٢٣٣٩٩٠٦
(٣٦٩٠٢٨)	النقص (الزيادة) في المدينين	(٥٣٥٥٣٣)
(١٠٦٨٦)	(النقص) في الدائنين	(١٢٢١٠١)
٤١٧٥٦٦٨٨	**صافي التدفقات النقدية من نشاط التشغيل**	٢٨٧٤٣٠٧٢
	التدفقات النقدية من نشاط الاستثمار :	
(٣٦٧٧)	مدفوعات في استثمارات طويلة الأجل	(٢٣٦٦)
(٣٦٧٧)	**صافي التدفقات النقدية المستخدمة لنشاط الاستثمار**	(٢٣٦٦)
	التدفقات النقدية من نشاط التمويل :	
(٥٣٥٩٦٦٠٠)	(النقص) في الوثائق المعاد بيعها	(٤٨٩٥٧١٠٠)
١٠٥٧٣٤٤٢	فروق الاسترداد وإعادة البيع	٣٢٢٦٤٥٢
(١٩٧١٢٥٧)	توزيعات الأرباح المدفوعة	(٦١٩٦٢٢٨)
-	تعديلات على الأرباح المرحلة	(١٨٦٦٦)
(٤٤٩٩٤٤١٥)	**صافي التدفقات النقدية المستخدمة في نشاط التمويل**	(٥١٩٤٥٥٤٢)
(٣٢٤١٤٠٤)	**صافي النقص في النقدية**	(٢٣٢٠٤٨٣٦)
(١٠٩٣٠٠٣٧)	رصيد النقدية وما في حكمها في أول يناير	١٢٢٧٤٧٩٩
	رصيد النقدية وما في حكمها في ٣١ ديسمبر	(١٠٩٣٠٠٣٧)
	وتتمثل في الآتي:	
٣١٣٥٧٨١	بنوك حسابات جارية	٢٥٦٤٧٩٣
(١٧٣٠٧٢٢٢)	بنوك دائنة قصيرة الأجل	(١٣٤٩٤٨٣٠)

صندوق استثمار بنك مصر الأول

بيان بمكونات محفظة الصندوق في ٢٠٠٢/٣/٣١

[بالقيمة السوقية]

البيان	القيمة السوقية بالجنيه المصرية
نقدية وودائع لدى البنوك	٣١٣٥٧٨١
سندات	٠
سندات حكومية	٥٧٥٢٩١٥
سندات بنوك وشركات	٨٦٥٩٠١٩
أسهم محلية	٠
البنك التجاري الدولي	١٣٩٢٩٩١
بنك مصر الدولي	٧٥٤٤٧٣٩
بنك مصر اكستريور	٢٨٨٣٥٦٩٧
بنك الدلتا الدولي	٨٥٢٤٨٠٠
البنك التجاري الدولي (gdr)	٣٤٤٧٦٣٠
بنك مصر رومانيا (بالدولار)	٢١٠٥١٩٠٠
السويس للأسمنت	١٧٣٢٣٥٨
السويس للأسمنت (gdr)	٢٢٦٢١٧
البويات والصناعات الكيماوية	٣٨٤٦٨١٥
كفر الزيات للمبيدات	٣٧٢٥٢١
أبو قير للأسمدة	٤١٥٦٥٠٠
العامة للصوامع والتخزين	٢٨٩٢٠٢
بسكو مصر	٣٤٠٧٨٠٠
مينا للاستثمار السياحي	١٩٩٨٧
المجموعة العقارية	١٠١٦٥٧٦
غاز مصر	٢٢٩٢٧٦٠
المصرية الدولية (ايبيكو)	١٥٠٠٣٨٤٢
الاسكندرية للأدوية	١٠١١٦٢٧٢
ممفيس للأدوية	١٠١١٦٢٧٢
النيل للأدوية	٢٩٥٦٢٢٤
موبينيل	٥٨٧١٣٦٠
الإنتاج الإعلامي	٣٠٣٢٠٥
وثائق استثمار في صناديق أخرى	٢٣٧٧٠١٣
الإجمالي	١٤٥٦٦١٢٣٠

صندوق استثمار بنك مصر الأول

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

مقدمة:

أنشئ الصندوق بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه يتمثل في ٣٠٠ ألف وثيقة بقيمة اسمية ١٠٠٠جم للوثيقة . وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم طرحه للاكتتاب العام بغرض استثمار الأموال لتحقيق أكبر عائد استثمار يوزع ربح سنوياً وبما يحافظ على أموال الصندوق وتقليل المخاطر من خلال تنويع محفظة الأوراق المالية.

وقد تم التعاقد مع شركة كونكورد للاستثمارات الدولية المسجلة بسجل مديري الاستثمار تحت رقم (٣٧) لتقوم بمهام مدير الاستثمار.

وقد تمت زيادة عدد الوثائق إلى ٤٠٠ ألف وثيقة ثم إلى ٥٠٠ ألف وثيقة وقد تم تقسيم الوثيقة الواحدة إلى ١٠ وثيقة لتصبح القيمة الاسمية للوثيقة ١٠٠جم

- **أسس إعداد القوائم المالية ويتم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.**
- **أهم السياسات المحاسبية المتبعة وتقييم الاستثمارات طبقاً لما جاء بنشرة الاكتتاب.**

الاستثمارات في الأسهم :

وافقت الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٩٩٧ على تعديل نسبة استثمار الصندوق في الأسهم إلى ٥٠% من إجمالي أموال الصندوق. هذا وقد بلغت نسبة الاستثمارات في الأسهم ٩٨,٣٣% تقريباً من إجمالي الصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ نتيجة لإنخفاض قيمة الاستثمارات المالية بخلاف الأسهم.

تضمنت محفظة الصندوق استثمارات في أسهم بنكين بلغت نسبة كل منهما إلى أموال الصندوق في تاريخ الشراء ٨,٣% على التوالي (في حدود نشرة الاكتتاب) وقد أصبحت هذه النسب في تاريخ الميزانية ٢٢,٥ % و ١٦,٥% من أموال الصندوق وذلك نتيجة لإنخفاض قيمة أصول الصندوق الناتجة من استرداد الوثائق.

حقوق حملة الوثائق:

بلغت حقوق حملة الوثائق في ٢٠٠١/١٢/٣١ مبلغ ١٢٧٨٦٢٥٣٤ تمثلت في قيمة الوثائق الاسمية بمبلغ ١٦٥٤٣٢٠٠٠جم وفروق استرداد وإعادة بيع بمبلغ ٣٨٩٣٥١٧٤ وخسائر مرحلة بمبلغ (٧٤٥٥١٣١١)جم.

وثائق الاستثمار:

تم إصدار ٣٠٠ ألف وثيقة القيمة الاسمية للوثيقة ١٠٠٠جم عند الترخيص بإنشاء الصندوق في ١٣ ديسمبر ١٩٩٤ وقد أكتتب بنك مصر في ١٥ ألف وثيقة تمثل ٥% من إجمالي قيمة الوثائق المصدرة لا تسترد إلا في نهاية أجل الصندوق وقد تم زيادة عدد الوثائق إلى ٤٠٠ ألف وثيقة بناء على موافقة هيئة سوق المال بتاريخ ١٩٩٧/٣/٣١ اكتتب بنك مصر في ٥ آلاف ثم تم زيادة عدد الوثائق إلى وثيقة ليبلغ مجموع ما اكتتب فيه ٥ آلاف وثيقة ليبلغ مجموع ما اكتتب فيه ٢٥ ألف وثيقة في ٤ سبتمبر ١٩٩٧.

وثـــيقة وفي ٢٣ نوفمبر ١٩٩٧ تم تقسيم الوثيقة إلى عشر وثائق بناء على موافقة هيئة سوق المال بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٩٧ لتصبح القيمة الاسمية للوثيقة ١٠٠جم بدلاً من ١٠٠٠جم وتبلغ وثائق الاستثمار القائمة فـــي ٣١ ديســمبر ٢٠٠١ عــدد ١٦٥٤٣٢٠ وثيقة بلغت قيمتها الاسمية ١٦٥٤٣٢٠٠٠جـم وقد بلغ صافي قيمة الأصول في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ مــبلغ ١٢٧٨٦٢٥٣٤جم وبقسمة صافي قيمة الأصول على عدد الوثائق تصبح قيمة الوثيقة ٧٧,٢٩جم في أول يناير ٢٠٠٢ بعد توزيعات قدرها ٢٥,١جم عن كل وثيقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١.

خسائر مرحلة:

بلـــغ رصـــيد الخســـائر المرحلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ مبلغ (٧٤١٢٢٦٩٩) جم تمثلت في خسائر مرحلة من العام السابق بمبلغي (٦٢ ك٧٩٤٤٩٨) جم منها ٦٢٧٩٩٠٠٩جم غير محققة وصافي خسائر الفترة طبقاً لقائمة الدخل (٩٢٦٠٣٠١)جم منها ١٣٤٩٨٢٧١جم غير محققة كما بلغت قيمة صافي الربح المقرر توزيعه (٢٠٦٧٩٠٠)جم.

الأطراف ذوات العلاقة وحجم معاملاتهم مع الصندوق:

تتمثل معاملات بنك مصر المنشئ للصندوق بخلاف ما اكتتب فيه مـــن وثائق في أتعاب البنك وتمثل ١% سنوياً من القيمة الصافية لأموال الصـــندوق وتقيد نصف سنوياً مقدماً لحسابه وقد بلغت عن الفترة المالية مـــن أول ينايـــر حتـــى ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ مبلغ ١٦٧٤٤٦٦جم وقد تم تحميلها بالكامل .

تــــم إعـــادة تـبويب بعض أرقام المقارنة بالقوائم المالية لتتمشى مع تبويب الفترة الحالية :

بيان بالأوراق المالية التي تمت عليها عمليات الشراء والبيع

من ١/١٠/٢٠٠١ حتى ٣١/١٢/٢٠٠٠

الأسهم والسندات المباعة	القيمة بالجنيه
الســـــويس للأسمـــــــنت	١٢٥٣٧١٠
الســـــويس للأســــــمنت *gdr*	١٧٦٧٧٥
الإجمالـــــي	١٤٣٠٤٨٥

- ملحوظة : لا توجد عمليات شــــراء خلال الفترة .

صندوق استثمار بنك مصر الأول

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة/ حملة وثـــائق الاستثمار
صندوق استثمار بنك مصر
الإصدار الأول " دخـل دوري"

راجعنا القوائم المالية لصندوق استثمار بنك مصر الإصدار الأول " دخل دوري" المنشأة طبقاً لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والمتمثلة في الميزانية في ٣١/ ٢٠٠١/١٢ وكذا قائمتي الدخل والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وهذه القوائم مسئولية إدارة الصندوق ومسئوليتنا إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها.

وقـد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانـين المصـرية السارية وتتطلب معايير المراجعة المصرية تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية لا تحتوي علـى أخطـاء مؤثرة وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص اختباري بالمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالقوائم المالية.

كمـا يتضـمن أعمال المراجعة أيضاً تقييماً للسياسات والقواعد المحاسـبية المطبقة وللتقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك سـلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية. وقد حصلنا على البيانات والإيضـاحات التـي رأيناها لازمة لأغراض المراجعة يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

ومـــن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه مع الإيضاحات المـــتممة لهـــا تعبـــر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي لصـــنـــــدوق إستثمار بنك مصر – الإصدار الأول – (دخل دوري) في ٢٠٠١/١٢/٣١ وعـــن نتـــيجة نشـــاطه وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهـــية فـــي ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانـــين واللـــوائح المصرية ذات العلاقة مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً فقد بلغـــت نسبة الاقتراض (بنوك دائنة قصيرة الآجل ١٣%) من قيمة وثائق الاستثمار القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ .

التاريخ : ١١ فبراير ٢٠٠٢

مراقبا الحسابات

عزمي محمود عبود	صبحي برسوم
سجل رقم (٤)	سجل رقم (٢٢)
بالهيئة العامة لسوق المال	بالهيئة العامة لسوق المال
مصطفى شوقي وشركاه	صالح برسوم وعبد العزيز وشركاه

تحليل النسب المالية

لصندوق استثمار بنك مصر الأول

صندوق النمو والدخل الدوري

أولاً - مؤشرات النشاط :

البيان	النسب المالية	٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
معدل دوران الأصول المتداولة	= المبيعات / الخصوم المتداولة	٣٣١٣٥٨٢٣ / ١٩٨٦٥٣٢٨٣ = ٠,١٦	٢٦٠٠٨٥٤١ / ١٤٨١٩٦٥٩٦ = ٠,١٧
معدل دوران إجمالي الأصول	= المبيعات / إجمالي الأصول	٣٣١٣٥٨٢٣ / ١٩٨٦٥٣٢٨٣ = ٠,١٧	٢٦٠٠٨٥٤١ / ١٤٨١٩٦٥٩٦ = ٠,١٧
معدل دوران الحسابات المدينة	= المبيعات / المدينون (+) أوراق القبض	٣٣١٣٥٨٢٣ / ٢٩٠٤٣٩٤+ = ١١,٤	٢٦٠٠٨٥٤١ / ٢٥٣٥٣٦٦ + = ١٠,٢٥
معدل دوران الحسابات الدائنة	= المبيعات / الدائنون (-) أوراق الدفع	٣٣١٣٥٨٢٣ / ٢٧٥٣٧٣٦- = ١٢,٠٣	٢٦٠٠٨٥٤١ / ٢٨٩٢٩٩٤ = ٩,٩٩
متوسط فترة التحصيل	= المدينون + أوراق الدفع×٣٦٠ / المبيعات	٣٦٠×٢٩٠٤٣٩٤ / ٣٣١٣٥٨٢٣ = ٣١,٥٥	٣٦٠×٢٥٣٥٣٦٦ / ٢٦٠٠٨٥٤١ = ٣٥,٠٩

ثانياً - مؤشرات التمويل

البيان	النسب المالية	٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
معدل تمويل الديون	= إجمالي الديون / إجمالي الأصول	١٦٤٤١٧٥٦ / ١٩٨٦٥٥٦٤٩ = %٨,٢٧	٢٠٣٤٠١٠٥ / ١٤٨٢٠٢٦٣٩ = %١٣,٧
معدل التمويل بحقوق الملكية	= إجمالي الديون / حقوق الملكية	١٦٤٤١٧٥٦ / ١٨٢٢١٣٨٩٣ = %٩,٠٢	٢٠٣٤٠١٠٥ / ١٢٧٨٦٢٥٣٤ = %١٥,٩

تحـــليل النسب المالية

لصندوق استثمار بنك مصر الأول

صندوق النمو والدخل الدوري

ثالثاً : مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة:

البيـــــان	النسب المالية	٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
معدل التمويل بالديــــــون	= إجمالي الديون إجمالي الأصول	٦٨٠٣٢٢٣١ ٧٠٢١٩٥٤٣ ٠,٩٦ =	٦٠٠٦٩٤٣١ ٦٢١٠٢٠٣٥ ٠,٩٦ =
معدل التمويل بحقوق الملكية	= إجمالي الديون حقوق الملكية	٦٨٠٣٢٢٣١ ٢٠٤٨٣١٢ ٣٣,٢١ =	٦٠٠٦٩٤٣١ ٢٠٣٢٦٠٤ ٢٩,٥ =
معدل التمويل بالقروض	= إجمالي الديون القروض	٦٩٩٩٦٨١١ ٦٧٠٧١٩١٥ ١,٠٠ =	٦٠٠٦٩٤٣١ ١٧٤٣٢٢١ ٣٤,٤ =
الاحتياطيات رأس المال	= الاحتياطيات رأس المال	١٠٤٨٣١٢ ١٠٠٠٠٠٠ ١,٠٤ =	١٠٣٢٦٠٤ ١٠٠٠٠٠٠ ١٠٣ =

رابعاً : مؤشـــــرات الربحية:

البيـــــان	النسب المالية	٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
هامش الربح	= صــــــافي الربـح المبيعات [الإيرادات] × ١٠٠	١٣٩٠٠٠ ١٠٠×١٤٨٩٥٤٦ ٩,٣ =	١٨٧٨٠٢ ١٠٠×١١٩٧٢٥٧ ١٥,٧ =
العائد على الأصول	= صــــــافي الربـــح إجمالي الأصــــول × ١٠٠	١٣٩٠٠٠ ١٠٠×٧٠٢١٩٥٤٣ ٠,١٩ =	١٨٧٨٠٢ ١١٩٧٢٥٧ ٠,٣٠ =
العائد على حقوق الملكية	= صـــــــافي الربـح حقـــوق الملكــــية × ١٠٠	١٣٩٠٠٠ ١٠٠×٢٠٤٨٣١٢ ٦,٩ =	١٨٧٨٠٢ ١٠٠×٢٠٣٢٦٠٤ ٩,٢ =

خامساً : مؤشرات السيولة:

البيـــــان	النسب المالية	٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
نسبة التداول	= الأصول المتداولة الخصوم المتداولة	١٤٨١٩٦٥٩٦ ٢٠٣٤٠١٠٥ ٧,٢٩ =	١٤٠٤١١٩٣٨ ٢٠٩٢٦١٩٣ ٦,٧١ =
المعدل النقدي	= النقدية+ الاستثمارات المالية الخصوم المتداولة	١٤٢٥٢٤٤٩ ٣١٣٥٧٨١+ ٢٠٣٤٠١٠٥ ٧,١٦ =	١٣٧٤٦٨٢١٠ ٥١٩٨٣١+ ٢٠٩٢٦١٩٣ ٦,٥٩ =
نسبة صــــافي رأس مال العامل	= الأصول المتداولة الخصوم المتداولة إجمالي الأصول	١٤٨١٩٦٥٩٦ ٢٠٣٤٠١٠٥ - ١٤٨٢٠٢٦٣٩ %٨٦,٢٧ =	١٤٠٤١١٩٣٨ ٢٠٩٢٦١٩٣ - ١٤٠٤١٢٨٥٦ %٨٥,١٠ =

التعليق على المؤشـــرات المالية
لصنـــدوق استثمار بنك مصر الأول
صندوق النمو والدخل الدوري

أولاً : مـــؤشرات السيولة Liquidity Ratios:

(١) نسبـــة التداول : Current Ratio :

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
٧,٢٩	٦,٧١

وتعكـــس هذه النسبة درجة كفاية الأرصدة النقدية، وكذا الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقد سائل خلال فترة قصيرة لمقابلة الدائنية قصيرة الآجل. وهذا المؤشر كمعيار جيد للشركات يكون بنسبة ٢ : ١ وذلك يعني أن كـــل ٢ جنـــيه مـــن الأصـــول المتداولة يغطي ١ جنيه من الخصوم المتداولة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *أن المؤشـــر في عام ٢٠٠١ وهو ٧,٢٩ مرتفع عن عام ٢٠٠٠ وهو ٦,٧١ بمقـــدار ٠,٥٨ ولـــذلك يكون المؤشر في عام٢٠٠١ جيد جداً لمقابلة الدائنية قصيرة الآجل.*

(٢) نسبة السداد السريع Quick Ratio (Acid test ratio) :

نسبة السداد السريع = الأصول المتداولة – المخزون / الخصـــوم المتداولـة

٢٠٠٠/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٦,٧١	٧,٢٩

وهـذه النسـبة توضح مدى قدرة المشروع على سداد التزاماته قصـيرة الأجـل باستخدام أصوله المتداولة سريعة التحول إلى نقدية مثل النقدية بالصندوق والبنوك وكذلك الأوراق المالية وأوراق القبض وأرصدة العملاء.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشـر في عام ٢٠٠١ وهو ٧,٢٩ مرتفع عن عام ٢٠٠٠ وهو ٦,٧١ بمقـدار ٠,٥٨ ولذلك يكون المؤشر في عام ٢٠٠١ جيد جداً لسرعة تحويل الأصول المتداولة إلى نقدية سائلة.

(٣) المعدل النقدي Cash Ratio :

المعدل النقدي = النقدية + الاستثمارات المالية / الخصـــوم المتداولـــة

الثاني ٢٠٠٠/١٢/٣١	الأول ٢٠٠١/١٢/٣١
٦,٥٩	٧,١٦

وتقـيس هـذه النسبة مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته العاجلـة من النقدية المتوفرة لديه بالصندوق والبنك مضافاً إليها الأوراق المالـية وتقـيس هذه النسبة القدرة الفورية على الوفاء بالإلتزامات دون الحاجـة إلى التخلص ببيع أي أصول وكلما كان المعدل مرتفع يكون هذا مؤشر جيد.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشر في عام وهو ٧,١٦ مرتفعي عن عام ٢٠٠٠ وهو و٦,٥٩ بمقـدار ٠,٥٧ ويعتبر هذا المؤشر في عام ٢٠٠١ عن العام السابق جيد وله القدرة على الوفاء بالتزاماته العاجلة من النقدية المتوفرة.

(٤) معدل دوران الأصول المتداولة Current Assets Turnover :

معدل دوران الأصول المتداولة = صـافي المبيعات / الأصول المتداولة

الأول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
٠,١٦	٠,١٧

ويوضـح هذا المؤشر مقدار المبيعات التي تحققها الشركة مقابل أصـولها المـتداولة فكلمـا ارتفع هذا المعدل دل على أن المنشأة تحقق إيـرادات مقابـل أصولها المتداولة بصورة جيدة وكلما أنقص المعدل دل علـى عـدم قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات [مبيعات] مقابل أصولها المتداولة أو حصولها على إيرادات بصورة ضعيفة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ٠,١٦ منخفض عن عام ٢٠٠٠ وهو ٠,١٧ بمقدار ٠,٠١ ولذلك يتضح أن الانخفاض في عام ٢٠٠١ بسيط وجيد ويمثل تحقيق إيرادات مقابل أصولها المتداولة.*

(٥) معدل دوران إجمالي الأصول *Total Asset6s Turnover*:

معدل دوران إجمالي الأصول = المبيعات [الإيرادات] / إجمالي الأصول

الأول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
٠,١٧	٠,١٧

وهذا المعدل يستخدم في قياس قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات من خلال استخدامها لأصولها سواء المتداولة أو الثابتة وكلما ارتفع المعدل كان ذلك مؤشراً جيداً.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ٠,١٧ كما هو في عام ٢٠٠٠ وغير مؤثر بانخفاض أو الزيادة ولذلك يتضح أن المؤشر في عام ٢٠٠١ له قدرة على تحقيق إيرادات من خلال استخدام الأصول الجيدة.*

[٦] معدل دوران الحسابات الدائنة :

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الدائنون + أوراق الدفع}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
١٢,٠٣	٩,٩٩

وتقيس هذه النسبة قيمة الحسابات الدائنة من الإيرادات ومدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها كقيمة من الإيرادات فكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك مؤشر جيد وذلك عكس معدل دوران الحسابات المدينة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ١٢,٠٣ مرتفع عن عام ٢٠٠٠ وهو ٩,٩٩ بمقدار ٢,٠٤ ولذلك يتضح أن المؤشر في عام ٢٠٠١ جيد جداً وله القدرة على سداد التزاماته كقيمة من الإيرادات .*

[٧] متوسط فترة التحصيل:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{المدينون + أوراق القبض} \times ٣٦٠}{\text{المبيعات}}$$

الأول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
٣١,٥٥	٣٥,٠٩

(٦) معدل دوران الحسابات المدينة:

معدل دوران الحسابات المدينة = المبيعات / (المدينون + أوراق القبض)

الأول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
١١,٤	١٠,٢٥

وهذه النسبة تقيس مدى التناسب الزمني في سياسة الائتمان بالشركة أو مدى قدرة الديون التجارية للمنشأة على الوفاء بالتزاماته التجارية في وقت مناسب دون الحاجة إلى أي تمويل من خارج دورة النشاط ويعتمد تقييم جودة إدارة حسابات المدينين على تقييم معدل دوران الحسابات المدينة وبصفة عامة تشير النسبة المرتفعة إلى إدارة فعالة لحسابات المدينين بينما تشير النسبة المنخفضة إلى وجود مشكلة خطيرة في دورة تحصيل إيرادات المبيعات.

ومن ذلك يتضح الآتي·

- *أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ١١,٤ مرتفع عن عام ٢٠٠٠ وهو ١٠,٢٥ بمقدار ١,١٥ ولذلك يتضح أن المؤشر في عام ٢٠٠١ جيد جداً وله القدرة على دفع الديون الجارية وعلى الوفاء بالتزاماته التجارية.*

وهــذا المؤشـــر يوضح المدة التي تحصل فيها المنشأة مالها من أصـــــول متداولة وكلما كان عدد الأيام المحصل فيها المبالغ المدينة (المديـنون ، أوراق القـبـض) قليل كان ذلك جيد وتعتبر سياسة المنشأة سياسة ناجحة.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشــر في عام ٢٠٠١ وهو ٣١,٥٥ منخفض عن عام ٢٠٠٠ وهــو ٣٥,٠٩ بمقدار ٤,٥٤ ولذلك يتضح أن على رغم انخفاض المؤشــر عن العام السابق ما زال جيد وتعتبر سياسة المنشأة سياسة ناجحة.

ثالثاً : مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة Finance Ratios :

[١] معدل تمويل بالديون Debit Ratio :

معدل التمويل بالديون = إجمالي الديــــون / إجمالي الأصــول

الأول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
%٨,٢٧	%١٣,٧

وهــذا المعدل يقيس مدى مساهمة دائنو المنشأة في اقتناء أصولها كمصـدر من مصادر التمويل وكلما انخفض هذا المؤشر كان ذلك مؤشر جيد ودل على أن إجمالي الأصول تم تمويلها خارجياً بنسبة ضعيفة.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشـــر في عام ٢٠٠١ وهو ٨,٢٧% منخفض عن عام ٢٠٠٠ وهـــو و١٣,٧% بمقـــدار ٥,٤٣% لـــذلك يتضح أن على الرغم من انخفـــاض مؤشر عام ٢٠٠١ عن عام ٢٠٠٠ وإلا أن هذا يدل على أنـها جيدة.

معدل التمويل بحقوق الملكية :

معدل التمويل بحقوق الملكية= إجمـــالي الديـــون / حقـــوق الملكيـــة

الأول	الثاني
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
%٩,٠٢	%١٥,٩

ويشير هذا المعدل إلى التركيب النسبي لمصادر التمويل الخاصة بالشـــركة وبصـــفة عامـــة كلما انخفضت هذه النسبة كلما ارتفع نصيب الـــتمويل الذي يقدمه الملاك (المساهمين) وكلما زادت قدرة الشركة على الدفـــع وبالتالـــي كلما زادت هذه النسبة كلما زادت الرفعة المالية للشركة وتقل قدرتها على الدفع.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشـــر فـــي عام ٢٠٠١ وهو و٩,٠٢% منخفض عن عام ٢٠٠١ وهـــو و١٥,٩% بمقـــدار ٦,٨٨% لذلك يتضح أن على الرغم من انخفاض مؤشر عام ٢٠٠١ عن عام ٢٠٠٠إلا أن هذا يدل على أنه جيد.

معدل التمويل بالقـــروض:

معدل التمويل بالقروض= إجمـــــالي الديـــــون / القروض طويلة الآجـــــل

٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٠/١٢/٣١
١,٠٠	٣٤,٤

وهذا المعدل يشير على نسبة القروض طويلة الآجل أو قيمتها من إجمالـــي الديـــون فكلمـــا زاد هذا المعدل كان أفضل ودل على أن قيمة القروض طويلة الآجل منخفضة بالنسبة لإجمالي الالتزامات.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ١,٠٠ منخفض عن عام ٢٠٠٠ وهو ٣٤,٤ بمقدار ٣٣,٤ ويتضح في انخفاض مؤشر عام ٢٠٠١ عن عـــام ٢٠٠٠ أنـــه ضعيف وان المنشأة لا تعتمد على قروض طويلة الآجل.*

رابعاً: مؤشرات الربحية ***Profitability Ratios*** :

هامش الربح = $\frac{\text{صافي الربح} \times 100}{\text{المبيعات}}$

الثاني ٢٠٠٠/١٢/٣١	الأول ٢٠٠١/١٢/٣١
١٥,٧	٩,٣

ويقيس هذا المؤشر العلاقة بين صافي الربح والمبيعات أي تقيس العلاقة في قائمة الدخل وتعتبر مقياس للحكم على مدى ربحية المشروع وتستخدم كأساس للمقارنة وكلما كانت النسبة مرتفعة كلما كان المشروع في حالة جيدة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *أن المؤشر في عام ٢٠٠١ وهو ٩,٣ منخفض عن عام ٢٠٠٠ وهو ١٥,٧ بمقدار ٦,٤٠ يتضح أنه رغم الانخفاض الكبير في عام ٢٠٠١ عن العام السابق إلا إنه ما زال جيد.*

العائد على الأصول = $\frac{\text{صافي الربح} \times 100}{\text{إجمالي الأصول}}$

٢٠٠٠/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,٣٠	٠,١٩

وهـــذا المؤشـــر يقيس مدى ربحية المنشأة وقدرتها على استثمار أموالها المختلفة وتحقيق عائد مناسب منها وكلما ارتفعت النسبة كان ذلك دليل على أن المنشأة استغلت أصولها استغلال جيد لتحقيق ربح مناسب.

<u>ومن ذلك يتضح الآتي</u>:

- *أن المؤشـــر فـــي عام ٢٠٠١ وهو ٠,١٩ منخفض عن عام ٢٠٠٠ وهو ٠,٣٠ بمقدار ٠,١١ ويتضح أن الانخفاض في عام ٢٠٠١ عن عام ٢٠٠٠ ضعيف ويدل على استغلال أصولها جيداً.*

صندوق استثمار بنك مصر الثاني

قائمة المركز المالي في ٢٠٠١/٣/٣١

[بالجنيه المصري]

٢٠٠٢/٣/٣١	البيان	٢٠٠١/١٢/٣١
المبالغ بالجنيه		المبالغ بالجنيه
	الأصول المتداولة	
٥١٩٨٣١	*النقدية بالبنك*	٣١٣٥٧٨١
١٣٧٤٦٨٢١٠	*استثمارات متداولة في أوراق مالية*	١٤٢٥٢٥٤٤٩
٢٤٢٣٨٩٧	*المدينون والأرصدة المدينة*	٢٥٣٥٣٦٦
١٤٠٤١١٩٣٨	**مجموع الأصول المتداولة**	١٤٨١٩٦٥٩٦
	[ناقصاً] الالتزامات المتداولة	
١٩٨٣٠٣٥٢	*دائنو توزيعات*	٢٠٦٧٩٠٠
١٤٤٥١٤	*بنوك سحب على المكشوف*	١٧٣٠٧٢٢٢
٩٥١٣٢٧	*توزيعات مستحقة للمستثمرين*	١٣٩٨٨٩
١٧٣٠٧٢٢٢	*دائنون متنوعون*	٨٢٥٠٩٤
٢٠٩٢٦١٩٣	**إجمالي الالتزامات المتداولة**	٢٠٣٤٠١٠٥
١١٩٤٨٥٧٤٥	**رأس المال العامل**	١٢٧٨٥٦٤٩١
	الأصول طويلة الأجل	
٩١٨	**مساهمات طويلة الأجل**	٦٠٤٣
١١٩٤٨٦٦٦٣	**إجمالي الاستثمار ويتم تمويله من طريق حملة الوثائق**	١٢٧٨٦٢٥٣٤

صندوق استثمار بنك مصر الثاني

قائمـــــة الدخـــــل والتوزيعـــات

بالجنيه المصرية

٢٠٠٢/٣/٣١	البيـــــان	٢٠٠١/١٢/٣١
المبالغ بالجنيه المصري		المبالغ بالجنيه المصري
	إيرادات النشاط :	
٣٣١٩٣٤	*عائد استثمارات في أوراق مالية*	١١١٦٧٥٨
٥٢٨٢٧	*أرباح بيع أوراق مالية*	٢١٣٨١٨
٤٣٣٦٧١١	*الزيادة الفعلية في القيمة السوقية للورقة*	٣٦٠٨٤٠٣
٤٧٢١٤٧٢	**إجمالي إيرادات النشاط**	٤٩٣٨٩٧٩
	يخصم منه	
١٧١٣١٨	*مصروفات تسويقية وإعلانية*	٢٤٤١٠٣
٧٢١٧٠٩	*مصروفات إدارية وعمومية*	٩٤٥٤٥٦
٦٨١٠٦١	*مصروفات بنكية وتمويليـــة*	٥٣١٣٤٩
٥٢٩٤٤٠	*خسائر بيع أوراق مالية*	
٣١١٩٠٤٩	*النقص الفعلي في القيمة السوقية للورقة*	١٠٩٤٠٥٦٦
(٥٢٢٢٥٧٧)	**إجمالي مصروفات النشاط صافي [خسائر] النشاط**	(١٢٦٦١٤٧٤)
(٥٠١١٠٥)	**صافي خســــــائر النشاط**	(٧٧٢٢٤٩٥)
	يضاف إليه	
٧٢٤٩٣	*إيرادات أخرى – عمولة استرداد*	٦٣٣٢٨
(٤٢٨٦١٢)	*صافي خسارة خلال العام*	(٧٦٥٩١٦٧)
(١٦٤٦٢٧٤)	*خسائر محققة خلال الفترة*	(٣٢٧٠٠٤)
٢٦١٣٧	*أرباح محققة مرحلة من العام السابق*	٤٥١١
(١٦٢٠١٣٧)	**صافي الربح القابل للتـــــوزيع**	(٣٢٢٤٩٣)
	توزيعات الفتــــرة :	
(١٦٢٠١٣٧)	*صافي الخسارة بعد التوزيع*	(٣٢٢٤٩٣)
١٢١٧٦٦٢	*أرباح (خسائر) غير محققة خلال الفترة*	(٧٣٣٢١٦٣)
(٧٤١٤٨٨٣٦)	**خسائر غير محققة مرحلة من أول العام**	(٧٠٤٥٣٦٦٥)

صندوق استثمار بنك مصر الثاني

قائمـــــة التدفقات النقدية عن الفترة

من ٢٠٠٢/١/١ وحتى ٢٠٠٢/٣/٣١

بالجنيه المصرية

٢٠٠٢/٣/٣١	البيـــــــــان	٢٠٠١/١٢/٣١
المبالغ بالجنيه المصري		المبالغ بالجنيه المصري
	التدفقات النقدية من نشاط التشغيل :	
(٤٢٨٦١٢)	صافي الخسارة قبل التوزيع	(٧٦٥٩١٦٧)
	تســويات للبنــــود التاليـــة :	
(١٢١٧٦٦٢)	صافي (الزيادة) النقص في تقييم الاستثمارات	٧٣٣٢١٦٣
(١٦٤٦٢٧٤)	خسائر التشغيل قبل التغييرات لرأسمال العامل	(٣٢٧٠٠٤)
٦٢٧٤٩٠١	النقص في الاستثمارات المتداولة	٨٤٥٦٥٥
١١١٤٦٩	النقص في المدينون والأرصدة المدينة الأخرى	١٢٤٤٩٢٩
٤٦٢٥	الزيادة النقص في توزيعات مستحقة للمستثمر	(٨١٥٠)
١٢٦٢٣٣	**الزيادة في دائنـــــون متنـوعـــون :**	٢٢٦٨٤
٤٨٧٠٩٥٤	**صافي التدفقات النقدية الناتجة من نشاط التشغيل**	١٧٧٨١١٤
	صافي التدفقات النقدية المستخدمة لنشاط الاستثمار	
٥١٢٥	النقص (الزيادة) في الأصول طويلة الآجل	(٣٦٦)
٥١٢٥	صافي التدفقات النقدية من نشاط الاستثمار	(٣٦٦)
	التدفقات النقدية من نشاط التمويل .	
(١٠٣٢٩٢٠٠)	النقص في الوثائق المعاد بيعها والمستردة	(٩٠٥٥٩٠٠)
٢٣٨١٩٤١	الزيادة في فروق الاسترداد وإعادة البيع	١٥٧٤٩١٠
(٢٠٦٧٩٠٠)	توزيعات الأرباح المدفوعة	(١٩٧١٢٥٧)
(١٠٠١٥١٥٩)	**صافي التدفقات النقدية المستخدمة في نشاط التمويل**	(٩٤٥٢٢٤٧)
(٥١٣٩٠٨٠)	**صـــــافي النقـــص في النقــــدية**	(٧٦٧٤٤٩٩)
(١٤١٧١٤٤١)	رصيد النقدية وما في حكمها في أول يناير	(١٠٩٣٠٠٣٧)
(١٩٣١٠٥٢١)	رصيد النقدية وما في حكمها في ٣١ مارس	(١٨٦٠٤٥٣٦)
	وتتمثل في الآتي:	
٥١٩٨٣١	حسابات جارية	٣٠٩٨٣٩
(١٩٨٣٠٣٥٢)	بنوك دائنة قصيرة الآجل	(١٨٩١٤٣٧٥)

صندوق استثمار بنك مصر الثاني

بيان بمكونات محفظة الصندوق في ٢٠٠٢/٣/٣١

[بالقيمة السوقية]

البيــــــــــان	القيمة السوقية بالجنيه المصرية
نقدية وودائع لدى البنوك	٥١٩٨٣١
ســـــــــــــندات	٠
سندات حكـــــومية	٤١٢٧٣٢٤
سندات بنوك وشركات	٨٢٩٠٣٩٨
أسهـــــم محـــلية	٠
البنك التجاري الدولي	١٥١٩٨٠٨
بنـــك مصر الدولي	٨٠٤٦٤٨٢
بنك مصر اكستريـــور	٢٨٨٣٥٦٩٧
بنـــك الدلتا الدولي	٩٤٢٦٤٥٠
البنك التجاري الدولي (gdr)	٤٠١٤٥٦٣
بنـــك مصر رومانيا (بالدولار)	٢١٣٠٨٠٦٣
الســـويس للأســـــمنت	١٩٣٣٥٥٩
الســـويس للأسمنت (gdr)	٢٦٣٤٠١
البويات والصناعات الكيماوية	٢٣٥٧٥٤٢
كفـــــر الزيات للمبيـــدات	٤٣٣٠٠٨
أبو قـــــير للأســــمدة	٥٤٣٥٠٣٩
بسكـــــــو مصـــــــر	٣٠٨٠٠٠٠
المجموعـــــة العقـــارية	١٠١٦٥٧٦
المصرية الدولية [ايبيكو]	١٢٨٥٦٥٩٥
الاسكنــدرية للأدويـــــة	١٠١١٦٢٧٣
ممفــــيس للأدويـــــة	٣٥٥٢٧٢٢
النيـــــل للأدويـــــة	٣٠٣١٩٧٧
مـــــوبينيــــــــل	٥٤٣٣١٢٠
وثائق استثمارا ت في صناديق أخرى	٢٣٨٦٦١٣
الإجمالــــــي	١٣٧٩٨٨٠٤١

صندوق استثمار بنك مصر الثاني

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

مقدمة:

أنشئ الصندوق بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه يتمثل في ٣٠٠ ألف وثيقة بقيمة اسمية ١٠٠٠جم للوثيقة . وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم طرحه للاكتتاب العام بغرض استثمار الأموال لتحقيق أكبر عائد استثمار يوزع ربع سنوياً وبما يحافظ على أموال الصندوق وتقليل المخاطر من خلال تنويع محفظة الأوراق المالية.

وقد تم التعاقد مع شركة كونكورد للاستثمارات الدولية المسجلة بسجل مديري الاستثمار تحت رقم (٣٧) لتقوم بمهام مدير الاستثمار:

وقد تمت زيادة عدد الوثائق إلى ٤٠٠ ألف وثيقة ثم إلى ٥٠٠ ألف وثيقة وقد تم تقسيم الوثيقة الواحدة إلى ١٠ وثيقة لتصبح القيمة الاسمية للوثيقة ١٠٠جم.

- **أسس إعداد القوائم المالية ويتم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.**
- **أهم السياسات المحاسبية المتبعة وتقييم الاستثمارات طبقاً لما جاء بنشرة الاكتتاب**

الاستثمارات في الأسهم:

وافقت الهيئة العامة لسوق المال بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٩٩٧ على تعديل نسبة استثمار الصندوق في الأسهم إلى ٥٠% من إجمالي أموال الصندوق. هذا وقد بلغت نسبة الاستثمارات في الأسهم ١٠٢% تقريباً من إجمالي الصندوق في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ نتيجة لإنخفاض قيمة الاستثمارات المالية بخلاف الأسهم.

حقوق حملة الوثائق :

بلغت حقوق حملة الوثائق في ٢٠٠٢/١٢/٣١ مبلغ ١١٩٤٨٦٦٦٣ تمثلت في قيمة الوثائق الاسمية بمبلغ ١٥٥١٠٢٨٠٠جم وفروق استرداد وإعادة بيع بمبلغ ٣٨٩٣٥١٧٤ وخسائر مرحلة بمبلغ (٧٤٥٥١٣١١)جم.

وثائق الاستثمار:

تم إصدار ٣٠٠ ألف وثيقة، والقيمة الاسمية للوثيقة ١٠٠٠جم عند الترخيص بإنشاء الصندوق في ١٣ ديسمبر ١٩٩٤ وقد أكتتب بنك مصر في ١٥ ألف وثيقة تمثل ٥% من إجمالي قيمة الوثائق المصدرة لا تسترد إلا في نهاية أجل الصندوق وقد تم زيادة عدد الوثائق إلى ٤٠٠ ألف وثيقة بناء على موافقة هيئة سوق المال بتاريخ ١٩٩٧/٣/٣١ اكتتب بنك مصر في ٥ آلاف ثم تم زيادة عدد الوثائق إلى ٢٠ ألف وثيقة ليبلغ مجموع ما اكتتب فيه ٢٥ ألف وثيقة في ٤ سبتمبر ١٩٩٧.

اكتتب بينها بنك مصرفي ٥ آلاف وثيقة ليبلغ مجموع ما اكتتب فيه ٢٥ ألف وثيقة وفي ٢٣ نوفمبر ١٩٩٧ تم تقسيم الوثيقة إلى عشر وثائق بناء على موافقة هيئة سوق المال بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٩٧ لتصبح القيمة الاسمية للوثيقة ١٠٠جم بدلاً من ١٠٠٠جم وتبلغ وثائق الاستثمار القائمة في ٣١ مارس ٢٠٠٢ عدد ١٥٥١٠٢٨ وثيقة بلغت قيمتها الاسمية مبلغ ١١٩٤٨٦٦٦٣جم وقد بلغ صافي قيمة الأصول في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ مبلغ ١١٩٤٨٦٦٦٣جم وبقسمة صافي قيمة الأصول على عدد الوثائق تصبح قيمة الوثيقة ٧٧,٢٩جم.

الأطراف ذوات العلاقة وحجم معاملاتهم مع الصندوق :

تتمثل معاملات بنك مصر المنشئ للصندوق بخلاف ما اكتتب فيه من وثائق في أتعاب البنك وتمثل ١% سنوياً من القيمة الصافية لأموال الصندوق وتقيد نصف سنوياً مقدماً لحسابه وقد بلغت عن الفترة المالية من أول يناير حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ مبلغ ٣١٥٢٧٠جم وقد تم تحميلها بالكامل .

بيان بالأوراق المالية التي تمت عليها عمليات الشراء والبيع

من ٢٠٠٢/١/١ حتى ٢٠٠٢/٣/٣١

الأسهم والسندات المباعة	القيمة بالجنيه
ابيكو	١٦٥٢٠٩٨
فاز مصر	١٩٧٨٥٤٢
مدينة الانتاج الاعلامي	٢٩٩٣٧٠
مينا للاستثمار السياحي	٢٠٨٥٢
البويات	١٠٩٢٧٦٢
العامة للصوامع	٢٨٣٩٥٤
سندات حديد عز	٤٧٠٧٦٠
الإجمالي	٥٧٩٨٣٣٨

- **ملحوظة : لا توجد عمليات شراء خلال الفترة .**

صندوق استثمار بنك مصر الثاني

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة : حملة وثائق الاستثمار

صندوق استثمار بنك مصر الثاني

راجعنا القوائم المالية لصندوق استثمار بنك مصر الإصدار الأول " دخل دوري" المنشأة طبقاً لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والمتمثلة في الميزانية في ٢٠٠٢/١٢/٣١ وكذا قائمتي الدخل والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وهذه القوائم مسئولية إدارة الصندوق ومسئوليتنا إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها.

وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب معايير المراجعة المصرية تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية لا تحتوي على أخطاء مؤثرة وتتضمن أعمال المراجعة إجراء فحص اختباري بالمستندات والأدلة المؤيدة للقيم والإيضاحات الواردة بالقوائم المالية.

كما يتضمن أعمال المراجعة أيضاً تقييماً للسياسات والقواعد المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذلك سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية. وقد حصلنا على البيانات والإيضاحات التي رأيناها لازمة لأغراض المراجعة يعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه مع الإيضاحات المتممة لها تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي

لصـــنــــــدوق استثمار بنك مصر – الإصدار الأول – (دخل دوري) في ٢٠٠٢/١٢/٣١ وعــن نتـــيجة نشـــاطه وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهــية فـــي ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانـــين واللـــوائح المصرية ذات العلاقة مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً فقد بلغـــت نسبة الاقتراض (بنوك دائنة قصيرة الآجل ١٣% من قيمة وثائق الاستثمار القائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ .

التاريخ : ١١ فبراير ٢٠٠٣

مراقبا الحسابات

عزمي محمود عبود	صبحي برسوم
سجل رقم (٤)	*سجل رقم (٢٢)*
بالهيئة العامة لسوق المال	*بالهيئة العامة لسوق المال*
مصطفى شوقي وشركاه	*صالح برسوم وعبد العزيز وشركاه*

تحـــليل النسب المالية

لصندوق استثمار بنك مصر الثانـي

أولاً . مـــــؤشرات السيولة :

البيـــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
نســـــبة التداول	= الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	١٤٠٤١١٩٣٨ / ٢٠٩٢٦١٩٣ = ٦,٧١	١٤٨١٩٦٥٩٦ / ٢٠٣٤٠١٠٥ = ٧,٢٩
نسبة السداد السريع	= الأصول المتداولة – المخـــــزون / الخصوم المتداولة	١٤٠٤١١٩٣٨ – صفر / ٢٠٩٢٦١٩٣ = ٦,٧١	١٤٨١٩٦٥٩٦ – صبر / ٢٠٣٤٠١٠٥ = ٧,٢٩
المعدل النــــــقدي	= النقدية+ لاستثمارات / الخصوم المتداولة	٥١٩٨٣١ + ١٣٧٤٦٨٢١٠ / ٢٠٩٢٦١٩٣ = ٦,٥٩	٣١٣٥٧٨١ + ١٤٢٥٢٥٤٤٩ / ٢٠٣٤٠١٠٥ = ٧,١٦
نسبة صافي رأس المـــــال العامل	= الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة / إجمالي الأصول	١٤٠٤١١٩٣٨ – ٢٠٩٢٦١٩٣ / ١٤٠٤١٢٨٥٦ = ٠,٨٥	١٤٨١٩٦٥٩٦ – ٢٠٣٤٠١٠٥ / ١٤٨٢٠٢٦٣٩ = ٠,٨٦

ثانياً : مؤشرات النشاط:

البيـــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
معدل دوران المخـــزون	= الإيرادات / المخزون	–	–
معـــدل دوران الأصول الثابتة	= الإيرادات / صافي الأصول الثابتة	–	–
معدل دوران الأصول المتداولة	صافي الأصول الثابتة / لمبيعات [الإيرادات]	٤٧٢١٤٧٢ / ٢٠٩٢٦١٩٣ = ٠,٢٣	٤٩٣٨٩٧٩ / ٢٠٣٤٠١٠٥ = ٠,٢٤
معدل دوران إجمالي الأصول	= المبيعات [الإيرادات] / إجمالي الأصول	٤٧٢١٤٧٢ / ١٤٠٤١٢٨٥٦ = ٠,٠٣	٤٩٣٨٩٧٩ / ١٤٨٢٠٢٦٣٩ = ٠,٠٣
معدل دوران الحسابات المدينة	المبيعات [الإيرادات] / المدينون + أوراق القبض	٤٧٢١٤٧٢ / ٢٤٢٣٨٩٧ = ١,٩٥	٤٩٣٨٩٧٩ / ٢٥٣٥٣٦٢ = ١,٩٥
معدل دوران الحسابات الدائنة	المبيعات [الإيرادات] / الدائنون – أوراق الدفع	٤٧٢١٤٧٢ / ١٩٨٣٠٣٥٢ = ٠,٢٤	٤٩٣٨٩٧٩ / ٢٠٦٧٩٠٠ = ٢,٣٩
متوسط فترة التحصيل	= المدينون + أ.ق×٣٦٠ / المبيعات	٢٤٢٣٨٩٧ / ٤٧٢١٤٧٢ = ٠,٥١	٢٥٣٥٣٦٦ / ٤٩٣٨٩٧٩ = ٠,٥١
متوسط فترة الســـــداد	= الدائنون + أ.د × ٣٦٠ / المشتريات	–	–

تحـليل النسب المالية

لصندوق استثمار بنك مصر الثاني

ثالثاً: مؤشرات التمويل وقياس المخاطر المنتظمة:

البيـــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
معدل التمويل بالديـــون	= إجمالي الديون / إجمالي الأصول	٢٠٩٢٦١٩٣ / ١٤٠٤١٢٨٥٦ = ٠,١٥	٢٠٣٤٠١٠٥ / ١٤٨٢٠٢٦٣٩ = ٠,١٤
معدل التمويل بحقوق الملكية	= إجمالي الديون / حقوق الملكية	خسارة	خسارة
معدل التمويل بالقروض	= إجمالي الديون / القروض	خسارة	خسارة
معدل تغطية الفوائد	= الدخل قبل الضرائب + الفوائد / الفوائد	خسارة	خسارة
الاحتياطيات رأس المال	= الاحتياطيات / رأس المال	خسارة	خسارة
التدفقات النقدية لمجموع الأصول	= إجمالي التدفقات النقدية / إجمالي الأصول	(١٩٨٣٠٣٥٢) / ١٤٠٤١٢٨٥٦ = (٠,١٤)	١٨٩١٤٣٧٥ / ١٤٨٢٠٢٦٣٥ = (٠,١٣)

رابعاً: مؤشـــرات الربحية:

البيـــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
هامش الربح	= صافي الربح × ١٠٠ / المبيعات [الإيرادات]	خسارة	خسارة
العائد على الأصول	= صافي الربح × ١٠٠ / إجمالي الأصول	خسارة	خسارة
العائد على حقوق الملكية	= صافي الربح × ١٠٠ / حقوق الملكية	خسارة	خسارة
نسبة صافي الربح قبل خصم الضرائب	= صافي الربح قبل الضريبة×١٠٠ / حقوق الملكية	خسارة	خسارة
نسبة العائد على الاستثمار	= صافي الربح / مجموع الأصول	خسارة	خسارة
نسبة عائد رأس المال المستثمر	= صافي الربح / رأس المال المستثمر	خسارة	خسارة

تحـــليل النسب المالية

لصندوق استثمار بنك مصر الثاني

خامساً : نمو وتقييم السهم:

البيـــــــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
القيمـة الاسـمية للسهــــم	= رأس مال المصدر / عدد الأسهم	-	-
نصيب السـهم في المبيعات	= المبيعات / عدد الأسهم	-	-
نصيب السهم في مجل الربح	= مجمل الربح / عدد الأسهم	-	-
نصيب السهم في النـقـدية	= نقدية بالبنوك + الصندوق / عدد الأسهم	٥١٩٨٣١ / ٥٠٠٠٠٠ = ١,٠٤	٣١٣٥٧٨١ / ٥٠٠٠٠٠ = ٦,٢٧

سادساً : مؤشرات التنبؤ بالتعثر والإفلاس .

البيـــــــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
التدفقات النقدية لإجمالي الديون	= إجمالي التدفقات النقدية / إجمالي الديون	(١٩٨٣٠٣٥٢) / ٢٠٩٢٦١٩٣ = (٠,٩٥)	(١٨٩١٤٣٧٥) / ٢٠٣٤٠١٠٥ = (٠,٩٣)
نسبة رأس المال العامل لإجمـــالي الأصـــول	= رأس المال العامل / إجمالي الأصول	١١٩٤٨٥٧٤٥ / ١٤٠٤١٢٨٥٦ = ٠,٨٥	١٢٧٨٥٦٤٦١ / ١٤٨٣٠٢٦٣٩ = ٠,٨٦

سابعاً : نسب محاسبية عامة :

البيـــــــــان	النسب المالية	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
نسـبة تكلفة المبيعـــات	= تكاليف المبيعات / صافي المبيعات	-	-
نسبة المصروفات البيعية	= مصروفات البيع والتوزيع / صافي المبيعات	-	-
نسـبة المصروفـــــات الإدارية والتــمويلية	= المصروفات الإدارية والتمويلية / صافي المبيعات	-	-
نسبة القروض طويلة الأجل	= القروض طويلة الأجل / إجمالي الأصول	-	-

التعليق على المؤشـــرات المالية

لصندوق استثمار بنك مصر الثاني

أولاً : مـــؤشرات السيولة Liquidity Ratios:

(١) نسبـــــة التداول : Current Ratio :

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٦,٧١	٧,٢٩

وتعكـــس هذه النسبة درجة كفاية الأرصدة النقدية، وكذا الأصول التي يتوقع تحويلها إلى نقد سائل خلال فترة قصيرة لمقابلة الدائنية قصيرة الآجل. وهذا المؤشر كمعيار جيد للشركات يكون بنسبة ٢ : ١ وذلك يعني أن كـل ٢ جنـيه مـن الأصـول المتداولة يغطي ١ جنيه من الخصوم المتداولة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *أن المؤشــر عـام ٢٠٠٢ وهـو ٦,٧١ في انخفاض بسيط عن عام ٢٠٠١ وهـو ٧,٢٩ بمقـدار ٠,٥٨ وان انخفـاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ عـن سنة المقارنة يعتبر جيد رغم انخفاض ويشير إلى كفاية الأرصدة النقدية بصورة مرطية.*

(٢) نسبة السداد السريع Quick Ratio (Acid test ratio) :

نسبة السداد السريع = (الأصول المتداولة – المخزون) / الخصوم المتداولة

٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٦,٧١	٧,٢٩

وهـذه النسـبة توضح مدى قدرة المشروع على سداد التزاماته قصـيرة الآجـل باستخدام أصوله المتداولة سريعة التحول إلى نقدية مثل النقدية بالصندوق والبنوك وكذلك الأوراق المالية وأوراق القبض وأرصدة العملاء.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- أن المؤشـر في عام ٢٠٠٢ وهو ٦,٧١ في انخفاض بسيط عن عام ٢٠٠١ وهـو ٧ز٢٩ بمقـدار ٠,٥١ وان انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ عـن سنة المقارنة يعتبر جيد ويشير إلى قدرة المشروع على سداد التزاماته قصيرة الآجل باستخدام أصوله المتداولة سريعة التحول إلى نقدية سائلة.

(٣) المعدل النقدي Cash Ratio :

المعدل النقدي = (النقدية + الاستثمارات المالية) / الخصوم المتداولة

٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٦,٥٩	٧,١٦

وتقـــيس هـــذه النسبة مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته العاجلـــة من النقدية المتوفرة لديه بالصندوق والبنك مضافاً إليها الأوراق المالـــية وتقـــيس هذه النسبة القدرة الفورية على الوفاء بالإلتزامات دون الحاجـــة إلى التخلص ببيع أي أصول وكلما كان المعدل مرتفع يكون هذا مؤشر جيد.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشـــر في عام ٢٠٠٢ وهو ٦,٥٩ في انخفاض بسيط عن عام ٢٠٠١ وهـــو ٧,١٦ بمقـــدار ٠,٥٧ وان انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ عـــن ســـنة المقارنة يعتبر جيد ويشير إلى القدرة على الوفاء بالإلتزامات دون الحاجة إلى التخلص ببيع أي اصول.

(٤) معدل دوران الأصول المتداولة *Current Assets Turnover*:

معدل دوران الأصول المتداولة = صـــافي المبيعات / الأصول المتداولة

الثاني	الأول
٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١
٠,٢٤	٠,٢٣

ويوضـــح هذا المؤشر مقدار المبيعات التي تحققها الشركة مقابل أصـــولها المـــتداولة فكلمـــا ارتفع هذا المعدل دل على أن المنشأة تحقق إيـــرادات مقابـــل أصولها المتداولة بصورة جيدة وكلما أنقص المعدل دل علـــى عـــدم قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات (المبيعات) مقابل أصولها المتداولة أو حصولها على إيرادات بصورة ضعيفة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشـــر في عام ٢٠٠٢ وهو ٠,٢٣ في انخفاض بسيط عن عام ٢٠٠١ وهو ٠,٢٤ بمقدار ٠,٠١ وان ارتفاع المؤشر في عما ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر ضعيف ويشير إلى عدم تحقيق إيرادات مقابل أصولها المتداولة بصورة جيدة.

(٥) معدل دوران إجمالي الأصول *Total Asset6s Turnover*:

معدل دوران إجمالي الأصـــــول = المبيعات [الإيـــرادات]
إجمـــــالي الأصـــــول

٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,٠٣	٠,٠٣

وهـــذا المعدل يستخدم في قياس قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات مـــن خـــلال اســـتخدامها لأصولها سواء المتداولة أو الثابتة وكلما ارتفع المعدل كان ذلك مؤشراً جيداً.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- أن المؤشـــر فـــي عام ٢٠٠٢ وهو ٠,٣ كما هو في عام ٢٠٠١ ولا يوجد أي مؤشر ثبات في عام ٢٠٠٢ ويعتبر ضعيف جداً ويشير إلى عدم قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات من خلال استخدامها لأصولها سواء المتداولة والثابتة..

(٦) معدل دوران الحسابات المدينة :

معدل دوران الحسابات المدينة = المبيعـــــــــــــــــات / المدينـــون + أوراق القبض

٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
١,٩٥	١,٩٥

وهـــذه النســـبة تقـــيس مدى التناسب الزمني في سياسة الائتمان بالشـــركة أو مـــدى قـــدرة الديون التجارية للمنشأة على الوفاء بالتزاماته الـــتجارية فـــي وقت مناسب دون الحاجة إلى أي تمويل من خارج دورة النشاط ويعتمد تقييم جودة إدارة حسابات المدينين على تقييم معدل دوران الحســـابات المديـــنة وبصفة عامة تشير النسبة المرتفعة إلى إدارة فعالة لحســـابات المدينين بينما تشير النسبة المنخفضة إلى وجود مشكلة خطيرة في دورة تحصيل إيرادات المبيعات.

ومن ذلك يتضح الآتي :

- *أن المؤشر في عما ٢٠٠٢ وهو ١,٩٥ كما هو في عام ٢٠٠١ دون تغييـــر في المؤشر وأن ثبات المؤشر في عام ٢٠٠٢ يعتبر ضعيف جداً ويشير إلى عدم فعالية إدارة الحسابات المدينة.*

[٦] **معدل دوران الحسابات الدائنة**.

معدل دوران الحسابات الدائنة = المبيعات / (الدائنون + أوراق الدفع)

٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,٢٤	٢,٣٩

وتقيس هذه النسبة قيمة الحسابات الدائنة من الإيرادات ومدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها كقيمة من الإيرادات فكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك مؤشر جيد وذلك عكس معدل دوران الحسابات المدينة.

ومن ذلك يتضح الآتي:

- *أن المؤشر في عام ٢٠٠٢ وهو ٠,٢٤ في انخفاض عن عام ٢٠٠١ وهو ٢,٣٩ بمقدار ٢,١٥ وان انخفاض المؤشر في عام ٢٠٠٢ عن سنة المقارنة يعتبر جيد رغم الانخفاض ويشير إلى مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها كقيمة من الإيرادات.*

[٧] **متوسط فترة التحصيل**:

متوسط فترة التحصيل = (المدينون + أوراق القبض × ٣٦٠) / المبيعات

٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١
٠,٥١	٠,٥١